

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

قسم الدراسات العليا

لعلوم الشريعة والحقوق والسياسة

منهج ابن حبان في
مشكل الحديث في صحيحه

إعداد

الطالب إبراهيم أحمد محمد العسوس

إشراف فضيلة الدكتور

محمد عويضة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في أصول الدين، شعبة الحديث النبوي الشريف بكلية
الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

السنة ١٩٩٢ م.

نوقشت هذه الرسالة يوم الأحد ٢٤/٥/١٩٩٢م واجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة :

١- الدكتور محمد عويضة - مشرفاً .

٢- الدكتور امين القضاة - مناقشاً .

٣- الدكتور سلطان العكايلة - مناقشاً .

تمت
تسليم
نسخة
الرسالة

١٠٤
١٤١٢
١٤

الإهداء

إلى عمّتي أمّتي ...

التي أثبتت أن "الأمومة موقف..."

عرفاناً بالجميل، وإقراراً بالفضل...

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) [آل عمران: ١٥٢]. (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام إن الله كان عليكم رقيباً) [النساء: ١]. (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد...

فإن الله سبحانه وتعالى جعل رسوله صلى الله عليه وسلم مبيّناً عنه، لا يتم فهم الدين إلا ببيانته، قال سبحانه: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) [النحل: ٤٤]. ونزل بيانه وسننه صلى الله عليه وسلم منزل الذكر من حيث وجوب الالتزام والالتخاذ، قال جل ذكره: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول...) الآية [النساء: ٥٩]. وقال سبحانه: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا...) الآية [الحشر: ٧]. فالذكر والسنة من هذه الحيثية قرينان.

ولقد أدرك سلف الامة هذه المنزلة الجليلة، فجزّوا أنفسهم لجمع السنة وحفظها وفقهها. وأنفقوا من أجل ذلك أعمارهم وأموالهم وهم يطوفون البلاد طلباً لها. وحتى يحققوا هذا الهدف وضعوا

القواعد والضوابط التي تضمن وصولها إلى الأئمة نقيةً من الشوائب، متجردةً عن الدخيل، أولاً، وثانياً، فهمها على وفق مراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. وكان منهجهم في تطبيق هذه القواعد والضوابط منهجاً متكاملًا مترابطاً، فلم يكونوا - رحمهم الله - يَفصلون بينها، فهي متشابكة تصبّ كلُّ قاعدة في التي تليها.

ومن ضمن العلوم التي قامت لخدمة السنة فهماء وفقهاء، ما سُمّي بعلم مشكل الحديث، الذي نشأ ليتعامل مع ظاهرة الاستشكال. وإنَّ ظاهرة استشكال النصوص الشرعية، ظاهرةٌ تستدعي الاهتمام والدراسة، وذلك لعلاقتها المباشرة بمنهج تلقّي النصوص وفهمها، ولأنّها كانت من الأسباب الرئيسة في اختلاف الأئمة ووقوع الفرقة بينها.

وقد صنّفت فيها مصنّفاتٌ عدة، منها ما جُسرّد لها خاصة، كاختلاف الحديث للشافعي، وتاويل مختلف الحديث لابن قتيبة رحمهما الله، وغيرهما.

وهناك مصنّفات ذكّرتُها ضمن أبحاث أخرى، وهي كتب الحديث. ومن الذين صنّفوا فيها على وفق المنهج الثاني، الإمام العلامة محمد بن حبان البُخاري رحمه الله، فقد ضمّن كتابه كثيراً من الأحاديث المستشكلة، وتكلّم عليها بالمنهج الإحاطي الذي اتّسم به المتقدمون.

وإنَّ الفضل في إرشادي إلى احتواء صحيح ابن حبان على معالجة الاستشكال عائد إلى فضيلة الدكتور سلطان العكايلة، حيث حدثنا في محاضرة من محاضراته عن هذه الفائدة، فلما رجعت إلى الصحيح وجدت الحال فوق ما وصف، فوقع في نفسي ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من صحيح ابن حبان رحمه الله، فبدأت أُجرّد الأحاديث المستشكلة وتعليقات ابن حبان عليها علّني أنشرها في يوم من الأيام، وكان ذلك بعيداً عن رسالة الماجستير. ثم لما حان أوان اختيار موضوعٍ

لرسالة، وكنتُ قد أعرضتُ عمن اختياري الأول المتعلق بنقد المتن، إتجهتُ الهمة والرغبة لدراسة مشكل الحديث عند ابن حبان ومنهجه فيه. ومما شجعني على هذا الاختيار اتصاله بنقد المتن. إضافة إلى أنني كنت قد قطعت فيه شوطاً سهلاً عليّ استيعابه.

تكتسب الدراسة أهميتها من الوجوه التالية :

الاول: من حيث علاقة علم مشكل الحديث بعلم مصطلح الحديث الذي يهتم بنقد الحديث سندا ومتنًا لتأكيد صحة النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلم مشكل الحديث فرع من فروع نقد المتن.

الثاني: من حيث الوظيفة التي يختص بها هذا العلم ، وهي رفع الإشكال المتوهم عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثالث: من حيث موضوع البحث نفسه ، وذلك للأسباب الآتية :-
أ- أنه يتعلق بابن حبان رحمه الله الصافظ الموسوعي، وهما شرطاً هذا العلم .

ب - أن ابن حبان رحمه الله متقدم ، واعني بذلك أنه متقدم على العصر الذي استقر فيه علم الحديث، وهي ميزة يدركها أهل التخصص.

ج - أن ابن حبان رحمه الله مارس هذا العلم في صحيحه ممارسةً عمليةً ، وأثناء ذلك ذكر بعض القواعد التي تعدّ منهجاً دقيقاً في التعامل مع الإشكال.

هدف الدراسة :

- أولاً : التأكيد على قيمة الترابط بين علوم مصطلح الحديث.
- ثانياً : تتبع ممارسات ومناهج المتقدمين في علم مشكل الحديث لنواكب مراحل تطور ظاهرة الاستشكال.
- ثالثاً : إبراز جهود ابن حبان رحمه الله في هذا العلم ، واستخلاص منهجه في درء التعارض المتوهم في الحديث.
- رابعاً : إبراز دقة علم النقد ، لأنّ توهم الإشكال يشكك في دقة ضوابط هذا العلم .

خامساً: اثبات أن "تعرض ابن حبان رحمه الله لبعض الأحاديث المستشكلة لم يأت من فراغ، وإنما كان مناقشة للطروحات المذهبية في عصره. وبالتالي اثبات علاقة هذا العلم بالثقافة السائدة في أي عصر من العصور، وبثقافة القارئ للحديث.

منهج البحث:

١- تجنبت في بحثي ما يقع فيه كثير من الباحثين من تحميل من يدرسونه ما لم يقموا، أو دراسة ما يدرسونه بخلفيات مسبقة فيضطرون على البحث من قناعاتهم ما يشوهه، ويسيء إلى الموضوعية. ولذلك فإن المنهج الذي اتبعته هو القراءة المتجردة التي تحدد منهج ابن حبان رحمه الله ومادته.

٢- اقتصرت على الدراسة دون الجمع والتحقيق لئلا يتجاوز البحث الحجم المحدد.

٣- التزمت الاختصار حيث لا داعي للتطويل، خاصة في الفصل الأول. فإنه إذا كان الأمر كافياً فلا إطناب علي.

٤- قسّمت البحث إلى ثلاثة فصول، تحدثت في الأول عن ابن حبان رحمه الله، وركزت فيه على تحليل شخصية ابن حبان رحمه الله، ووصف الواقع العلمي المعاصر له لعلاقة كل ذلك بعلم المشكل. ولم أتكلم فيما لا داعي له من تفصيلات عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو سرد مصنّفاته كلها، أو مشايخه جميعهم.

أما الفصل الثاني، فقد تكلمت فيه عن مشكل الحديث برؤية جديدة. وحاولت في الفصل الثالث استخلاص منهج ابن حبان في بيان الأحاديث المستشكلة.

خطة البحث:

الفصل الأول: ابن حبان وصحيحه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياة ابن حبان وشخصيته العلمية .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حياة ابن حبان .

المطلب الثاني: الحياة العلمية في عصر ابن حبان .

المطلب الثالث: شخصيته العلمية .

المبحث الثاني: صحيح ابن حبان .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مقامده .

المطلب الثاني: شرطه ومنزلة صحيحه .

المطلب الثالث: تراجمه .

المطلب الرابع: تأثره بمن سبقه .

الفصل الثاني: مشكل الحديث.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف علم مشكل الحديث واسماؤه

وفائده وأهميته .

المبحث الثاني: تاريخ ظاهرة الاستشكال، وأشهر

المصنفات فيها .

المبحث الثالث: شروط وقوع ظاهرة الاستشكال وأسبابها .

المبحث الرابع: علاقة ظاهرة الاستشكال بالعملية

النقدية .

المبحث الخامس: قواعد في علم استشكال الحديث

وفيه قاعدتان:

القاعدة الأولى: أساس علم الاستشكال.

القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع الاستشكال.

الفصل الثالث: منهج ابن حبان في مشكل الحديث. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أسباب الإشكال عند ابن حبان.

المبحث الثاني: أنواع الإشكال عند ابن حبان.

المبحث الثالث: منهج ابن حبان في عرض الإشكال.

المبحث الرابع: منهج ابن حبان في رفع الإشكال.

المبحث الخامس: منهج ابن حبان في الميزان.

الخاتمة: وقد ضمنتها النتائج والمقترحات التي انتهى إليها البحث.

وأخيراً... فإنّ قصة علم الحديث مع أهله كقصة الشاعر الحكيم

مع أعدائه، عندما شاعوا خبر موته، حتى إذا وصله خبره قال:

كم قد قُتلت، وكم قد ملّت عندكم

ثم انتفضت، فزال القبر والكفن.

وكذا قصة علم الحديث، يوم نعاه الناعي من أهله، مغلقاً باب

الاجتهاد فيه. وبقي صوت النعي يرتدّ صداه في آذان مصدقي موته

قرونًا طوالاً، إلا من ومضة هنا أو بارقة هناك.

وان العهدة الآن في رقاب طلابه داعي خبر موته، كي ينفضوا

التراب عنه، ويزيلوا القبر والكفن. وكيف لا يفعلون وهو الجسر

الموصل إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؟ فهل يحملون

العهدة؟؟.

الفصل الأول

ابن حبان وصحيحه

وفيه

مبحثان:

المبحث الأول : حياة ابن حبان وشخصيته العلمية .

المبحث الثاني: صحيح ابن حبان .

المبحث الأول

حياة ابن حبان وشخصيته العلمية
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : حياة ابن حبان.

المطلب الثاني: الحياة العلمية في عصر ابن حبان.

المطلب الثالث: شخصيته العلمية .

المطلب الأول

حياة ابن حبان

اسمه ونسبه :

هو الامام العلامة ، الحافظ المجود ، شيخ خراسان ، ابو حاتم محمد بن حبان بن احمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سويد بن هديّة التميمي البليستي^(١).

مولده :

لم يحدد لنا من ترجم له سنة ولادته ، لكن ذكر الذهبي أنه ولد سنة بضع وسبعين ومائتين^(٢). ولعله استفتح ذلك من معرفة سنة وفاته مع قولهم إنه مات في عشر الثمانين^(٣).

رحلاته :

يعدّ ابن حبان - بحق - عالما رحّالة ، وهو من القلائل المكثرين من الرحلة ، ولعله قد طوّف في أغلب الحواضر العلمية في وقته ، فسمع بخراسان والشام والعراق ومصر والجزيرة والحجاز. ونختصر فنقول إنه رحل : "فيما بين الشاش الى الاسكندرية"^(٤). والحقيقة أن هذه الرحلة الكبيرة تُسجّل لابن حبان لأنه جاء في عمر ضعفت فيه ظاهرة الرحلات العلمية ، لضعف الهمم ، والاعتماد على المصنفات ، وزوال الحاجة الماسّة الملجأة إلى الرحلة . على أن الظاهرة بقيت ، وكان من أهم الدوافع لبقائها المحافظة على سُنّة المحدثين في الرحلة لطلب الحديث^(٥). فرحم الله ابن حبان ما أجلده

(١) معجم البلدان (بليست)، سير اعلام النبلاء ٩٢/١٦ .

(٢) سير اعلام النبلاء ٩٣/١٦ .

(٣) السابق ١٠٢/١٦ .

(٤) الانساب ٢٤٩/٢ .

(٥) لا شك في ان اهداف الرحلة بعد المئنة الثالثة اختلقت عما قبل ، ولا شك ايضا في أن الهمّة للرحلة تقلصت ، حتى رأينا ==

وابعد همّته وما أجدره بقول المتنبي:

وكلّ طريق اتاه الفتى على قدر الرجل فيه الخطى (١)

شيوخه :

من الطبيعي أن ينتج عن هذه الرحلة الواسعة، عدد كبير من الشيوخ لقيهم ابن حبان وسمع منهم. ولقد قال هو عن نفسه - رحمه الله - : "لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ". (٢)

واكتفي بذكر بعض شيوخه الاعلام، فقد سمع رحمه الله: الحسين ابن ادريس الهروي، وأبا خليفة الجلمحي، وأبا عبدالرحمن النسائي، وأبا يعلى الموصلي، وعمران بن موسى بن مجاشع، والحسن بن سفيان،

أنهم يطلقون على أبي عبد الله بن منده (ت ٣٩٥ هـ) لقب ختام الراحلين [تذكرة الحفاظ ١٠٣٢/٣]. وكان من الأمور التي ساعدت على ضعف ظاهرة الرحلات هو تصنيف الحديث وحفظه لكن بقيت الرحلات، بل إن البعض كان يبالغ فيها للتحلي على خلاف المقصود منها لال الخطيب: "والمقصود في الرحلة امران، أحدهما: تحصيل علو الاسناد، وقدم السماع. والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة. فإذا كان الامران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة. والإقتصار على ما في البلد أولى" الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٨١ .

وقال الشيخ صبحي الصالح: "وحيث منعت كتب الحديث لم تغن عن الرحلة في طلب العلم، فلقد كانت الكتب لتيسير التحصيل على المتساهل، أما الذي كان يلتزم شرف العلم وكرامته فلم يكن ليرضى بما يقرؤه في الكتب، بل ظلت أشهر أمانيه الرحلة في طلب الحديث" علوم الحديث ومطلحه عرض ودراسة . ص ٦٢ .

(١) الديوان ٤٠٥/٢ هذا مثل، أي كل أحد يبلغ ما يحاوله على قدر طاقته وهمته .

(٢) الاحسان ١٥٢/١ .

وأبا بكر بن خزيمة (١). وقد اختص بالأخير ولازمه وتلمذ له .

تلاميذه :

حريّ بمن كان مثل ابن حبان علما وعقلا وفكها أن يقصد إليه الطلاب حرصا على الإفادة من علمه ، والغرف من بحره . فقد قصده الطلبة عندما عاد الى بلده ، واستقر بها مقامه . ومن أشهرهم :
الحاكم أبو عبدالله ، وأبو عبدالله بن منده اللأصبهاني ، وأبو عبدالله محمد بن أحمد الغنجار الحافظ البخاري ، وأبو الحسن محمد ابن أحمد بن هارون الزوزني ، ومحمد بن أحمد بن منصور النوقاتي . (٢)
ثناء العلماء عليه : لا شك بأن هذا الجهد العظيم الذي بذله ابن حبان في تحصيله العلم ، إضافة إلى ما تمتع به من صفات ومواهب ، كل ذلك بواء منزلة سامقة ، ودرجة عالية ، فاستحق ثناء العلماء عليه .

وصفه تلميذه الحاكم أبو عبدالله فقال : "أبو حاتم البستي القاضي كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ ، وكان من عقلاء الرجال صنّف فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه " (٣)

وقال الخطيب : "كان ثقة ، نبيلاً ، فتهماً " . (٤)

ثم أثنى عليه ياقوت فأجمل وأحسن : "الإمام العلامة الفاضل المتقن ، كان مكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ ، عالماً بالمتون والأسانيد " . (٥)

ولم يخف الذهبي إعجابه بابن حبان عندما نقل عنه قوله بأنه كتب عن أكثر من ألفي شيخ فقال : "كذا فلتكن الهمم ، هذا مع ما كان

(١) انظر للاستزادة معجم البلدان (بعست) ، وتذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣ .

(٢) معجم البلدان (بعست) . تذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣ .

(٣) الانساب ٢٠٩/٢ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ١٣٢/٣ .

(٥) معجم البلدان (بعست) .

عليه من الفقه ، والعربية ، والفضائل الباهرة ، وكثرة التصانيف". (١)

آثاره :

ابن حبان مكث من التصنيف، لكن اكثاره لم يقدح في جودة ما صنّف، فهي: "تصانيف لم يسبق الى مثلها" (٢)، وقد أصبحت تصانيفه: "عدة لأصحاب الحديث" (٣) ولا غرو في ذلك فإن من كان كابن حبان يستدل على جودة إنتاجه لمجرد أنه صاحبه، وهذا ما استدل به الخطيب حيث قال: "ومن الكتب التي تكثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به وأضعها مصنّفات أبي حاتم محمد بن حبان البستي". (٤) لكننا - وللاسف - نشكو مما شكى منه ياقوت عندما تأسف بعد اطراء تصانيفه قائلاً: "غير أنها عزيزة الوجود" (٥). ولعل ياقوت يخبرنا الخطيب أنه لم يطلع عليها "لأنها غير موجودة بيننا، ولا معروفة عندنا". (٦)

فإذا كان الخطيب وياقوت - رحمهما الله - على سعة اطلاعهما وقربهما من زمن ابن حبان يتأسفان لذلك، فماذا نقول نحن؟! إن الذي وصلنا من مصنّفات لا يمثّل إلا اقل القليل مما أبدعه عقل هذا العالم وسطره يراعه.

لكن قد تكون هناك بارقة من أمل، وكوة فلتحت بعد انتحاح الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وانتحاح برلين الشرقية، فلعل مصنّفات ابن حبان هناك. نسال الله ذلك.

وقد ذكر ياقوت - رحمه الله - كثيراً من مصنّفات، وكذلك محقق كتاب موارد الظمان، فليراجع (٧). أما هنا فساكتفي بذكر ما هو مطبوع منها:

(١) سير اعلام النبلاء ٩٤/١٦ .

(٢) الانساب ٢٠٩/٢ .

(٣) (٤) (٥) (٦) معجم البلدان (بغت).

(٧) معجم البلدان (بغت)، موارد الظمان، مقدمة المحقق، ص ١٣ .

- ١- [روضة العفلاء ونزهة الفضلاء] - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ومحمد عبد الرزاق حمزة ومحمد حامد الفلكي - طبع في مصر - ثم صورته كعادتها: دار الكتب العلمية.
- ٢- [الثقات، طبعته دائرة المعارف العثمانية].
واشير هنا إلى أن الكتاب المطبوع تحت عنوان: السيرة النبوية وأخبار الخلفاء. تحقيق الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء نشر مؤسسة الكتب الثقافية - منتزع من كتاب الثقات. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار] طبع لأول مرة سنة ١٣٧٩هـ بعناية المستشرق فليشهر. وهي طبعة عليها انتقادات. ثم أعاد تحقيقه الأستاذ مرزوق علي إبراهيم، ونشرته دار الوفاء سنة ١٩٩١م.
- ٣- [التقاسيم والأنواع، المشتهر باسم: صحيح ابن حبان] وهو غير موجود. والمتيسر بين أيدينا ترتيبه لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي. وقد اعتنى به الشيخ أحمد شاکر فأخرج منه جزءاً، مع مقدمة مفيدة وليته أكمله - رحمه الله - . ثم طبع منه الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان ثلاثة أجزاء.
وقد أخرج كاملاً في ستة عشر جزءاً الأستاذ شعيب الأرناؤوط. وهناك طبعة غير محققة أصدرها الأستاذ كمال يوسف الحوت.
- ٤- [المجروحون - طبع في الهند سنة ١٩٧٠م]. وطبع سنة ١٣٩٦هـ بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد. نشرته دار الوعي في حلب.
- ٥- [تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار]. نشرته دار الكتب العلمية سنة ١٩٨٨م بتحقيق بوران الضناوي.

وفاته:

وبعد حياة علمية حافلة، قضاه في الرحلة والدرس والتدريس أتاه أجله ليلة الجمعة لثمان ليال بقلين من شوال سنة ٣٥٤هـ، ودفن بعد صلاة الجمعة في المظلة التي ابتناها بمدينة بؤست قرب

داره . (١)

رحمه الله وأجل مشوبته بخدمته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والذب عنه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis
Deposit

المطلب الثاني

الحياة العلمية في عصر ابن حبان

تمهيد:

إنَّ البحث في ظاهرة مشكل الحديث عملية معقدة ، ترتبط بمعطيات كثيرة ، وتتحكم فيها علوم متعددة . وإن الاقتصار في بحثها على النظر في النصوص، فيما يمكن ان نطلق عليه دراسة نصيّة ، تحجيم للظاهرة يؤدي الى التقلص في فهمها .

والذي ينبغي الانتباه اليه في دراسة الظاهرة ، طبيعة الباحث الشخصية ، وتكوينه العلمي، واتجاهه العقدي أولا ، وثانيا: الاتجاهات العلمية ، والثقافات السائدة في عصره .

ومن العلوم والمعطيات التي تتحكم في الظاهرة اشكاليات قديمة جديدة قام الخلاف عليها، وتكوّنت الفِرَق من جرّائها، منها - على سبيل المثال لا الحصر - اشكالية من الحاكم: العقل ام النقل؟ واين هي حدود العقل؛ متى يخوض ومتى يلف؟ ويرتبط بهذه المسألة اشكالية تحديد سقف "الحقائق التوقيفية" (١)

٤٠٧٣٤٦

ثم هناك اشكالية اللفظ، اعني مشكلة فهم اللفظ، وكيفية التعامل مع خطاب الشارع ودرجات البيان فيه (٣). واخيرا اشكالية مناهج التلقي، وضوابط المعرفة .

هذه المعطيات والعلوم وغيرها تشكل منهج القراءة ، فالقاريء

(١) المصطلح للدكتور علي سامي النشار، انظر كتابه "مناهج البحث

عند مفكري الاسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم

الاسلامي"، ص ٢ .

(٣) لقد حام ابن قتيبة رحمه الله حول حمى هذه المسألة في كتابه

المنسي "الاختلاف في اللفظ".

لا يقرأ متجردا عن نفسيته وثقافته ، فليست هناك قراءة نزيهة مطلقة .

ويمكن تعريف هذه الحالة بأنها : "نظرية القواعد التي تحكم تأويلا من التأويلات، أي تحكم تفسير نص" من النصوص، أو تفسير مجموعة من العلامات التي يمكن النظر إليها بوصفها نصا". (١)

وهذا يعني أن ثقافة الباحث واتجاهه العقدي يتحكما في ملاحظة الاشكال فإن علم المشكل من أكثر العلوم المرتبطة بمن يتعامل مع النص، وبالواقع العلمي. فوجود الاشكال وحجمه ودرجته تابع لثقافة القاريء. فالذي يستشكله المعتزلي - مثلاً - لا يستشكله المحدث، وهكذا .

ومن هنا كان من الخطأ دراسة ظاهرة مشكل الحديث بعيدا عن الباحث فيها، وبعيدا عن الاتجاهات الفكرية السائدة في عصره .

وبحثنا في منهج ابن حبان في صحيحه بشكل عام، ومنهجه في مشكل الحديث خاصة، ينبغي أن تسبقه المامة بسيطة بالحركة العلمية واتجاهاتها في عصره، وبسبر لاغوار شخصيته العلمية واتجاهه العقدي. فانتاج العالم انعكاس لثقافته واتجاهه، وهو ردة فعل للواقع العلمي وحاجاته. - وسنبين هذا عند الكلام عن مقاصده - . ولذلك كانت المؤلفات صورا ذهنية لمؤلفيها. ولقد صدق الخطيب البغدادي - رحمه الله - عندما قال: "من صنّف فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس". (٢)

مكده بكتب

لقد كان ابن حبان في ملاحظته للمشكل وعرضه ومعالجته له يعبر عن منهجه في المعرفة، وضوابطه في التلقي. وكان في كل ذلك يعالج شبهات اشارها المخالفون، فنراه وهو يرفع الاشكال يرد

(١) مجلة البيان، عدد ٤٠ ، مقالة للدكتور مصطفى السيد، ص ٤٦ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١١٤١/٣ .

ويناقش، فلقد كان يعرض عقله !.

لكل هذه الاسباب كان لا بد من هذا المبحث، وهو ليس تكراراً للمبحث الاول، أما الاول فإنه نقل لتاريخ ابن حبان، وأما الثاني فإنه كتابة لشخصيته من خلال تذوق واستنطاق وتفسير ما نقله المؤرخون. وذلك توطئة لمحاولة فهم منهجه في مشكل الحديث.

الحياة العلمية في عصر ابن حبان

على الرغم من الضعف السياسي، وغياب الوحدة اللذين بدأ يعاني منهما العالم الاسلامي منذ القرن الثالث الهجري - وهو القرن الذي ولد عالمنا في ربعه الاخير - إلا أن مظاهر الحضارة بمجالاتها الأخرى، الفكرية والروحية والمادية بقيت مستمرة - نوعا ما - ولو بقوة الدفع الأولى.

وقلت نوعا ما، لأن التعمق في دراسة تلك المرحلة ينبغي على أنها بداية انهيار الدولة الاسلامية، فلقد كان الانتاج العلمي الهائل، والحركة الفكرية العظيمة منظمين عن الحياة والتأثير فيها، حيث شهد هذا العصر بدايات الفِصام النكد بين العلم والسياسة، مع بقاء الدولة اسلامية النظم والاجتماع. وشهد غيابا لدور العلماء في وراثة النبوة، وقيادة الأمة. وشهد نشاطا علميا ترفيا لا علاقة له بالهداية التي هي مقصد الرسالة. واثناء هذا الغياب المؤلم للعلماء كان يتحكم بالمسلمين العبيد. وكان الحكم ضائعا بين وصيف وبغا. وهي حالة عبّر عنها المتنبي - المعاصر لابن حبان والمشارك له في سنة الوفاة - أحسن تعبير، فقال:

ساداته كلُّ أناسٍ من نفوسهمُ وسادة المسلمين الأعبيدُ القزَمُ (١)

وتزامن مع هذا البؤس تشرذم الدولة، ففدت أرضا مجزئة "والتجزؤ فيها جزاء". وعلى كل حال فإن هذا الوضع السياسي لا يعنينا كثيرا، ولكنها ملاحظة ناسبت السياق فكان لا بد منها. ونعود إلى المقصود وهو الحالة العلمية.

عاش ابن حبان في عصر كانت قد تشكلت فيه الاتجاهات والمدارس العقدية والفقهية، وأخذ التصنيف في الحديث أنماطا جديدة.

١- ففي المجال العقدي كانت هناك مدرسة الحديث (السلف) الذين خرجوا بعد محنتهم مع المعتزلة زمن المأمون أقوياء، ومدرسة المتكلمين (الأشاعرة ومن تابعهم)، وخلف من المعتزلة قليل، ومن هم على نمطهم الفكري، ونزاع من الفلاسفة.

وكان الصراع (١) بين اتباع هذه المدارس قائما على أشده، كل اتجاه يبغى نصر منهجه الفكري من خلال تعامله مع النصوص على ضوء هذا المنهج. من أجل ذلك كانت قراءة النص ومن ثم قبوله أو استشكله متفاوتة بحسب مقررات كل اتجاه.

لقد ردّ المعتزلة والفلاسفة كثيرا من الأحاديث لأنها خالفت مقرراتهم المسبقة، ولأنهم يرتبون مصادر المعرفة - من حيث قوتها - ترتيبا خاصا بهم. فقامت مدرستا الحديث والمتكلمين بالرد عليهم، وبتقرير القواعد التي تضبط التعامل مع مثل هذه الأحاديث. وكان الدافع المشترك لكلا المدرستين تأكيد أهمية ضوابط النقل كمصدر من مصادر المعرفة الموثوقة (٢). ولكن كان هناك اختلاف بين المدرستين في كيفية التعامل مع الاشكال، وفي القواعد المقررة لذلك. ففي حين لجأت مدرسة الحديث إلى الاثبات، لجأت مدرسة المتكلمين إلى التاويل. وهذا اختلافا كبيرا يدل على اختلاف مناهج المعرفة، ذلك لأن التاويل - في كثير من حالاته - ردّ رقيق خفي للنص.

(١) من عزّت الكلمة عليه وعظمت، فعليه بكتاب الطقيسه والمتفقه للخطيب، وبمقدمة معالم السنن للخطابي، وبأخبار المحنة وما بعدها في كتب التاريخ. وللاختصار فليرجع الى كتاب "هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس" للدكتور ماجد عرسان الكيلاني.

(٢) انظر على سبيل المثال تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة من مدرسة الحديث، وبيان مشكل الحديث لابن فورك من مدرسة المتكلمين.

أما عالمنا فقد كان موزعا بين هاتين المدرستين على ما سيأتي
بيانه اثناء الحديث عن اتجاهه وشخصيته .

٢- وبالنسبة للمذاهب الفقهية ، فنرى أن المذاهب الأربعة
استقرت، فتقررت أصولها وفروعها وتوزعت على خارطة العالم
الإسلامي(١) . فكانت قراءة الفقهاء - تبعا لذلك - للأحاديث
الفقهية منطبعة بما يتبنونها من أصول وفروع فقهية . وصنفت في
ذلك العصر المصنّفات التي تخدم أصولا معينة ، وتُرَدُّ على
المخالفين . وكان تعامل كل مذهب مع الأحاديث من حيث وجود الاشكال
وعدمه متاشرا بأصوله .

والظاهرة التي ترسّخت في ذلك العصر - وهي امتداد بطبيعة
الحال للكتب الستة ولكنها أوضح - أن التصنيف في الحديث - كما
سنبين بعد سطور - صار منفصلا بهذه المذاهب، فصنفت كتب حديثية
تميل إلى مدرسة الرأي، وأخرى تنصر مدرسة الحديث. ويبدو هذا واضحا
في مصنفات الطحاوي(٢) الحنفي رحمه الله (ت ٣٢٤) الذي حاول نمير
هناوى المذهب وقواعده الأصولية ، وأسلوبه في قراءة النص.
وصنفت في المقابل كتب تنصر مدرسة الحديث، ويبدو هذا واضحا
في صحيح ابن خزيمة خاصة في تراجمه ، وفي سنن الدارقطني(٣) ، وسنن
البيهقي الشافعي.(٤)

-
- (١) انظر حجة الله البالغة ١/١٥٢، ١٥٣ .
(٢) انظر مثلا شرح معاني الاشارة حيث تكون النتيجة نمير رأي
الامام او احد المصاحبين .
(٣) حتى لقد ضعف ابا حنيفة الامام رحمهما الله . انظر السنن
٣٢٣/١ باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام
فقراءة الامام له قراءة ، واختلاف الروايات .
(٤) لا شك في ان اقرب المذاهب الى مدرسة الحديث - بالطبع بعد==

لقد كان مراعا (١) حول المنهج بين مدرسة الرأي، ومدرسة الحديث انعكس على المصنفات الحديثية، وعلى علوم الحديث، ومنها مشكل الحديث.

.... وكل هذا لم يكن ابن حبان بعيدا عنه طالبا ومعلما ومصنفا.

٣- وأخيرا في مجال التمثيل في الحديث: بعد هذه النظرة السريعة على التيارات العقدية والفقهية نستطيع فهم النشاط الحديثي^٣. فلقد أثرت هذه التيارات على التمثيلات الحديثية - كما مر^٤ - فانطعت بها الأخيرة. ونحن في الواقع نستطيع معرفة الحالة العلمية في العالم الاسلامي من خلال مصنفات الحديث، فنتحول الى وثائق تاريخية إن نحن دققنا النظر. فمن المعلوم أن اشكال التمثيل في الحديث تنوعت، ففي المرحلة الاولى حرص العلماء على جمعه وسطره خوفا عليه من الضياع. وفي مرحلة تالية عندما جُمع وزال الخوف عليه، وقامت الحاجة الى تبويبه وعرضه ليسهل تناوله على الفقهاء وعلماء الاصلين، فكانت ظاهرة الجوامع والسنن، وهذه المرحلة هي مرحلة الكتب الستة.

وهنا نقطة مهمة لم يُشر إليها أحد - فيما اعلم - تلزمنا في بحثنا عن منهج ابن حبان في المشكل، وهي أن المدقق يلتمس في تلك

== الحنابلة - هم الشافعية، لذا درجت البيهقي معهم.

(١) راجع صفحة [٩] تعليقاً، وازيد: من يطالع الترمذي يجد انه في ذكره لاقوال فقهاء الامصار بعد سرد الاحاديث لا يذكر ابا حنيفة ولا مدرسته! بل انه لم يذكره ضمن الفقهاء الذين ذكر اختياراتهم في الجامع وسرد اسانيده اليهم في العلل آخر الجامع! ولم يشر ابن رجب الى هذا في شرحه.

انظر شرح علل الترمذي بتحقيق الدكتور همام سعيد ٣٣٧/١. وهذه الملاحظة تؤكد ما قلته اعلاه وهي تستحق التوقف عندها ملياً.

الفترة حواراً خفياً بين مدرسة الحديث ومخالفاتها - إن* في الأصول وإن* في الفروع - من خلال تراجم الأبواب (١)، ومن خلال تعليقات بعضهم على الأحاديث (٢). لقد عُرِضَتْ من خلال هذه التراجم تبنيّيات مدرسة الحديث وردودها على المخالفين.

وفي عصر ابن حبان زادت علاقة مصنّفات الحديث بالواقع العلمي تأثيراً وتأثراً، حتى إن القاريء ليلحظ النقاش بسهولة.

أصبحت المصنّفات الحديثية هي الصوت الذي يرد* به علماء مدرسة الحديث على طروحات المخالفين، ويجمعون الأحاديث تحت أبواب تعبّر عن مضامين النزاعات، ولذلك فقد نشأت ظاهرة التراجم الطويلة، التي طورها عن النمط البخاري* في الترجمة شيخ ابن حبان ابن خزيمة، وهي تراجم تختلف في شكلها ومضمونها عن النمط البخاري.

لقد أصبحت كتب الحديث موسوعات علمية، يؤبّو*ب فيها المحدّث للأحاديث، ويعلّق عليها، ويذكر عللها، ويزيل إشكالاتها، وهو في كل هذا لا ينطلق من فراغ بل يعكس واقعاً قائماً (٣). إن* هذه الحديثية ستفنعنا كثيراً عند الكلام على منهج ابن حبان في الصحيح كلّّه؛ مقاصده وتراجمه، وأخيراً، منهجه في مشكل الحديث.

(١) انظر تراجم البخاري في صحيحه، ثم تصنيفه لأجزاء حديثية كخلق أفعال العباد.

(٢) كالترمذي انظر التعليق رقم ١ صفحة (١١).

(٣) مما يؤكد هذه الفكرة كلام الترمذي في العلل آخر الجامع، فقد اضطر إلى الاعتذار عن ذكره العلل وأقوال الفقهاء في جامعهم لما رجا من منفعة الناس. وقد ساق الأدلة التي تبين له ذلك مما يدل على أنه كان أمراً مستهجناً. ولولا الحاجة لما فعل هذا، ثم انظر شرح ابن رجب رحمه الله لهذه المسألة فهو نفيس وعميق، وقد دلّل على الجواز لأن فيه مصلحة وسداً للحاجة.

انظر شرح ابن رجب لعلل الترمذي ٣٤٠/١ - ٣٤٨.

المطلب الثالث .

شخصيته العلمية

تقرر أننا أثر ثقافة الانسان وشخصيته وعقيدته في قراءة النص وبالتالي في وجود الاشكال او عدمه . وهنا احاول أن اعرض لأهم سمات الشخصية العلمية لابن حبان رحمه الله .

١- ابن حبان موسوعي المعرفة ، وهو كما قال عنه تلميذه الحاكم : "من اوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ" (١) ، وقد كان عارفا بالطب والنجوم . اضافة لعلمه الكبير في الحديث . (٢) ومع ذلك فليست هذه المصفة هي وحدها التي ميّزته عن غيره فإن الحفظ الواسع في زمانه ليس مستغربا من كبار المحدّثين ، لكن الذي ميّزه - اضافة الى الموسوعية - اهتمامه بعلم الكلام أولا والذي انعكس على قراءته للنص ، وتعامله مع المشكل ، وثانيا ذلك الذكاء الذي سجّله له العلماء حتى قال عنه ابن حجر : "وابن حبان قد كان صاحب فنون ، وذكاء مفرط ، وحفظ واسع الى الغاية رحمه الله" (٣) . والذي لا شك فيه ان "الذكاء المفرط" يمنح العالم قدرات اوسع في تخريج الاشكال . فكيف اذا انضاف اليه العلم الموسوعي .

وبقدر ما يكون الذكاء ايجابية تسجّل : الا أنه يتجاوز بالإنسان - احيانا - حدود المنطق ، ولقد نشاهد الرجل صاحب العقل ، تطفئ عليه قوة عقله ، فتسبق علمه ، فيتجاوز ضوابط العلم ، ومناهج المعرفة ، فيصدر عنه ما يكون بمنظار العلم مرفوضا متكلّفا .

وعليه فلقد كان ذكاء ابن حبان المفرط ، وتعمّقه في الكلام والفلسفة سببا في وقوعه في اخطاء وهو يتعامل مع مشكل الحديث - على ما سيأتي - الأمر الذي دفع ابن الصلاح إلى القول : "غلط الغلط

(١) الانساب ٢٠٩/٢ .

(٢) السابق ، وانظر تذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣ ، ميزان الاعتدال ٥٠٦/٣ .

(٣) لسان الميزان ٥٠٧/٥ .

الفاحش في تصرفه " وأيده الذهبي فقال: "ومصدق أبو عمرو". (١)
وقال عنه الذهبي " في مكان آخر: "وان كان في تقاسيمه من
الأقوال والتأويلات البعيدة، والأحاديث المنكرة عجائب". (٢)

٢- وابن حبان رحمه الله مائل على خلاف شيخه ابن خزيمة
المعشيت، وهذا أمر غريب فان ابن حبان متأثر بشيخه - رحمه الله
الى درجة بعيدة، ومن يقارن بين صحيحيهما يتأكد له ذلك "لأن ابن
حبان تابع لابن خزيمة، مغترف من بحره، ناسج على منواله" (٣).
وسنلاحظ ذلك في أحاديث الصفات ومعالجته لها في الفصل الأخير.

وأعجب من الأئمة "محمد أبو صعيلى" إذ ذهب في رسالته إلى أن
ابن حبان سلفي العقيدة (٤). ودليله على ذلك أنه لا يقول بأن
القرآن مجعول مربوب. (٥)

وليس الأمر كذلك - ولا أريد أن ألق عند حرفية اللفظة - ولكن
المعروف أن عدم القول بخلق القرآن يسلب عن الإنسان نسبة
الاعتزال، ويجعله من أهل السنة، حتى إذا جئنا لنعرف من أي أهل
السنة هو، لزمنا معايير أخرى أهمها: الموقف من الصفات، وموقف
ابن حبان - على ما سيأتي - من الصفات ليس موقفاً سلفياً، بل موقف
أهل التأويل. ولولا علاقة هذه المسألة بمشكل الحديث وارتباطها
لذلك بموضوع البحث لما توقفت عندها، ولما أشرت بها.

٣- وإشارة أخيرة تتعلق بمذهب ابن حبان الفقهي لعلاقته
بالأحاديث الفقهية ظاهرة التعارض، ومنهج ابن حبان في رفعه. لقد
عالج ابن حبان تلك الأحاديث، ومن البدهي - لمن يعرف أصول المذاهب
- أن تكون الأصول التي ينطلق منها أقرب إلى أصول الشافعي - فضلاً
عن أصول أحمد - وأبعد عن أصول أهل الرأي. فإذا وافق المذهب

(١) ميزان الاعتدال ٥٠٧/٣ .

(٢) سير اعلام النبلاء ٩٧/١٦ .

(٣) النكت على ابن الصلاح ٢٩١/١ .

(٤)(٥) انظر زوائد ابن حبان دراسة ونقد، رسالة ماجستير، ص ٤٢ .

الشافعي في بعض أقواله ، لا تجعله تلك الموافقة شافعيًا بالمعنى المذهبي المعروف. وقد يكون قد أخذ الفقه عن بعض الشافعية ، أو من ينسب اليهم ، فكان ماذا؟! .

ولا يغرنك ذكره في طبقات الشافعية (١) ، فإنها عادة أهل الطبقات حيث يتشرفون ، بل يتسابقون بنسبة المشاهير إلى مذاهبهم . (٢)

والرجل كما تدل عليه كتبه مجتهد على غرار كثير من أهل الحديث قبله وبعده .

٤- وخلاصة القول: إن شخصية ابن حبان - رحمه الله - العلمية محيطة ، فهو محدث ، لكن مدرسة الحديث (٣) ليست كلها راضية عنه ، حتى إن بعضهم رأى بأنه "لم يكن له كبير دين" (٤) لأنه خالفهم في فهم آيات الصفات ، فأخرجوه من سجستان . (٥)

وهو فقيه بارع يشتط أحياناً في الرأي (٥) ، لكنه سيف على بعض

-
- (١) حيث ذكره التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ١٣١/٢ .
 - (٢) ترجم أبو يعلى الحنبلي للبخاري في طبقات الحنابلة (٢٧١/١) ، وترجم له السبكي في طبقات الشافعية (٢١٢/٢) .
 - (٣) مر هذا المصطلح وسيمر كثيراً ، ولا أعني به المشتغلين بالحديث ، بل أعني به "تلك المدرسة التي انتهجت خطأ معرفياً ، والتزمت أصولاً ، وقعدت مفاهيم محددة ميّزتها عن الآخرين ، ولا يشترط فيمن يلتزم بأصولها أن يكون محدثاً بالمعنى الإصطلاحي ، وقد يكون كذلك وهو مخالف لها . ومن هنا فإني لم استعمل لفظ "المحدثين" محل "مدرسة الحديث" . والله أعلم .
 - (٤) انظر للتفصيل سير اعلام النبلاء ٩٤/١٦ ، تذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣ ، ميزان الاعتدال ٥٠٦/٣ ، طبقات الشافعية ١٣/٣ ، لسان الميزان ١١٢/٥ . والقائل هو يحيى بن عمار لأبي اسماعيل الهروي .
 - (٥) انظر كلمة الذهبي: ص (١٤) .

من ينتسب إلى مدرسة الفقهاء ممن اشتغل "في الأصول بالقياس المنكوس، وأمعن في الفروع بالرأي المنكوس" (١). وهو دارس للفلسفة متأثر بها حتى قال الذهبي واصفا بعض أقواله، بل هفواته، "وذلك نفس فلسفي" (٢). مع أنه يتضح لمن يقرأ صحيحه بأنه مخالف لهم، منقوض عليهم.

إنه محدث لكنّه ليس على منهج مدرسة الحديث، فمنهجهم يتمثل في ترك الأحاديث تعبّر عن نفسها دون أن يَحْمِلُوها على غير ظواهرها، ودون تجاوز حدود النص. (٣)

وهذا ما لم يلتزم به ابن حبان - رحمه الله - وهو يتعامل - مثلا - مع المشكل من أحاديث الصفات كما سيأتي.

(١) الاحسان ١٠٣/١ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٩٢٢/٣ .

(٣) انظر دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحليل

المخطوطات ص ١١٩ .

المبحث الثاني

صحيح ابن حبان

وفيه مطالب

المطلب الاول : مقاصده

المطلب الثاني: شرطه ومنزلة الصحيح

المطلب الثالث: تراجمه .

المطلب الرابع: تاثيره بمن سبقه .

المطلب الأول

مقاصده

هذا المطلب كالمكمل للمبحث السابق والمؤكد له ، لكن اقتضت طبيعة البحث اثباته في هذا المبحث ليكون باباً لدراسة شرط ابن حبان وتراجمه ... الخ .

ولقد تقرر سابقاً من خلال عرض الواقع العلمي المعاصر لابن حبان ان حاجات جديدة طرأت على التصنيف، ومنها الحديث - استلزمت اشكالا جديدة في العرض . لأن المنهج الذي يعرض المصنف من خلاله كتابه مرتبط بمقاصده . فاذا عرفنا المقصد سهل علينا ادراك المنهج . واذن يسهل علينا - الان - الخوض في مقاصد ابن حبان فنقول :

يمكن معرفة غرض العلماء والمفكرين من أحد طريقتين : الأولى : ان يصرح هو نفسه بغرضه في مقدمة كتابه . والثاني : ان يستخلص القاريء ذلك من النظر الدقيق في مضامين الكتاب ، وهنا تظهر ضرورة فهم المناخ الفكري والشخصية العلمية للباحث . وهذه الطريقة الثانية ليست بالسهلة وذلك لأن "التاريخ الفكري مركب صعب ، وطريق وعرة ملتوية ، لأن المؤرخ لهذا الجانب فوق أنه يعبر القرون ، ويثب وشبات فسيحات في أحشاء الماضي السحيق باحثاً عن فكرة . والافكار والنوايا محلها القلوب ، وإدراك ما في القلوب يعزّ حتى في حياة أربابها ، فما بالك وقد تطاول العهد ، وبعدت الشقة واستطال الزمن؟! ...". (١)

أما ابن حبان فلقد كفانا بعض المؤونة - رحمه الله - هذكري غرضه من تصنيفه صحيحه ، على أن نكتفي به وحسب ، بل سنلجأ الى الطريقة الثانية - على صعوبتها - مستعينين بما المصح إليه بعض العلماء المعاصرين لابن حبان واللاحقين ٧

قال ابن حبان : "وإني لما رأيت الأخبار طرأها كثرت ، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلّت ، لاشتغالهم بكتابة الموضوعات ، وحفظ الخطأ والمقلوبات ، حتى صار الخبر الصحيح مهجوراً لا يكتب ،

(١) الحقيقة هي نظر الغزالي ، ص ٧ .

والمنكر المقلوب عزيزا يستغرب، وأن من جمع السنن من الائمة
المريضين وتكلم عليها من اهل الفقه والدين، أمعنوا في ذكر الطرق
للاخبار، وأكثروا من تكرار المعاد للاشار، قمدا منهم لتحصيل
الالفاظ، على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد
المتعلم على ما في الكتاب، وترك المقتبس التحصيل للخطاب. فتدبرت
الصالح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعت الفكر فيها لئلا يصعب
وعياها على المقتسبين". (١)

ثم قال: "لأن قمدا في تنويع السنن الكشف عن شيئين:
أحدهما خبر تنازع الائمة فيه وفي تأويله. والآخر: عموم
خطاب صعب على أكثر الناس الوقوف على معناه، وأشكل عليهم بغية
القصده منه". (٢)

ثم وضح مقصده من هذا الترتيب المخترع. فقال: "وهذا هو
الحيلة التي احتلنا ليحفظ الناس السنن، ولئلا يعرفوا على
الكتابة والجمع، الا عند الحاجة، دون الحفاظ أو العلم به". (٣)
هذا الذي ذكره ابن حبان رحمه الله يكفي لمعرفة غرضه من
تصنيفه الصحيح - اضافة الى ما سحاول استنتاجه -، وهو يصلح وثيقة
تاريخية للحالة العلمية في زمنه. ~~وسنستعين به على فهم منهجه في~~
الصحيح، ومنهجه في المشكل. وكل هذه النقاط آخذ بعضها بتلابيب بعض
لا ينبغي فصلها وتجزئتها.

أولا: يريد ابن حبان معالجة مشكلة خطيرة انتشرت بين طلاب
الحديث فقد أصبح الطلب زينة، الهدف منه التحلي والتجمل، وليس
العلم والتحمل، منحرفا عن المقصد الاساس الذي من أجله شمر
المشتمرون، وهجر الاهل والبنون، فهذا يكثّر من الطرق، وذاك يشتغل
بكتابة الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات.

(١) الاحسان، ١٠٢/١.

(٢) السابق، ١٤٩/١.

(٣) السابق، ١٥١/١.

وقد شكى غير ابن حبان من هذه الظاهرة، منهم عصريته وبلديته
ابو سليمان الخطابي رحمه الله - ت ٣٨٨ هـ - فقال: "فأما هذه
الطبقة الذين هم أهل الأثر والحديث فإن الأكثرين منهم إنما وكدهم
الروايات، وجمع الطرق، وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره
موضوع أو مقلوب". (١)

ثانياً: إذا كان الخوف على الحديث في زمن ابن حبان قد زال،
وإذا كانت الحالة العلمية تستلزم أشكالاً أخرى تبتكر في التصنيف
والتبويب والعرض للأحاديث من قبل الاتجاهات العلمية، وتضيف إلى
ذلك التعليق والشرح واستنباط الفقه. فإن من الطبيعي أن تتجه همة
ابن حبان إلى تحقيق هذه الحاجات. فنجد أنه:

١- اكتفى بالمصحيح - على شرطه طبعاً - "فتدبرت الصحاح لأُسهُل
حفظها". (٢)

٢- نوّع السنن بعرض مبتكر، وذلك ليحقق تلك الحاجة، يعني
ليشرح ويفسر "خبر تنازع الأئمة فيه وفي تأويله" (٣) ثم ليبين
مآخذ الخطاب "عموم خطاب صعب على أكثر الناس الوقوف على معناه،
وأشكل عليهم بغية القصد منه". (٤)

ثالثاً: لا يجد ابن حبان ضرورة إلى التكرار، وذكر الطرق،
التي هي طريقة "من جمع السنن من الأئمة المرضيين" (٥) السابقين،
بل يجد أن "المناسب أن يملئ: "الأخبار بالفاظ الخطاب بأشهرها
أسناداً، وأوثقها عماداً... لأن الإقتصار على أتمّ المتن أولى،
والاعتبار بأشهر الأسانيد أخرى من الخوض في تخريج التكرار، وإن
آل أمره إلى صحيح الاعتبار". (٦)

(١) معالم السنن، ٣/١ .

(٢) الاحسان، ١٠٢/١ .

(٣) السابق، ١٤٩/١ .

(٤) السابق، ١٤٩/١ .

(٥) السابق، ١٠٢/١ . (٦) السابق، ١٠٤/١ .

وهذا يؤكد ما قلناه سابقا، إن قصده - رحمه الله - ليس الجمع والحصر، بل عرض الأحاديث التي عليها العمل، والمستخدم من قبل العلماء، والتي فُهِمَت فهما خاطئا، كي يبيّن أنها للناس، وهذه هي أغراض التصنيف في عصره. وتُسلِمُنَا هذه المسألة إلى مسألة أخرى:

رابعا: فبعد أن لاحظ كبار المحدثين أن طلب الحديث صار ترها وزينة، لاحظوا ظاهرة أخطر، وهي جهل طلبية الحديث في أصول الفقه، والفقه، فهم "لا يراعون المتن، ولا يتفهمون المعاني، ولا يستنبطون سيرها، ولا يستخرجون ركازها وفلّوها" (١)، مما فتح عليهم باب الهُزء من قِبل المدارس الأخرى فضربوا لهم المثل بقلوب الشعراء:

زوامل! للأسفار لا علم عندهم بجيّدتها إلا كعلم الأباعر
لعمرك ما يدري المطي إذا غدا بأحماله أو راح ما في الغرائر (٢).

وهم أيضا يَنْبِزُونهم بأنهم يروون أحاديث مشككة متهاثرة، دون أن يفهموا معانيها - ويختمون بذلك أحاديث الصفات -، ويحدثون بالمستحيلات، وبما تُحيله الطبائع والوقائع. (٣)

وقد وجه الخطيب النصيحة لأهل الحديث فقال: "وإنما أسرعت السنة المخالفين إلى الطعن على المحدثين لجهلهم أصول الفقه وأدلتهم في ضمن السنن، مع عدم معرفتهم بمواضعها، فإذا عُرف صاحب الحديث بالفقه خُرس عنه اللسان، وعظم محلّه في الصدور والأعين، وخشي من كان عليه يطعن". (٤)

لذلك قام العلماء الفقهاء ممن ينتسب إلى مدرسة الحديث بـردّ هذه الفرية - بعد الاعتراف بحال طلاب الحديث في زمانهم - من خلال

(١) معالم السنن، ٣/١ .

(٢) الفقيه والمتفقه، ٧٢/٢ .

(٣) انظر مقدمة تاويل مختلف الحديث لابن قتيبة .

(٤) نصيحة أهل الحديث، ص ٣٧ .

مصنفات اعلنت عن نفسها بأنها للرد^(١). وأخرى صنفت في الحديث لكنها تعرض فقه مدرسة الحديث، وترد^(٢) على اتهامات الخصوم، بما عرضته من تراجم، وبما علقت في أواخر الأبواب.

وفي اعتقادي أن ابن حبان وهو يتجه لتصنيف صحيحه كانت هذه المشاكل في ذهنه قال: "لأن قصدنا في تنويع السنن الكشف عن شيئين: أحدهما: خبر تنازع الأئمة فيه وفي تأويله. والآخر: عموم خطاب معتب على أكثر الناس الوقوف على معناه، وأشكل عليهم بغية القصد منه". (٢)

إن^(٣) تقسيم ابن حبان لصحيحه تقسيم أصولي، وهذا واضح أيضا في تراجمه على ما سيأتي، فنراه وهو يورد الأحاديث يعرض لهؤلاء الذين لجأوا إلى التأويل، واتهموا المحدثين بأنهم يتمسكون بسالظواهر، فقال في ترجمة باب: "ذكر الخبر الدال على أن من اعترض على السنن بالتأويلات المضمحلة ولم ينقد. لقبولها كان من أهل البدع". (٢) والخلاصة، أن^(٤) ابن حبان لم يكن يهدف إلى جمع الأحاديث فقط، بل كان غرضه شرح فقه مدرسة الحديث، والرد^(٥) على مخالفهم، كما لاحظنا.

ولاحظنا أنه كان يهدف إلى تقريب الحديث الصحيح للطلاب بطريقة يفهم بها مقصود الحديث. وهو - رحمه الله - يثبت - مثل غيره - الخط^(٦) المعرفي الذي انتهجته مدرسة الحديث، ويعرض^(٧) بنظرية المعرفة عند غيرهم، ولو أنه خالف منهج مدرسته في بعض القضايا^(٨) كما سنذكر في منهجه في مشكل الحديث.

(١) انظر - مثلا - تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، والاختلاف

في اللفظ له.

(٢) : الاحسان، ٢٠٥/١ .

"شرطه ومنزلة الصحيح"

١- يرتبط البحث في شرط ابن حبان في صحيحه بمذهبه في الجرح والتعديل، والذي يعنينا هنا مذهب في التعديل، حيث انفراد بقواعد عن الجمهور، منها ما يتعلق بتوثيق الرواة، ومنها ما يتعلق بكيفية الحكم على الأحاديث، وكما هو معلوم فإن الاختلاف في التوثيق ينبني عليه اختلاف في الحكم على الأحاديث. وهذا ما حصل مع ابن حبان، فقد صحّح تبعاً لقاعدته أحاديث لم يوافقها على تصحيحها الجمهور. وتبع ذلك - بالضرورة - البحث في مسألة تقويم صحيحه ومنزلته بين مصنفات الحديث.

٢- والذي ينبغي التنبيه عليه قبل عرض شروطه، أن ابن حبان مجتهد في علم الحديث، ينطلق في تصنيفاته من منهج متكامل في علم الحديث اكتسبه من الدراسة، والاطلاع الواسع، والذهنيّة الحادة، فهو لا يقلد أحداً في الكلام على الرجال، بل يستقل ويعتمد الترجيح. قال: "وانما اذكر في هذا الكتاب - اي الثقات - الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض ائمتنا ووثقه بعضهم، فمن صحّ عندي منهم انه ثقة بالادلة النسيئة التي بينتها في كتاب "الفصل بين النقلة" ادخلته في هذا الكتاب، لانه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صحّ عندي منهم انه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب "الفصل بين النقلة" لم اذكره في هذا الكتاب". (١)

وعليه فان الكلام في احاديث صحيحه، ومنزلته، وفي تساهله في شرطه، او عدم تساهله، لا يحسن بعيداً عن تمثّل ما سبق.

٣- صرح ابن حبان رحمه الله بشرطه في مقدمة صحيحه، وسنذكره باختصار على شكل نقاط لأننا لسنا معنيين بالتفصيل. ولكن قبل ذلك سنبيّن مذهب ابن حبان في العدل. قال: "والعدالة في الانسان: هو ان يكون اكثر احواله طاعة لله، لأننا متى ما لم نجعل العدل إلا من

لم يوجد منه معصية بحال، أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل من كان ظاهر احواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر احواله معصية الله". (١)

ويُوضح منهجه في مكان آخر فيقول: "لأنَّ العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل فمن لم يعلم بجرح فهو عدل اذا لم يتبين ضده، اذا لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وانما كلفوا الحكم بالظاهر من الاشياء غير المغيب عنهم". (٢)

ثم ننتقل خطوة أخرى مع ابن حبان، حيث يبين لنا من يجوز الاحتجاج بخبره، وهو الذي تعرى خبره عن خمس خصال: "إما ان يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا [أي الثقات] في الاسناد رجل ضعيف لا يحتج" بخبره، أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته. والخبر يكون مرسلًا لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعًا لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الاسناد رجل مُدلس لم يغيب سماعه في الخبر من الذي سمعه منه". (٣)

وبعد ذلك نقرأ ما شرّطه ابن حبان على نفسه في صحيحه:

١- اشترط - رحمه الله - توفر خمسة اشياء فيمن يحتج به في كتابه، الاول: "العدالة في الدين بالستر الجميل. والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه. والثالث: العقل بما يحدث من الحديث. والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي. والخامس: المتعري خبره عن التدليس". (٤)

٢- قال: "وقد تركنا من الاخبار المروية اخبارا كثيرة من اجل ناقليها. وان كانت تلك الاخبار مشاهير تداولها الناس". (٥)

(٢) الثقات، ١٣/١.

(١) الاحسان، ١٥١/١.

(٤) الاحسان، ١٥١/١.

(٣) السابق، ١٢/١.

(٥) السابق، ١٦٥/١.

٣- قال: "وقد احتججنا في كتابنا هذا بجماعة قد قدح فيهم بعضاً ائمتنا، فمن احب الوقوف على تفصيل اسمائهم فليُنظر في الكتاب المختصر من "تاريخ الثقات" يجد فيه الاصول التي بنينا ذلك الكتاب عليها، حتى لا يشعر ج على قدح قاذح في محدث على الاطلاق من غير كشف حقيقته". (١)

٤- قال: "وقد تركنا من الاخبار المشاهير التي نقلها عدول ثقات لعل تبين لنا منها الخفاء على عالم من الناس جوامعها". (٢)

هذه شروط ابن حبان - رحمه الله - من مقدمة صحيحه، ومن مقدمة كتابه الثقات. وقد التزم بها رحمه الله. ومن اعترض عليه من العلماء فلشرطه ولمنجه في الحكم على الحديث، وليس لعدم التزامه. وما دام الامر اصطلاحي فلا يقال إن ابن حبان متساهل. وقد صدق العلامة احمد شاکر عندما قال: "ولكنني استطيع ان أجزم وأرجح أن ابن حبان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطاً دقيقة واضحة بيّنة، وأنه وفّى بما اشترط - كما قال الحافظ ابن حجر - الا مالا يخلو منه عالم او كتاب من السهو والغلط، او من اختلاف الراي في الجرح والتعديل، والتوشيق والتضعيف، والتعلييل والترجيح". (٣)

ويترتب على هذه النقطة منزلة الصحيح بين كتب الحديث. فابن حبان - كما سبق - طبق قاعدته في التعديل على الاحاديث التي ساقها في صحيحه. ولذلك فقد اختلفت وجهات النظر في منزلة صحيحه. فقد جعل ابن الصلاح صحيح ابن حبان مقارباً لمستدرك الحاكم فقال: "ويقاربه في حكمه - اي مستدرك الحاكم - صحيح ابن حبان اليؤسّي رحمهم الله

(١) الاحسان، ١/١٦٦.

(٢) السابق، ١/١٦٦.

(٣) مقدمة الاحسان، طبعة الشيخ شاکر، ١٤/١ - ١٥.

اجمعين والله اعلم". (١)

ولم يُسلم لابن الصلاح قوله، فذهب البلقيني الى أن ابن حبان "ليس يقاربه، بل هو اصح منه بكثير" (٢) والسبب في ذلك ان ابن حبان "امكن منه في الحديث". (٣)

"وقد قيل إن اصح من صنف الصحيح بعد الشيخين ابن خزيمة فابن حبان". (٤)

وذكر ابن العماد الحنبلي بأن "اكثر نقاد الحديث على أن صحيحه اصح من سنن ابن ماجه" (٥). وقال ابن كثير: "... وكتب آخر التزام اصحابها صحتها، كابن خزيمة وابن حبان البستي وهما خير من المستدرک بكثير، وأنظف اسانيد ومتونا". (٦)

وعن درجة أحاديث صحيح ابن حبان يقول ابن حجر: "فإذا تقرر ذلك عرفت ان حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قاذرة". (٧)

ومع ذلك فلم يخل صحيح ابن حبان من الأحاديث المنكرة، كما قال الذهبي: "وان كان في تقاسيمه من الأقوال والتأويلات البعيدة، والأحاديث المنكرة عجائب". (٨)

وخلاصة القول: إن ابن حبان حدّد شرطاً، له علاقة بمنهجه في الجرح والتعديل، وقد التزم به. ومناقشته يجب ان تكون في منهجه في توثيق مجهولي الحال ممن لم يثبت فيهم جرح، او في اعتماده بعض من

(١) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والايضاح ص ٣٠، وانظر تعليق العراقي في الحاشية. وانظر النكت على ابن الصلاح، ٢٩٠/١، وتدريب الراوي، ١٠٨/١.

(٢) محاسن الاصطلاح، ص ٩٤. (٣) شروط الاثمة الخمسة، ص ٤٤.

(٤) الرسالة المستطرفة، ص ١٧. (٥) شذرات الذهب، ١٦/٣.

(٦) اختصار علوم الحديث، ص ٢٧. (٧) النكت، ٢٩١/١.

(٨) سير اعلام النبلاء، ٩٨/١٦.

تكلّم فيه ، من غير وجه حق (١) ، او في توثيقه لمن جرّحه غيره هـ
 "الكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره عنده" (٢)
 وفي ظنّي انه كما لا ينبغي قبول تفرد ابن حبان في توثيق
 المجاهيل مطلقا ، كذلك فانه ليس من الدقة رفضه - ايضا - على
 الاطلاق . اذ علينا تجاوز القواعد العامة ، واللجوء الى الدراسات
 التتبعيّة لكل حديث حديث . ولعلّه من المناسب ان اذكر بان الشيخ
 المحدث ناصر الدين الالباني ونتيجة للممارسة العملية توصل الى ان
 "توثيق ابن حبان لا يوثق به إلا إذا كان هذا الموثّق له رواية"
 كثيرون عنه ، إذا كانوا ثقات (٣) . وهذا خلاف المؤلفين المشار
 اليهما أعلاه ، وهي - على كل حال - مسألة تحتاج إلى بحث استقراي
 دقيق (٤) وجهود متظافرة من أهل التخصص.

الخاتمة

-
- (١) انظر: مقدمته لاحسان ، ١٥٢/١ - ١٥٥ .
 (٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، ص ٣٣٥ .
 (٣) من مقابلة مع فضيلته نشرتها مجلة البيان ، عدد (٣٣) ، ص ١١ .
 (٤) لعل دراسة الشيخ عذاب الحمش في رسالته خطوة على الطريق .
 وانظر كتابه "رواة الحديث الذين سكت عليهم ائمة الجرح
 والتعديل بين التوثيق والتجهيل" .

المطلب الثالث

"تراجمه"

١- يحسن بنا استحضار ما تقدم من وصف واقع ابن حبان العلمي،

وبيان مقاصده، ذلك لان المقاصد مفتاح دراسة اي كتاب.

٢- ولا بد لمن يدرس مشكل الحديث عند ابن حبان، من التعرض

لتراجمه، فانه رحمه الله عرض مشكل الحديث من خلال تراجمه، وبرز

فقهه، وأرّخ للطروحات السائدة في زمنه. "ان وضع الابواب

وعناوينها يكلف صاحب المؤلف مجهودا ذهنيا، وتفكيراً عميقاً،

لذلك كانت دراسة تراجم اي كتاب في الحديث عملاً هاماً، لا بد منه

لمن يريد دراسة الكتاب، ويشرح طريقته وفقهه، فان عناوين

والتراجم ليست دليلاً على ذوق المؤلف فحسب، بل على فهمه وفقهه،

وعلى اختياره في المسألة التي تضمنها الحديث". (١)

٣- والذي اراده ابن حبان - رحمه الله - كما وضح هو - تقريب

الحديث الصحيح "ليسهل حفظه على المتعلمين" (٢)، وبعد ذلك عرضه

بطريقة تقرب شمرته للناس، فامعن الفكر فيها "ثلاً يصعب وعيها على

المفتيسين". (٣)

٤- ومن اجل ذلك - اضافة لما ذكر في الحالة العلمية - ابتكر

تقسيمه الاصولي، حيث رأى الصالح تنقسم الى خمسة اقسام "فأولها:

الأوامر التي أمر الله عباده بها.

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثالث: اخباره عما احتيج الى معرفتها.

والرابع: الاباحات التي ابيح ارتكابها.

والخامس: افعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفراد

بفعلها، ثم رأيت كل قسم منها يتنوع انواعاً كثيرة" (٤). وهذا تقسيم

(١) الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص ٢٧٣.

(٢) انظر الاحسان، ١٠٢/١. (٣) السابق، ١٠٣/١. (٤) السابق، ١٠٣/١.

أصولي يحصر المراد من خطاب الشارع، ويعرضه - تفصيلاً - من خلال التراجع.

هـ - وهنا ملاحظة، وهي أن قيمة تقسيم ابن حبان لم تعدم بترتيب ابن بلبان، لأنه رحمه الله واجزل مثوبته، حافظ على العناوين. ولكن شيئاً مهماً فقدناه هو ربط هذه العناوين بعضها ببعض، فإن كل ترجمة ترتبط مع سياقها السابق واللاحق، وجمعها في سياق واحد يغني وينفع الباحث كثيراً، ويكشف لنا عن فقه الأحاديث الدفين، الذي أبرزه ابن حبان بشاقب نظره، فإن "في هذه العناوين فقه ابن حبان وعلمه بالسنة" (١).

٦ - عرض ابن حبان من خلال تراجمه علوماً كثيرة، ودلل فيها ^{سرعته} على مضامين الحديث بطريقة مبتكرة، تبع فيها شيخه ابن خزيمة رحمه الله، الذي سبق الإشارة إلى أنه ابتكر أسلوباً في التراجم مغايراً للنمط البخاري بعد هضمه والإفادة منه. وتبعه ابن حبان فعمق هذا الأسلوب. وأهم ما تعرض له ابن حبان في تراجمه، مشكل الحديث - وهي مسألة ستأتي - لكنني أشير إليها هنا باختصار من خلال مثال: قال: "ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن الدعاء يدفع القضاء السابق" (٢).

٧ - تتسم تراجم ابن حبان بالطول، ويغلب عليها الاستنباط، ومباغتها أصولية، لأن تقسيمه وتنويعه للاحاديث أصولي. مثال: "ذكر البيان بأن النواهي سبيلها الحتم ولا يجاب إلا أن تقوم الدلالة على نديبتها" (٣). ولذلك فإنه يكرر الحديث، أحياناً، تحت ترجمتين؛ الأولى تبرز الفقه المستفاد من ظاهر الخطاب، وهو - مثلاً - مطلوب الفعل، والثانية تنبه على أن المفهوم المخالف - وهو طلب الترك - مراد أيضاً. (٤)

(١) مقدمة الاحسان، طبعة العلامة أحمد شاكراً، ١٧/١.

(٢) الاحسان، ٣٠٩/٣.

(٣) السابق، ١٩٩/١. (٤) السابق، ١٨٠/١.

٨- وحتى يتبين النمط الذي سار عليه ابن حبان في التراجم، والمختلفة عن نمط التراجم في الكتب الستة (١) اسوق مقارنة بين ترجمة ابن حبان وتراجم الستة لحديث رواه الجميع، مستعيناً بتخريج الشيخ الاستاذ شعيب الارناؤوط في الحاشية.

الحديث عن عبدالله بن الزبير أن رجلاً من الانصار خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرّة التي يسقون بها النخل، فقال الانصاري: سرّح الماء يئمر، فأبى عليه الزبير. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسق يا زبير ثم ارسل الى جارك" فغضب الانصاري، وقال: يا رسول الله، أن كان ابن عمّتك؟ فتلوّن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجد" قال الزبير: فوالله لا أحسب هذه الآية نزلت في ذلك: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم"، الآية. [النساء: ٦٥].

روى هذا الحديث البخاري (٢٣٥٩) و (٢٣٦٠) في المساقاة باب: سكر الانهار. ومسلم (٢٣٥٧) في الفضائل: باب وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم. والترمذي (١٣٦٣) في الاحكام: باب ما جاء في الرجلين يكون احدهما اسفل من الاخر في الماء.

والنسائي ٢٤٥/٨ في القضاة: باب اشارة الحاكم بالرفق. وابن ماجه (١٥) في المقدمة: باب تعظيم حديث الرسول. و (٢٤٨٠) في الرهون: باب الشرب من الاودية ومقدار حبس الماء. (٢) اما ابن حبان فقد ترجم للحديث بقوله: "ذكر نفي الايمان عمّن لم يخضع لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعترض عليها بالمقاييس المقلوبة، والمخترعات الداحضة". (٣) وليس المقصود من المقارنة، التفضيل بين نمط وآخر فلكل منهج

(١) الفت الانتباه الى ان تراجم ابواب مسلم من وضع النووي.

(٢) انظر، الاحسان، الحاشية، ٢٠٤/١. (٣) الاحسان، ٢٠٣/١.

واسلوب ومقصد تتحكم في مياغة الترجمة. ولكن" المقصود من هذا الايراد، بيان التطور الذي طرأ على اسلوب التراجم، وبيان الاختلاف بين ابن حبان وغيره في مياغة الترجمة.

٩- ان تراجم ابن حبان فيها من دقة الاستنباط وكثرة الفوائد الجمة" الغزير، فالتقاريء يفيد من تراجمه اصول فقه، وعقيدة، وفقه، وقد اعتنى ابن حبان بالفقه، بل انه هدف من اهدافه، ولا نعني هنا التمعنى الاصطلاحي للفقه... بل نعني فهم الحديث الفهم الدقيق(١)، وادراك حكمة الشريعة في التطريق بين ما هو مباح وما هو حرام، مثاله ما ذكره في ترجمة يفرق فيها بين الزهد السني والزهد البدعي المرفوض، المخالف لهدى المصطفى صلى الله عليه وسلم. قال: ذكر الاخبار عما يجب على المرء من لزوم هدي المصطفى بترك الانزعاج عما ابيح من هذه الدنيا له باغضائه".(٢).

١٠- واطافة الى تسجيله اراءه في تراجمه، فقد كان يرد" من خلالها على المخالفين، ويناقش طروحاتهم. وهذا سبب من أسباب طول تراجمه. قال في ترجمة: "ذكر الخبر المدحض قول من زعم ان الايمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص"(٣). وقال ايضا: "ذكر الخبر المدحض قول من زعم ان الخلفاء الراشدين والكبار من الصحابة غير جائز ان يخفى عليهم بعض احكام الوضوء والصلاة".(٤)

واخيرا فان الناظر في تراجم ابن حبان يخرج بعلم عميق متنوع

(١) الاقتصار في معنى الفقه على الاحكام الفرعية العملية... الخ تعليمي تنظيمي، لا يجوز سحبه على كل المجالات. ولم يكن السلف رضوان الله عليهم يعرفون الفقه هكذا. فعن عمران المنقري، قال: قلت لحسن يوما في شيء قاله: يا ابا سعيد ليس هكذا يقول الفقهاء؟ فقال: ويحك ورأيت انت فليها لظ"، انما الفقيه: الزاهد في الدنيا، الراغب في الاخرة البصير بأمر دينه، المداوم على عبادة ربه". سنن الدارمي، ١٠١/١.

(٢) الاحسان، ١٨٥/١. (٣) الاحسان، ٤٠٧/١. (٤) الاحسان، ٣٣٤/١.

"المطلب الرابع"

تأثره بمن سبقه

١- من نافلة القول، ومن القواعد البديهية ان "اللاحق يبني على ما بنى الاوائل ولا زال اهل العلم يفيد المتأخر منهم من المتقدم. لكن هناك فرق بين المقلد المكرر، الذي يبرر عجزه ومضالته بالقولة القاتلة القائلة "ما ترك الاول لآخر شيئاً". وبين الهاضم الفاهم الذي يؤيد ابداعه قائلاً: "بل كم ترك الاول للاحق".

٢- وابن حبان من الصنف الثاني، فهو ليس منبتاً عن سلفه، وعن بناءهم المحتاج لبنة هنا وأخرى هناك. وهو رحمه الله من الذين اضافوا لبنة بل لبنات الى هذا البناء.

٣- لقد تأثر ابن حبان بالحلقة التي وصلتته بالسابقين، وظهر تأثره الواضح بشيخه امام الائمة ابن خزيمة رحمه الله، حتى قال ابن حجر: "لان ابن حبان تابع لابن خزيمة مغتفر من بحره، ناسج على منواله (١). والناظر في صحيح" الشيخين يلحظ هذا الاعتراف. ولا غرر" وفانه "أخذ فقه الحديث والفرض على معانيه عن امام الائمة ابي بكر ابن خزيمة، ولازمه وتلمذ له". (٢)

ثم ان ابن حبان سار على منهج شيخه في الجرح والتعديل، وبالذات في رفع الجهالة عن الراوي (٣). قال ابن حجر: "فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما ان يخرجوا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف - اي ابن الصلاح - لانهما ممن لا

(١) النكت على ابن الصلاح، ٢٩١/١.

(٢) معجم البلدان (بئست). (٣) لسان الميزان ١٤/١.

يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما ان الحسن من الصحيح لا قسمه". (١)

وقال ايضا: "وسمى ابن خزيمة كتابه "المسند الصحيح المتمثل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة" وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء". (٢)

٤- لكن هذا التاثر ليس تقليداً، وليس ذوباناً يفقده خصائصه، بل هو أخذ انتقائي لما يعتقده صواباً، فابن حبان ليس وسطاً ناقلاً وحسب، بل دليل مخالفته لشيخه في العقيدة - مثلاً - وبديل تصانيفه الدالة على علو كعبه، والتي صارت عدة لأصحاب الحديث (٣). وصحيحه - شكلاً ومضموناً - يدل على الابتكار في التصنيف والتنظيم الموضوعي، وعلى الفحاسة الدقيقة، والعقلية المستقلة.

أما من قال: بأن غالب صحيح ابن حبان منتزع من صحيح شيخه ابن خزيمة (٤)، فقد رد عليه الأستاذ شعيب محقق الإحسان بادلة،، يكفي منها، أن "صحيح ابن حبان فيه ٧٤٩٥ حديثاً، لم يرو فيه عن شيخه ابن خزيمة سوى ٣٠١ حديثاً، فكيف يكون غالب كتابه منتزعا من كتاب شيخه؟!". (٥)

ترتيبه

٥- وأما صحيحه فهو بحق فريد في بابيه، وقد أشار السيوطي إلى ترتيبه المخرع (٦). وهو مع انتفاعه بمن سبق لم يكرر، لكنه كما قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله: "وهو - فيما رأينا من كتابه - قد أخرج كتابه مستقلاً، لم يبنه على الصحيحين ولا على غيرهما".

- (١) النكت على ابن الصلاح، ٢٩٠/١ .
- (٢) السابق، ٢٩١/١ .
- (٣) معجم البلدان (بئسست).
- (٤) القائل ابن النحوي (ابن الملكن) في البدر المنير، كذا نقل الصنعاني في توضيح الأفكار ٦٤/١ .
- (٥) انظر: الاحسان، ٤٣/١ .
- (٦) انظر: تدريب الراوي، ١٠٩/١ .

انما اخرج كتابا كاملا". (١)

٢- واما آراؤه وقواعده، فمن يقرأ ويدرس مقدمات كتبه؛ الصحيح،
والثقات، والمجروحين، يدرك استقلاليته وابداعه (٢)، ويدرك ان
الرجل رحمه الله لم يكن صدى لغيره.

فابن حبان له قاعدة في حدّ الثقة، المرتبطة بمسألة مجهول
الحال (٣). وله قول في زيادة الثقة حيث يقبلها مطلقا (٤). وله
قاعده المبتكرة في التفريق بين المحدث والفقيه في الرواية
بالمعنى (٥)، وله تفصيله الدقيق المانع في اعتبار رواية من
تكلّم فيهم (٦). وله منهجه في مشكل الحديث كما سيأتي.

وغير ذلك من القواعد والآراء التفصيلية التي ملأت دنيا
علماء الحديث، وشغلتهم فاعتبتهم. وكان رحمه الله في هذه القواعد
والآراء - كغيره من البشر - يؤخذ منه ويُلرَد عليه، فقد انتقد
عليه العلماء بعض آراءه، واغلظوا القول. ولكن هذه الانتقادات
معدودة، والسعيد من عدّدت هفواته. وحسب رحمه الله انه اراد
خدمة الاسلام، والدفاع عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم -
كذلك نحسبه - فما أحوج الاسلام إلى من هم مثله، خاصة في الحديث
وعلمه.

رحمه الله، وألحقنا به وبسلف هذه الائمة العلماء الاتقياء
العاملين.

-
- (١) مقدمة الاحسان، طبعة شاكر، ١٥/١ .
(٢) وصف الآراء والقواعد بالاستقلالية والابداع ليس بالضرورة
وصفا بالصحة ولا بعدمها، فهذا بحث آخر.
(٣) انظر: الاحسان، ١٥١/١ .
(٤) انظر الاحسان ١٥٧/١ ، والنكت ٦٨٧/٢ .
(٥) المجروحين، ٩٣/١ ، والاحسان، ١٥٩/١ ، والنكت، ٧٠١/١ .
(٦) انظر: مقدمته، الاحسان، ١٥٤/١ - ١٥٥ .

الفصل الثاني

"مشكل الحديث"

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف علم المشكل واسماؤه وفائدته وأهميته .

المبحث الثاني: تاريخ ظاهرة الاستشكال، وأشهر الممنهات.

المبحث الثالث: شروط وقوع الظاهرة وأسبابها .

المبحث الرابع: علاقة علم المشكل بالعملية النقدية .

المبحث الخامس: قواعد في علم المشكل .

المبحث الأول:

تعريف علم المشكل وأسماءه وفائدته وأهميته

المطلب الأول: تعريف علم مشكل الحديث.

المطلب الثاني: أسماءه .

المطلب الثالث: فائدته وأهميته .

تمهيد

لما كانت رسالة النبي صلى الله عليه وسلم آخر رسالة للناس، اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن لا ينتقل صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى إلا وقد قامت الحجة، وتمّ البلاغ. ولقد نعلم أن ختم النبوة أن تكون الحجة واضحة، ويكون البلاغ بيّناً قاطعاً لموارد النزاع، ومداخل الخلاف. وكذا سمّى الله سبحانه بلاغ نبيّه صلى الله عليه وسلم فقال تعالى: "وانزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم". [النحل: ٤٤]

وقال سبحانه: "وما على الرسول إلا البلاغ المبين". [النور:

٥٤].

وعلى هذا تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "تركتمكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك". (١) وهذه مسئلة يجب على كل مسلم أن يوقن بها، ويتعامل على أساسها مع النصوص، ولكنّ الكثير وقع فيما حذرنا الله منه "ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم" [آل عمران: ١٠٥]، وعزم على مشاقّة الرسول واتّباع غير سبيل المؤمنين من بعد ما تبين لهم الهدى.

فنشأت لذلك ظاهرة استشكال النص، والتي أطلق عليها اسمُ مشكل الحديث أو مختلف الحديث، وأصبحت باباً من أبواب علم مصطلح الحديث. وهذه الظاهرة من أهم الظواهر وخطرها في فكرنا الاسلامي، لأنها تتعلق بمنهج فهم النصوص، ولكنها مع ذلك لم تؤخذ الخدمة المناسبة من حيث دراسة العوامل التي كوّننتها وتحكّمت فيها، أو من

(١) جزء من حديث، بهذه الزيادة رواه الامام احمد (١٢٦/٤)، وابن

ماجة - المقدمة حديث (٤٣). وانظر صحيح ابن ماجه (١٤/١).

وسلسلة الاحاديث الصحيحة حديث (٩٣٧).

حيث تأصيل القواعد النظرية التي تصف بناء هذه الظاهرة وتحدد قضاياها، بل ان تعريف هذه الظاهرة مضطرب غير محدد كما سيأتي. وفي الورقات التالية سأحاول تناول الموضوع تناولا بعيدا عن التقرير والوصف، وباختصار يناسب المقام.

وأفضل طريقة في التعريف هي الانطلاق من رصد الواقع، خاصة في هذا العلم الذي لم يدرس الدراسة النظرية الكافية، فلن أحصر نفسي في القوالب الجاهزة، بل سأعرضه من خلال نقاط تتعرّف به. ومع ذلك فلا بدّ من التعرض للتعريف اللغوي، وتحقيق تعريف الظاهرة بعد سرد بعض التعريفات الاصطلاحية. وبعد ذلك أعرض للنشأة التاريخية مما سيساعد على فهم ظاهرة الاستشكال وأسبابها، وذلك لأنها مرتبطة بالواقع في كثير من أبحاثها، إضافة لارتباطها بالبيئة الثقافية. ثم انتقل الى ذكر الشروط والأسباب، وفي مبحث رابع سأشير إشارات إلى علاقة علم المشكل بالعملية النقدية. ثم أختتم بقواعد تزيد البحث وضوحا.

وأحبّ أن أشير في هذا السياق، إلى أنني سأكتفي بالإشارة إلى المسائل التي تشكل قاعدة جديدة في التعامل مع ظاهرة الاستشكال، ذلك لأنّ هذا الموضوع من العمق والأهمية بحيث يقصر فصل عن إيفائه حقّه. سأتلا المولى عز وجل أن يوفّق لدراسته بتعمق وتوسع في دراسة أخرى.

وإشارة أخرى - ولأمانة العلمية - هي أنني لا أتبنّى كثيرا من الإطلاقات المتعلقة بهذا العلم، وما ساورده من هذه الإطلاقات سيكون لتقرير واقع موجود، كي تسهل المقارنة مع معالجة ابن حبان - رحمه الله - لهذه الظاهرة.

المطلب الأول:

تعريف علم مشكل الحديث:

المشكلة

الدارس لهذا الموضوع لا يملك إلا أن يقف عند ثلاث ملاحظات مهمة، ترتب على عدم تحديدها اضطراب وغموض في فهم هذا العلم:

الأولى: عدم تحديد المَعْرِفِ، هل هو مشكل الحديث أم علم مشكل الحديث.

الثانية: أن الأكثر لم يعرفه، بل ذكره مع سوق المثال الخالد عليه: "فرمن المجدوم...". والذين عرفوه لم يبينوا لنسب علته ونشأته وتطوره.

الثالثة: أنهم لم يتفقوا على مجال هذا العلم، فبعضهم يقصره على الاختلاف بين حديثين، كالنووي - مثلاً في التقريب (١)، وعبارة ابن الصلاح (٢)، وابن كثير (٣) مشعرة بهذا. وآخرون وسّعوا الدائرة فدخلوا فيه الحديث الذي يتعارض مع حديث أو مع قاعدة أو مع العقل.... ولعل أوجب تعريف يمثل هذا الاتجاه - على شغرات فيه - تعريف الدكتور نور الدين عتر حيث قال في تعريفه: "وهو ما تعارض ظاهره مع القواعد فإوهم معنسى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر" (٤). وصنيع ابن قتيبة وابن فورك في كتابيهما من هذه البابة. وإن ذلك كذلك علينا أولاً تحديد ما نريد تعريفه، لعل في هذا التحديد ما يجلّي هذه الظاهرة. وأشير إلى أن "التعريف سيكون عن طريق شرح الظاهرة وتحليلها، وليس عن طريق قولبة العبارة، أي

(١) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير: ٩٤

(٢) انظر المقدمة - ص ١٤٣ .

(٣) انظر اختصار علوم الحديث، ص ١٧٤ .

(٤) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣٧٧ .

بالرسم وليمن بالحد". فنقول:

لدينا المصطلح التالي: "علم مشكل الحديث" وهذا يعني وجوب الإبتداء بتعريف المشكل، ثم تعريف مشكل الحديث، ثم تعريف علم مشكل الحديث.

المشكل لغة: قال ابن فارس: شَكَلَ، الشين والكاف واللام معظم بابها **المماثلة** تقول: هذا شِكْل هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال: أمرٌ مشكل كما يقال أمر مشتبهِ، أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا... وهو من الباب الذي ذكرناه: إشكال هذا الأمر وهو التباسه". (١)

ونقول: "أشكل الأمر: التبس. والمُشْكَل: الملتبس. وشاكله: شابهه ومماثله. والاشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم". (٢)
أمّا في الاصطلاح: فقد عرف الأصوليون المشكل بقولهم: "هو ما خفيت دلالته على المعنى المراد منه خفاء ناشئاً من ذات الصيغة أو الأسلوب، ولا يدرك إلا بالتأمل والاجتهاد". (٣)

وعرفه آخرون بأنّه: "اسم لما خفي المراد منه باللفظ نفسه لدخوله في أشكاله بحيث لا يدرك ذلك المراد إلا بقريضة تميّزه، وذلك عن طريق البحث والتأمل بعد الطلب". (٤)

تحليل التعريف: الناظر في التعريفات السابقة، خاصة اللغوية منها، يخرج بالنتائج التالية:

أولاً: أن "الإشكال مرتبط بوجود شيئين متماثلين. وهذا يعني أنّ حصول الالتباس لا بدّ فيه من وجود قضيتين، إمّا نصّ وآخراً، وإمّا نصّ وقضية نشأت عن مقتضى الشرع، أو عن العقل، أو الحسّ، أو قاعدة

(١) معجم مقاييس اللغة، ٢٠٥، ٢٠٤/٣ مادة شكل.

(٢) انظر: لسان العرب، مادة شكل، ٣٤٨/٢، والمعجم الوسيط،

٤٩٤، ٤٩٣/١.

(٣) المناهج الاصولية، ص ٨٧.

(٤) تفسير النصوص، ٢٥٣/١.

متبنّاة، وحتى النص الذي يقال عنه إنه مشكل بذاته، لو دققنا النظر فيه لوجدناه تداخل مع معلومة أخرى.

ثانياً: نتيجة لهذا التماثل والتداخل يحصل الالتباس.

ثالثاً: هناك علاقة بين الاشكال والمتشابه، وفهم موضوع

المتشابه والمحكم يثمين كثيراً على فهم ظاهرة الاستشكال. ولقد

انتبه ابن حجر رحمه الله، الى هذه النقطة فعدّ المقبول السالم من

المعارضة محكماً، ومقابله مع امكان الجمع مختلف الحديث. (١)

وهذه العلاقة تؤدي الى علاقة أخرى، وهي علاقة المشكل

بالتأويل، لان التأويل عدول عن الاخذ بظاهر النص لشبهة طارئة

حقيقتها التعارض، قال ابن تيمية رحمه الله "وهؤلاء كثيراً ما

يجعلون التأويل من باب دفع المعارض" (٢). والى هذا اشار ابن

رشد (٣). وممارسات اهل العلم من اتباع المناهج المختلفة تدل عليه.

والسبب في ذلك - على ما يبدو - أن تحديد المحكم من غير

المحكم تابع للمنهج المعرفي للقاري، وللثقافة التي تبناها أول

الأمم.

قال المصطفى اليماني رحمه الله: "كثير من المتعمقين يسترون

تكذيبهم للنصوص بدعوى أن ما يخالفونه منها هو من المتشابه المنهي

عن اتباعه". (٤)

وقال ابن تيمية رحمه الله: "وأما المختلفون في الكتاب

المخالفون له المتفقون على مفارقتها، فتجعل كل طائفة ما اصلته من

اصول دينها الذي ابتدعته هو الامام الذي يجب اتباعه، وتجعل ما

خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المجملات المتشابهات التي لا

يجوز اتباعها، بل يتعين حملها على ما وافق اصلهم الذي ابتدعوه او

(١) انظر نخبة الفكر مع شرحها، نزهة النظر، ص ٣٧.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/١٢.

(٣) في كتابه فصل المقال، انظر الصفحات ٣٢-٣٦.

(٤) القائد الى تصحيح العقائد، ص ١٨٥.

الاعراض عنها وترك التدبر لها" (١). فما وافق ظاهر معناه مبادئهم فهو المحكم، وما ليس كذلك فهو المتشابه، والمخرج من كل هذا هو التاويل، وهو المشجب الذي عُلِّقَتْ عليه كثير من مخالفات النصوص. وإن في اللغة لمرونة ومراحا! ألم نقرر من قبل بأن القضية مرتبطة بمناهج تلقي ومآخذ المعرفة، وبكثير من العلوم، ونستطيع أخيرا استعارة مقولة لابن حجر رحمه الله اطلقها على علم آخر، فنطلقها على المشكل: "ولاجل هذا كان مجال النظر في هذا اكثر من غيره". (٢)

مشكل الحديث: وننتقل الى عبارة المحدثين "مشكل الحديث" فنذكر بعض التعريفات لها.

فقد عرف الحاكم رحمه الله المشكل فقال: "هذا النوع من هذه العلوم معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعارضها مثلها فيحتاج اصحاب المذاهب باحدهما وهما في الصحة والسقم سيان". (٣) وقال ابن حجر رحمه الله: "ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عارض بمثله، فإن امكن الجمع فمختلف الحديث". (٤) وقال المنعاني رحمه الله: "أي اختلاف مدلوله ظاهرا". (٥) وحاول الدكتور نور الدين عتر أن يضع له تعريفا متقصى فقال: "وهو ما تعارض ظاهره مع القواعد فإوهم معنى باطلا، أو تعارض مع نص شرعي آخر". (٦)

وارتضى الشيخ اسامة الخياط تعريفا ماغه فقال: "أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأسانيد مقبولة، يؤهم ظاهرها

-
- (١) درء تعارض العقل والنقل، ٧٧/١ . (٢) النكت، ص ٧٧٨ .
 - (٣) معرفة علوم الحديث، ص ١٢٢ .
 - (٤) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر، ص ٣٧ .
 - (٥) توضيح الافكار، ٤٢٣/٢ .
 - (٦) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣٧٧ .

معاني مستحيلة ، او معارضة لقواعد شرعية ثابتة". (١)

وعلى ما في هذه التعريفات من خلط بين العلم وبين الظاهرة ، ومن عدم تحديد لحقيقة الظاهرة ، فقد ذكرناها التزاما بوصف واقع الحال .

أما ما نخرج منه فهو عدم قبول هذا المصطلح فلا نقول: مشكل الحديث. ولا يحسبن أحد بأن القضية قضية اصطلاح ، خاصة وأن العلماء قيّدوا الاطلاق بقولهم: "فيما يظهر" او "ظاهرا"! . إن اطلاق هذا الاصطلاح له بعده الخطير ، لأن المعنى سيكون - حتى بالقيد الذي اضافوه - : أن النمّ ملتبس بالظاهر! وهذا مما لا تجوز نسبته الى الشرع الذي جعله الله سبحانه فرقانا بين الحق والباطل. "ومن الادب معه صلى الله عليه وسلم ان لا يُستشكل قوله ، بل يُستشكل الاراء بقوله". (٢)

ثم إن سلمنا لهذا الاصطلاح لَمّا كان معبرا عن حقيقة الامر ، بل سيقتصر على بيان جانب من الموضوع ، وسيُعَلَّقُ بالتبعة كلّها على النص مستبعدا لآثر القراءة ، وثقافة القارئ المسبقة . ومن هنا فإن الاسم الذي نراه معبرا تعبيرا دقيقا عن هذه الظاهرة هو: استشكل الحديث. وان من سار معنا مستحضرا مستصحا ما قلناه في الفصل الاول يدرك لماذا اخترنا هذا الاسم .

وإن المتتبع لهذه الظاهرة ، والدارس للاشار التي صُنِفَتْ فيها يلاحظ بأنها قضية نسبية يتحكم في وجودها ما يلي:

- ١- كيفية القراءة ، أي المنهج الذي تُقرأ على اساسه النصوص ، او هي مناهج المعرفة .
- ٢- درجات البيان في النصوص .
- ٣- طبيعة القارئ النفسية .

(١) دراسة عن مختلف الحديث - رسالة ماجستير - الشيخ اسامة الخياط، ص ٣٦ .

(٢) المواهب اللدنية مع شرح الزرقاني، ٢٥٠/٦ .

فأذن هي ظاهرة استشكل الحديث، وليس للحديث أي دور في هذه الظاهرة وتقتصر مسؤولية الحديث على حاجته للبيان، أما الالتباس فهو وهم في ذهن القارئ وحسب.

علم مشكل الحديث:

انتهى بنا البحث إلى "علم مشكل الحديث" وقد أشار إليه البعض في تضاعيف تعريفاتهم من دون توضيح، وذلك بإشارتهم إلى مخالفة القواعد (١)، وإلى إمكان الجمع كما قال ابن حجر رحمه الله: "فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث". (٢)

والحقيقة أنهم لم يبيّنوا لنا هذه القواعد التي لا ينبغي للحديث أن يعارضها. ثم هي قواعد من؟ قواعد الحنفية أم الشافعية؟ قواعد مدرسة الحديث أو قواعد الأشاعرة، أو قواعد المعتزلة؟ أحسب أن كل مذهب سيدّعي بأن الحديث خالف قواعده!

وأيضا لم يبيّن لنا العلماء حدود إمكان الجمع، متى يكون مستساغاً، ومتى يكون متكلفاً؟ هناك مسائل كثيرة مرتبطة بهذه المسألة لا يجوز فصلها عنها، ومن أهمّها علاقة الاستشكال بالنقد، وسيأتي بيانه إن شاء الله.

إنّ الذي ندين الله عز وجل به، أنّ هذا العلم ما هو إلا علم ببيان الحديث، وهو مرتبط بعلم أصول الفقه، ونستطيع أن نقول بأنه علم منهج المعرفة؛ المنهج الذي به نتلقى النصوص، ونقف منها الموقف الشرعي. وهو ما تركنا عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلّمنا الله إيّاه في آيات من الفرقان الحكيم.

وباختصار إنّه علم الفهم عن الله. وكلما كان المسلم ملتزماً بالمحجة البيضاء، التي تركنا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الاستشكال، أنها مشكلة منهج في التلقي.

هذه النظرة التي يجب أن نعالج بها ظاهرة الاستشكال.

(١) انظر: تعريف الدكتور نور الدين عتر، ص ٤٠.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر، ص ٣٧.

والذي كان من قبل، أن "الاهتمام انصبّ على إيجاد الحلول للتوفيق بين الأحاديث، ولم يتجه إلى تفسير الظاهرة، والعودة إلى أسبابها. وقد نبّه الشافعي رحمه الله في مقدمة كتابه "اختلاف الحديث" على أن "المشكلة لا تقف عند إيجاد الحل، بل إن وراء ذلك أسباباً، ولكن لم ينتبه الناس إلى ما أبدعه الشافعي والمخ إليه.

محدد

وأخيراً نستطيع أن نقول في تعريف هذا العلم بأنه "مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدنا إليها الكتاب والسنة والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها".

وسنذكر - بإذن الله - بعض ما توصلنا إليه من هذه القواعد في القاعده الثانية من المبحث الخامس.

المطلب الثاني

اسماؤه :

تنوعت عبارات العلماء في تلقيب هذا العلم ، فهو يسمى باختلاف الحديث ، ومختلف الحديث ، ومشكل الحديث ، ومناقضة الأحاديث ، وبيان محامل صحيحها ، وعلم تلفيق الحديث (١) . والدارج منها في استعمال العلماء : مختلف الحديث ومشكل الحديث .

، وهل هناك فرق بينهما ام يستويان؟ هذا البحث لا يعنيها كثيراً ، وقد ذكر الشيخ اسامة الخياط فروقا بين الممثلين في رسالته . والذي تدل عليه ممارسات العلماء عدم التفريق . والذي سرنا عليه في هذا البحث اطلاق مصطلح مشکل الحديث ونعني به الاثنين ، والسبب في ذلك أننا نريد اي مصطلح يصف الحالة التي تعامل معها العلماء ، ولأنّ هذا المصطلح يتضمن مصطلح مختلف الحديث عند المؤلفين ولا انعكاس . وتحقيق الفرق او عدمه ليس بالامر المهم في رؤية هذا البحث ومنهجه .

(١) انظر الرسالة المستطرفة : ١١٨ ، ومقدمة تحفة الاحوذى : ٢٩٥/١ .

المطلب الثالث

فائدته وأهميته :

١- يستمد هذا العلم فائدته وأهميته من موضوع بحثه ، فهو يتعلق بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو صلى الله عليه وسلم ليس ككل أحد لأنه معصوم عن أن يقع في كلامه أي تهاتر وتعارض "وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى" [النجم ٣-٤] . ولذلك فان أول فائدة لهذا العلم حفظ مزايم مدعي الاختلاف في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢- وفائدة أخرى مهمة ، وهي الصق بهذا العلم من سابقتها ، ثبت بان هذا الكم الضخم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وصلنا موثقاً بطريقة دقيقة . وهي بهذا تعبئريء ساحة علماء الحديث الذين ساحوا في البلاد ، وبذلوا النفس والنفيس والتلاد ، في توثيق نسبة الحديث الى رسول رب العباد صلى الله عليه وسلم ؛ تبرئهم من تهمة الغفلة والسذاجة وقلّة الفهم لما ينقلون . (١)

٣- ومن فوائده ، إن التزم فيه بالمنهج الصحيح ، تزكية منهج أهل السنة في فهم النصوص والتعامل معها . فالتعرض لفهم النصوص محاولة لعرضها بصياغة فكرية توافق منهج التلقي ، والقواعد المتبناة لدى الباحث . ولا شك بان منهج التلقي الصحيح الذي به نفهم النصوص المستشكلة هو منهج أهل السنة والجماعة ، وسيأتي بيانه في القاعدة الثانية من المبحث الخامس .

ومع هذه الأهمية الظاهرة الخطيرة ، ومع أن العلماء نبهوا

(١) انظر مقدمة ابن قتيبة في تاويل مختلف الحديث .

على أهميته (١) فقال النووي: "هذا فن من أهم الأنواع، ويفطر إلى معرفته جميع الطوائف". (٢)

أقول: مع هذا، إلا أنهم وقفوا عند هذا التعبير ولم يتجاوزوه، وانصب اهتمامهم على الحلول. ولم يدرس أحد المشكلة نفسها؛ أسبابها، وعلاقتها بالطروحات الفكرية في كل عصر، وبالتبنيات الأصولية للفرق، وبالعلوم الدخيلة على الأمة، التي غير ذلك من العلاقات التي لو درست ظاهرة الاستشكال من خلالها لارتفع كثير من الاستشكالات.

(١) في حين أننا لا نعرف ما الذي أشاروا إلى أهميته؟ القواعد أم الحلول؟!

(٢) التقریب والتسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص ٩٤.

المبحث الثاني
تاريخ الظاهرة وأشهر المصنفات فيها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تاريخ ظاهرة الاستشكال.

المطلب الثاني: أشهر المصنفات.

المطلب الأول

تاريخ الظاهرة .

١- قررنا سابقاً وجود أكثر من بعد في هذا الموضوع، فهناك الظاهرة كمناسبة، وهناك مجموعة القواعد التي تتناول الظاهرة بالدراسة، وهناك الحلول. وقد وقع التقصير في دراسة البعدين الأولين، فقد درج العلماء عند الكلام على التاريخ أن يسلطوا الضوء على التمييز في الحلول، من خلال دراسة وصفية، فيقولون - مثلاً - أول من صنف فيه الشافعي، ثم ابن قتيبة.... الخ.

٢- واذن ليس من الضروري أن نكرر ما ذكره السابقون، بل إن هذا خارج عن منهج هذه الدراسة، التي تحاول اعتماد الدراسة التاريخية التحليلية الكلية، وكل ذلك باختصار يتناسب وطبيعة البحث وحجمه، وإنما هي إشارات.

٣- والفائدة من التاريخ لظاهرة الاستشكال هي مواكبة النشأة لمعرفة الأسباب والقواعد التي تحكم في سلوك الظاهرة. ومن البديهي أن الظواهر تسبق التعقيد والتطير، وهكذا حصل فإن ظاهرة الاستشكال موجودة قبل من صنف، ونحن سنتكلم هنا عن الظاهرة بالمنهج المشار إليه علّه يحوي منهجاً إسلامياً في الدراسة طال عليه الأمد.

٤- كان الاستشكال منذ كان أمر ومكلف. إن أول من استشكل إبليس، فلقد تعارض أمر ربه مع قضية مستقرة في ذهنه، وهي إفضليته على آدم، فاستشكل فعصى، ولو أنه تذكر معلومة أولية، وهي أن السجود كان طاعة لأمر الله وليس لسذات آدم عليه السلام لما استشكل.

٥- ثم كان الامر بالخضوع لأوامر الله سبحانه وجعلها الأصل ملازماً لدعوات الرسل. وكانت الاقوام تسير على نهج رسلهم حتى يطول عليهم الالامد، فيفترقون، ثم يختلفون في العلم، كل يفهم النصوص حسب قواعد فرقته، وكان السبب في ذلك، كما قم رب العزة في كتابه، نسيانهم بعض ما ذكروا به "يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به..." الآية [المائدة: ١٣].

٦- ثم آلت النوبة الى هذه الامة، وحذرنا الله سبحانه مما حل بالامم السابقة فقال لها: "وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله..." الآية [الانعام: ١٥٣]. والتزم الجيل الاول بهذه الوصاة، فلم يكن يقدم على نص الرسول صلى الله عليه وسلم شيئاً، لأنهم التزموا بالمنهج الذي علمهم اياه صلى الله عليه وسلم، فقد كسانوا كصفحة بيضاء تركوا الوحي ينقشها. لقد ركز الاسلام - اولاً - على بناء قاعدة التلقي، فكان لا بد من ذوبان المتلقين في المنهج الاسلامي جملة وتفصيلاً، ثم بعد ذلك تلقى عليهم تعاليم هذا الدين وتفاصيله، فحسب تلقى التعاليم يعتمد على رسوخ منهج التلقي، وكلما كان المنهج راسخاً واضحاً، قُبلت التعاليم من دون استشكل.

٧- لكن هذا الالتزام العام والتمام بمنهج التلقي لم يمنع من وقوع حالات استشكل - وهي حالات تتعلق بالبيان - كان سببها نسيان حظ معين، او عدم احاطة، او عدم فهم للنص.

وقد وقعت هذه الظاهرة من الصحابة، رضوان الله عليهم، مع النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة.

روى البخاري رحمه الله بسنده أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه الا راجعت فيه حتى تعرفه. وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من حوسب عذّب" قالت عائشة فقلت: أو ليس يقول الله تعالى: "فسوف يحاسب حساباً يسيراً" قالت،

فقال: "انما ذلك العَرَض، ولكن من نوقش الحساب يهلك". (١)

فهذه عائشة رضي الله عنها تستشكل نصا، وتظن انسه معارض

للاية .

وروى البخاري واحمد رحمهما الله من طريق الزهري حديثا طويلا عن صلح الحديبية وفيه ".... قال- اي عمر بن الخطاب -: فأتيت ابا بكر فقلت: يا ابا بكر أليس هذا نبي الله حقا؟ قال بلى. قلت: السنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: بلى، قلت: فلم نعطي الدنية في ديننا اذا. قال: ايها الرجل انه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يعصي ربه، وهو ناصره فاستمسك بخرزه، فوالله إنه على الحق. قلت: اليس كان يحدثنا أننا سنأتي البيت ونطوف به؟ قال: بلى، أفأخبرك أنك تأتيه العام؟ قلت: لا. قال: فانك آتية ومطوف به..."(٢) الحديث. وهذا اللفظ البخاري.

فهذا عمر رضي الله عنه تحت وطأة دقة الحدث يذهل عن توظيف بدهية لم يهملها ابو بكر رضي الله عنهما، وهما يتعاملان مع النص، فيقع عمر في الاشكال ويسلم منه ابو بكر. إن في اجابة ابي بكر رضي الله عنه منهجا دقيقا يتكون من مرحلتين، الاولى: انه رسول الله صلى الله عليه وسلم. والثانية: فهم النص فهما دقيقا "أفأخبرك أنك تأتيه العام"،

✓ ٨- وهكذا فان ظاهرة الاستشكال واكبت الدعوة في بدايتها. على أن الاستشكال بما هو طلب للبيان من النص العام امر طبيعي جدا، ولا ضير فيه. ولو كان طلب البيان والتوقف في النص يعني ردا

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري - كتاب العلم - باب من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه - حديث ١٠٣ .

(٢) البخاري مع شرحه فتح الباري - كتاب الشروط - باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع اهل الحرب وكتابه الشروط، حديث

للحديث وتكذيبا للرسول صلى الله عليه وسلم لغضب النبي صلى الله عليه وسلم من عاتشة رضي الله عنها حين توقفت في النص.

الشاهد أن "الاستشكال بهذا البعد ليس مذموماً لأنه يتعلق بطبيعة النصوص، وأنها ليست على درجة واحدة من البيان، واختلاف مدارك الناس واستقراءهم للنصوص حيث "القضايا تتفاوت في الجلاء والخفاء لتفاوت تصورها، كما تتفاوت لتفاوت الأذهان" (١). وهذا يعني أن "المسؤولية لا تخرج عن دائرة القارئ، فهو من جهة القارئ استشكال، ومن جهة النص تفسير. وحينئذ نقول للمستشكل: إبحث أو سأل فائدا شفاء العي" السؤال.

٩- ثم سار سلف الأمة على نهج الصحابة حتى نبتت البدع و"غلب على الناس من الأهواء المضلّة، والآراء الفاسدة، وتقديمها في العقيدة والعبادة على الوحيين، لأنهم دانوا بالتقليد الأعمى، وعطلوا عقولهم وأفهامهم وحرّموا عليهما أن تتفقه في كتساب الله". (٢)

وقد تفاقمتم الأحوال سوءاً بعد حركة الترجمة، فدخلت الفلسفة اليونانية على المسلمين وسيطرت على مناهجهم في الفهم، وأصبحوا يتعاملون مع النصوص على أساسها، "وبدأ يطبق التأويل على المشكلات العقلية التي كانت تشغل العالم الإسلامي". (٣)

وعندها استفحلت ظاهرة استشكال النصوص، وفي ذلك الوقت ولد

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣١/١.

(٢) مقدمة الشيخ محمد حامد الطفي لكتاب الشريعة للاجترسي صفحة

(ج).

(٣) نشأة الفكر الفلسفي: ١٩١.

وكلما كانت تنشأ فرقة " او يؤسس مذهباً كانت مساحة النصوص المستشكلة تزداد، وكلما كان النقاش بين اتباع المذاهب والفرق يحدّد كانت النصوص المستشكلة تكثر، ذلك لأنّ كل طائفة كانت حريصة على جذب النصوص اليها - ولو بليغها وتبديلها - حتى تدعم مواقفها واصولها، فما وافق اصولها اصل، وما خالفها مشكل. لقد كان الامر في حقيقته نقاشاً بين المناهج.

١٠- ولما رأى العلماء ذلك بدأوا يردّون مشاهة وتصنيفاً. فصنّفوا ما عُرِف باسم كتب: تاويل مشكل الحديث. وكما ذكر آنفاً فإنّ هذه الكتب اهتمت بالحلّول مع وجود بعض القواعد التي تنفع الناظر ليقيس عليها.

والذي اظنه - والله اعلم - أنّ المادة المهمة في هذا العلم بما هو قواعد، موجودة في غير هذه الكتب. فانّك واجد فيما عرفت باسم كتب السنّة (٤)، مادة غزيرة تحتوي على تقرير قواعد فهم النصوص بما تنقله عن الصحابة وتابعيهم ومن بعدهم رضوان الله عليهم من جمل غاية في الدقة والالتزام بالاتباع. وكذلك في كتب شيخ الاسلام ابن تيمية عليه رحمة الله، خاصة كتابه العظيم "درء تعارض العقل والنقل" حيث تعثر فيه على المنهج السنّي الصحيح في فهم النصوص. وهذا في باب الاحاديث التي تتعلق بالعقائد والافكار.

(٤) كان السلف يطلقون على اصول الدين، وامور الاعتقاد: السنّة. وذلك تمييزاً لها عن مقولات الفرق وقد صنّفوا في هذا المعنى كتباً تحمل هذا العنوان، مثل السنّة للإمام احمد، والسنّة لابن أبي عاصم وغيرهما.

اما فيما يتعلق بالاحكام فان الابواب الفقهية في كتب الحديث
- خاصة كتاب ابن حبان - مبنية وجود قواعد هذا العلم . وكذلك كتب
الفقه الموسوعية ، وكتب الناسخ والمنسوخ ، وكتب اسباب ورود الحديث.
على ان اول من ذكر بعض القواعد هو الامام الشافعي رحمه الله
وذلك في كتابيه الرسالة ، واختلاف الحديث . وكل هذه المصنفات اذا
درست بعمق فسنخرج بمنهج شامل للتعامل مع الاحاديث.

المطلب الثاني

المصنفات في هذا الباب

وهذه بعض المصنفات في رفع الاستشكال (١)، أي في الحلول:

- ١- اختلاف الحديث، للشافعي (٢٠٤هـ).
- ٢- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (٢٧٦هـ).
- ٣- والف فيه أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ).
- ٤- تهذيب الآثار - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).
- ٥- تهذيب مشكل الآثار وشرح معاني الآثار - لأبي جعفر الطحاوي (٣٢٤هـ).
- وقد اختصر مشكل الآثار القاضي أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ) مع ترتيبه وحذف أسانيده، ثم عمر المختصر القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفلي (٨٠٣هـ) وسمّاه المعتمر من المختصر من مشكل الآثار.
- ٧- مشكل الحديث وبيانه - لابن فسورك (٤٠٦هـ).
- ٨- تأويل متشابه الأخبار - لأبي منصور عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ).
- ٩- التحقيق في أحاديث الخلاف - لابن الجوزي (٥٩٧هـ).

(١) انظر الرسالة المستطرفة: ١١٩ / مقدمة لامع الدراري: ١٩١ /

الحديث والمحدثون: ٤٧٢ .

المبحث الثالث

شروط وقوع الظاهرة وأسبابها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شروط وقوع ظاهرة الاستشكال.

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الاستشكال.

المطلب الأول

شروط وقوع الظاهرة

المقصود من هذا العنوان: ما هي الشروط التي يجب توافرها حتى يسوغ البحث في الاستشكال والاجابة عليه . وهذه الشروط هي:

١- صحة الحديث، فلا بد من توثيق نسبة الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فموضوع هذا العلم هو الاحاديث الصحيحة، أما الضعيفة فلا يكدّ ذهنها فيها، ومختصر هذا الشرط: أثبت ثم نال.

٢- أن لا يكون هناك نسخ. وليس هناك نسخ ظاهر وآخر ضمني كما اعتادوا على اطلاقه. حيث يذكرون النسخ الظاهر كمحاولة اولى لرفع الاستشكال، ثم يذكرون ما يسمونه بالنسخ الضمني.

٣- إن النفس لا تطمئن لهذا التقسيم - والله اعلم - لأن النسخ الذي هو "رفع تعلّق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه" (١) لا يحدّ أن يكون ظاهراً مصرحاً به، فالمسألة اخطر من أن يتركها الله عز وجل معتمدة على الاوهام، وإن معرفة التاريخ ليست كافية في اثبات النسخ فـ "ليس كل متأخر معارض لمتقدمه في الظاهر: فاسخاً له" (٢) خاصة وقد صرحوا بأنّه "ليس للجمع حدّ" ينتهي به". (٣)

ومن يطالع كتب الناسخ والمنسوخ لا ينتهي عجبه من اتساع خطو بعض العلماء في ادعاء النسخ، الامر الذي لم يعجب المحققين من

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر: ٣٨ .

(٢) الاجوبة الفاضلة: ١٩٢ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

العلماء فضيّلوا هذا الاتساع في ممنفاتهم . (١)

٣- عدم اختلاف مضارج الحديث، وتباعد النظرة، أو تعدد الواقعة. ولا فلا اشكال.

٤- التأكد من خلوص الحديث المستشكل من العلّة التي تكشف بالاختلاف.

(١) كابن الجوزي رحمه الله في كتابه إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث.

المطلب الثاني

اسباب الظاهرة

شاءت حكمة الله سبحانه أن* لا تكون النصوص كلها على نفس الدرجة من البيان، فمنها النص الذي تفسيره تلاوته، لأنه مستغن بنفسه عن غيره، ومنها الذي لا يلتقط معناه إلا بالاستدلال لدقته وخفاء معناه، فهو محتاج الى غيره لبيانه .

وقد ذكر الشافعي رحمه الله في كتابه "الرسالة" (١) حالات يصح ان يكون بعضها اسبابا للاستشكال، وهذه الاسباب تعود الى القاريء لا الى الاحاديث. ثم هي تختص باستشكال حديث لالتباسه مع حديث آخر، ولا تصلح لتعميمها على كل حالات ظاهرة الاستشكال.

وما ذكره الشافعي في مقدمة كتابه "اختلاف الحديث" عن حجية خبر الواحد والرد على معارضة، فيه الشفاء للسبب الحقيقي وراء هذه الظاهرة؛ انه منهج التناول، وإلا فلماذا التقديم باثبات حجية خبر الواحد ومتعلقاته، في كتاب مخصص لازالة الاختلاف عن بعض الاحاديث؟ يريد الشافعي رحمه الله ان يقول: إن السبب وراء استشكال ما ساوره من احاديث هو منهج القراءة، وضوابط الفهم، فلذلك تكلم رحمه الله عن حجية خبر الواحد، وأن الخبر اذا ثبت لم يكن لاحد ادخال ليم ولا كيف عليه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، وأن خبر الواحد يخص القرآن ويلايئده، وأن القياس ليس نيدا للخبر...

وهذه هي الاسباب، وهي تشتمل على بعض الحالات التي ذكرها الشافعي:

- ١- ما يتعلق بالنقل وهو حالات: أ- ان ينقل الخبر غير متقصى.
- ب- ان ينقل الخبر بدون السؤال. ج- ان ينقل الخبر بدون السبب.

٢- الجهل، إمّا باللغة العربية، وإمّا بالنصوص الأخرى، وإمّا بضوابط الظهم الصحيحة .

٣- التعصب، وهي حالة نفسية تدفع الإنسان إلى نبذ ما يخالف مذهبه وثقافته .

٤- منهج القراءة، وهو ما عرّفناه بأنه مجموعة القواعد التي تضبط فهم نصّ من النصوص.

٥- التخصير في البحث والاحاطة .

٦- العلّة الخفية .

٧- القرطسة، أو نسيان حظ مما أوتينا، أو هو النظرة الجزئية، حيث يكون الباحث أعوراً بأيّ عينيه شاء .

هذه هي الأسباب الحقيقية للاستشكال، وهي تحتاج لتفصيل ليس هنا محلّه، وبعضها له تفريعات.

أما العام والمطلق، والخاص والمقيد، وغير ذلك، فإنها ليست أسباباً للاستشكال، بل إنّها أوجه من البيان، قد يجهل الباحث موارد بعضها لعدم اطلاعه أو لدقتها، لا لكونها مشكلة أو متعارضة بذاتها وهي - في الحقيقة - طرق في رفع الاستشكال حيث يُلخَصُّ العام بالخاص. فسبب الاستشكال جهل وجود الخاص، أو قاعدة تساوي تخصيص ذلك العام بهذا الخاص. والله اعلم.

المبحث الرابع

"علاقة علم المشكل بالعملية النقدية"

البحث في الصلة بين "الاستشكال" .. و"العملية النقدية" دقيق ومتشعب الجوانب. ومما يزيده دقة وصعوبة جدته. ثم إن ضيق المساحة المخصصة لهذا المبحث توضع الكاتب في حيرة الاختيار من المعلومات الكثيرة، ماذا يثبت وما يسقط. ولذلك فأننا سنذكر - إن شاء الله تعالى - من هذا العلم كلمات جامعة مختصرة يسهل بها معرفته وفهمه" (١) تدل على وجود العلاقة وحسب.

٤٨١ حلال

(١) إن هدف العملية النقدية توثيق المعرفة المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)، وهي تمر بمرحلتين؛ الأولى: فرز المقبول من المردود ظاهراً.

الثانية: متابعة المقبول والتدقيق فيه، من خلال ضوابط وقواعد غير التي استعملت في المرحلة الأولى، للتأكد من سلامة هذا المقبول، من أي خلل خفي. ومن متطلبات البحث في هذه المرحلة "معرفة مراتب الشكات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الاسناد وإما في الوصل والارسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك" (٣)، وهذا هو الذي يحمل من معرفته واتقائه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث (٤). ولا يقف الأمر - كما هو معلوم - عند الاختلاف في الاسناد، بل انه يتعداه الى الاختلاف في المتن.

(١) شرح علل الترمذي، ٦٦٤/٢ .

(٢) منهج النقد التاريخي الإسلامي : هـ

(٣) الوصل والارسال، والوقف والرفع من الاختلاف في الاسناد فلا

ادري لماذا التعبير بـ "وإما" التي تفيد المفارقة .

(٤) شرح علل الترمذي ٦٦٣/٢ .

(٢) بما أن "علم المشكل يتعلق بالاحاديث المقبولة، أو التي حكم عليها بالقبول، فعلاقته اذن بالمرحلة الثانية من العملية النقدية. وهذه المرحلة هي التي يدرسها علم العلل.

(٣) وقد قررنا آنفا بأن "علم المشكل مبني على توهم اختلاف بين حديث ودليل آخر. وكذلك العلة - باشكالها المختلفة - فإن كشفها مبني على ملاحظة الاختلاف. فالاضطراب - مثلاً - هو في حقيقته اختلاف. قال ابن حجر رحمه الله: "الاضطراب هو: الاختلاف الذي يؤشّر قدحاً". (١)

(٤) بناءاً على القاعدة التي نقلناها عن ابن رجب رحمه الله في الفقرة الاولى، نقول: إن "التعامل مع النصوص عند الاختلاف لا يكون، فقط، بمعرفة مراتب الشكات، بل يكون ايضاً بمعرفة مراتب الادلة. وذلك لأن معرفة مراتب الشكات تفيد في ترجيح حديث على حديث عند اختلافهما، والبحث في العلل وفي نقد المتن وفي الاستشكال لا يقتصر على رصد الاختلاف بين حديث وحديث، بل يمتد إلى الاختلاف بين حديث ودليل آخر، الذي قد يكون عقلاً او حساً او قاعدة. وبهذه القاعدة تزداد العلاقة وضوحاً بين النقد والمشكل.

(٥) علم المشكل من علوم الحديث دراية، أي أنه يهتم ببيان الحديث، فهو من علوم المتن. لكن هذا لا يعني أنه لا علاقة له بالحكم على الحديث، أي بالنقد، فاستشكال حديث ما هو في حقيقته مظنة وجود خلل خفي في متنه، ما كان له أن يكتشف إلا بالمقارنة مع دليل آخر. وهذا الاكتشاف يستوجب التوثق من تطبيق الضوابط النقدية على الحديث محل البحث، أو بعبارة المحدثين فإنه "إذا استنكر الائمة المحققون المتن وكان ظاهر السند

✓ المحنة فإنهم يطلبون له علة (١). اننا اذا قلنا بأن
حديثا ما مخالف للقرآن او لحديث آخر مستقر او لعقل او لحسن...
فكاننا توقفنا في دقة حكمنا على الحديث بالقبول.

(٦) لعل هذه المقدمات تلفت الانتباه إلى وجود علاقة بين علم
المشكل والعلة بأشكالها المختلفة. وعليها نبني، ونكمل من حيث
انتهينا في الفقرة السابقة، فعند التوقف في دقة الحكم على الحديث
بالقبول يهترق العلمان؛ المشكل والعلة، ففي حين يمضي علم
العلل في تطلب العلة، يذهب علم المشكل إلى دفع الاستشكال،
وإزالة الاختلاف، وهنا تظهر الدقة المتناهية، في القدرة على
الفصل بين الحالات وفرزها، ومن ثم إلحاقها بالدائرة اللائقة
بها.

وإن التوفيق في الفرز يمسك السى توفيق في البيان غير
المتكلف. والمشكلة الكبيرة في أن يلجا العلماء إلى الجمع
المتكلف، والبيان المتعسف خوفا من اثبات علة في الحديث، ولعل
في هذا الصيد الثمين الذي التقطناه من العلاشي رحمه الله تدليلا
على ما نقول، نانس به، ويدفع عنا تهمة الابتداع. فقد قال في معرض
كلامه عن إحدى الطرق التي يلجا إليها العلماء لدفع شبهة الإشكال،
وهي القول بتعدد الواقعة: "وهذه الطريقة يسلكها الشيخ مصيي
الدين (٢) توصلا إلى تصحيح كل". من الروايات، صونا للرواة الشقات،
أن يتوجه الغلط إلى بعضهم" (٣). لقد كان تكلف الجمع في كثير من
الاحيان هربا من اتهام الثقة بالخطأ، وظننا من المتكلمين بأن
تقديم دليل على حديث حكم عل سنده بالصحة، نسف لفوابط علم
النقل.

(١) مقدمة الشيخ المعلمي للفوائد المجموعة : ٨ .

(٢) يقصد النووي رحمه الله .

(٣) النكت ٧٩٧/٢ .

(٧) إن ادراك هذه العلاقة ، كان منهجا للعلماء المتقدمين ، اصحاب المنحى الإحاطي في تناول المسائل العلمية ، حيث العملية النقدية عملية متكاملة ، فلا انفصام بين نقد السند ونقد المتن ، فكلاهما يورد على الآخر. قال الدكتور احمد نور سيف: "وقد كان طابع التلازم بين نقد الرجال والكلام على اختلاف الحديث وعلمه واضحا ، فقد غلب ذلك على مؤلفات يحيى واحمد وابن المديني" (١). ان هذا القول يثبت العلاقة بين مراتب الرجال ، وبين الاختلاف الذي يقع في الاحاديث. وهو يبين بشكل اوسع العلاقة بين نقد السند ونقد المتن. "فاستشكل متن ما ، يفرج الى السند طلبا للعلّة ، هاذا لم توجد علّة قادحة مطلقا ، حيث وقعت ، اُعلِلَ بعلة ليست بقادحة مطلقا. (٢)

قال ابن حجر رحمه الله : "واما الاختلاف الذي يقع في المتن ، فقد اُعلِلَ به المحدثون والفقهاء كثيرا من الاحاديث". (٣) وقد قرر ابن الجوزي رحمه الله بأن "المستحيل لو صدر عن الثقات رُدد" ونسب اليهم الخطأ". (٤)

(٨) هناك مقدمات ومعطيات كثيرة تدفع الى ربط الاستشكال بالعلّة ، وتؤكد بأن كثيرا من حالات الاستشكال سببها علّة خفية قد نستطيع تحديدها ، وقد نكتفي بظن وجود الخلل مطلقا من غير تحديد ، خاصة إذا كان الدليل الآخر خاليا من الاضطراب ، دالا دلالة واضحة على مقتضاه .

قال ابن الجوزي رحمه الله : "واعلم أنّه قد يجيء في كتابنا هذا من الاحاديث ما لا يشك في وضعه غير انه لا يتعين لنا

(١) مقدمة تاريخ ابن معين : ١٠ .

(٢) انظر مقدمة الشيخ المعلّمي للفوائد المجموعة مع بعض التصرف : ٨ .

(٣) النكت ٧٩٠/٢ .

(٤) الموضوعات ١٠٦/١ .

الواضع من الرواية ، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات ، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس ، وهذا أشكل الامور". (١)

وقال الخطيب رحمه الله : "وكل خبر دلّ العقل ، أو نصّ الكتاب أو الشابت من الاخبار ، أو الاجماع ، أو الادلة الشابتة المعلومّة على صحته ، وجد خبر آخر يعارضه ، فإنّسه يجب اطراح ذلك المعارض والعمل بالشابت الصحيح اللازم ، لأنّ العمل بالمعلوم واجب عمل كل حال". (٢)

وقال ايضا : "فما يوجب تقوية أحد الخبرين المتعارضين وترجيحه على الآخر سلامته في متنه من الاضطراب ، وحصول ذلك في الآخر ، لأنّ الظنّ بصحة ما سلم متنه من الاضطراب يقوى ، ويضعف في النفس سلامة ما اختلف لفظ متنه . وإنّ كان اختلفا يؤدي إلى اختلاف معنى الخبر ، فهو آكد واظهر في اضطرابه ، واجدر أن يكون راويه ضعيفا قليل الضبط لما سمعه ، أو كثير التساهل في تغيير لفظ الحديث". (٣)

وعلى طريقتنا السابقة ، فإننا نعمّم القاعدة على الأدلة ، ولا نقيدها على الاخبار . وفي كلام الخطيب رحمه الله ، ذكر لبعض هذه المقدمات التي تلزمنا ، فقلّة الضبط والتساهل في تغيير لفظ الحديث ، يؤدي إلى الإشكال ، ومن صور تغيير لفظ الحديث إسقاط لفظة منه . وقد نبّه الزركشي إلى احتمال سقوط لفظة من الحديث تزول بها المناهضة والتعارض. (٤)

ثم إنّ الرواية بالمعنى أحد أسباب الاستشكال. (٥)

(١) الموضوعات ١٠٦/١ .

(٢) الكفاية : ٦٠٨ .

(٣) السابق ٦٠٩، ٦٠٨ .

(٤) انظر تنزيه الشريعة المرفوعة ٦/١ .

(٥) انظر النكت ٦٧٦/٢ .

(٩) وهنا مسألة مهمة تجدر الإشارة إليها، وهي أن الاستشكال عندما يَدْفَع - أحيانا - إلى الظن بوجود العلة، لا يعني هذا الطعن في حجيت السنة، ولا في دلالة السمع، ولا في صلاحية ضوابط النقل في توثيق المعرفة، فلا ينبغي، والحالة هذه، افتعال صراع بين العقل والنقل، أو بين النقل والنقل. كما أنه ليس طعننا في منازل الثقات، فإن الثقة قد يهمل، وإن الجواد قد يكتبو، فالبحت في الثبوت، وليس في حجية المنقول، والكلام في الخطأ والوهم وليس في الكذب، والمقام مقام تثبت وليس مقام رد، فلا نخشى على السمعيات ولا على الثقات.

فإن تقرر هذا، نقرر أيضا، أن الأصل اعتماد ضوابط المصطلح المقررة، والاعتراف بأصول النقل على منهج أهل السنة، كمصدر من مصادر المعرفة الموثوقة، لكن قد تقوم عوارض من أدلة أخرى - وقد تكون نقليّة - تدفع إلى التثبت في دراسة السند، ويقوم الاحتمال على وهم الثقة وخطأه، خاصة إذا كان الدليل الآخر لا شك في ثبوته ودلالته على المراد، كما قرر الخطيب رحمه الله فيما نقلناه عنه. وهذه العلة ليست قاذحة مطلقا، ولا تقدر في الثقة نفسه. قال ابن حبان رحمه الله: "هذا خبر مشهور للزهري من رواية أصحابه عن ابن أكيمة عن أبي هريرة، وهم فيه الاوزاعي - إذ الجواد يعثر" (١). وقال ابن حجر رحمه الله: "وقد تقصر عبارة المعلّل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى". (٢)

وكذلك الحال في بحثنا، فعندما يكون الدليل الآخر قويا من حيث الثبوت، قطعيا من حيث الدلالة، فإنه ينقدح في النفس أن هذا الحديث فيه علة، ولو لم نستطع تحديدها. قال ابن الجوزي رحمه الله: "واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يمشك في وضعه، غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة. وقد يتفق رجال

الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع، أو مقلوب، أو مدلس، وهذا اشكل الامور...". (١)

ولا شك أن الذي دفع ابن الجوزي إلى هذه القاعدة، اختلاف الحديث مع أدلة أخرى، حيث لا توجد إلا هذه الطريقة لأن السند صحيح.

وهذه القاعدة التي قررناها ليست بيدنا من الامر، فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما، عن أبي هريرة قصة سهو النبي صلى الله عليه وسلم، واعتراض ذي اليمين، وقول النبي صلى الله عليه وسلم "أصدق ذو اليمين؟" وفي رواية: "كل ذلك لم يكن" فقال الناس: نعم". (٢) فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يكذب إذا اليمين رضي الله عنه، ولا يشترط التعدد لقبول الرواية، لكن لما عارض ذو اليمين يقين نفسه صلى الله عليه وسلم، وانفرد بالاعتراض مع قيام الدواعي إلى كثرة المعترضين، استشكل صلى الله عليه وسلم خبره فتثبتت. (٣)

إن الثقة لا يعتهم بالوهم هوى، ولا يقال إن القاعدة لم يحسن تطبيقها ظناً، أو إن الرواية نقلت بالمعنى تخميناً، ولكن وراء ذلك قواعد وضوابط يعرفها أهل الفن، وأطباء العلل وبهذا يتبين أن استشكل النص لا يعني بطلانه". (٤)

وإن الافراط في تكلف الجمع، وفي تنزيل الثقات منازل لم يدعها، تماماً كالتفريط في اتهام الثقات، والخط من قيمة علم مصطلح الحديث.

(١) الموضوعات ١/١٠٦ .

(٢) البخاري مع شرحه فتح الباري/ كتاب الاحاد، باب ما جاء في اجازة خبر الواحد الصدوق في الاذان والصلاة.. حديث (٧٢٤٩) وفي غيره من المواضع. ومسلم في كتاب المساجد، الاحاديث

١٠٢، ٩٩، ٩٨، ٩٧ .

(٣) انظر فتح الباري ١٣/٢٣٧ . (٤) الانوار الكاشفة: ٢١٨ .

وقد ادرك الصحابة رضوان الله عليهم أن الراوي الغاضل يهيم ويخطئ، وادركوا أن التلازم بين الوصف بالثقة والاصابة ليس مطردا. فعن مطرف قال: قال لي عمران بن حصين: أي مطرف؛ والله إن كنت لأرى أنسى لو شئت حدثت عن نبي الله صلى الله عليه وسلم يومين متتابعين لا أعيد حديثا. ثم لقد زادني بظا عن ذلك وكراهية له، إن رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، أو بعض أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم شهدت كما شهدوا، وسمعت كما سمعوا يحدثون أحاديث ما هي كما يقولون، ولقد علمت أنهم لا يألون عن الخير، فاحاف أن يشبه لي كما شبه لهم...". (١)

هذا النص المنقول عن عمران رضي الله عنه يثبت أن الثقة يهتمون مع "أنهم لا يألون عن الخير". ومعرفة الوهم تكون عن طريق المقارنة، وملاحظة الاختلاف بين النص وبين دليل آخر، وعندها ينبغي استصحاب احتمال الوهم أو الرواية بالمعنى... وينبغي، أيضا، عدم التعسف في التأويل.

وأقول للبطليني رحمه الله كلمة نفيسة يعلّق فيها على كلام لابن خزيمة أنه لا يعرف "أنه روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثان باسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما" (٢). يقول البطليني: "إنه لو فتحنا باب التأويلات لاندفعت أكثر العلل". (٣)

والجواب

(١) مسند الإمام أحمد ٤/٤٣٣. قال في المجمع [١٤١/١]: رواه أحمد وفيه أبو هارون الغنوي لم أر من ترجمه. ١ هـ. قلت: بل ترجم له البخاري في التاريخ الكبير [٣٠٧/١]. وابن حبان في الثقات [١٢/٦]، والعقيلي في الضعفاء الكبير [٥٨/١]، وابن عدي في الكامل [٢١٢/١]، فسبحان من لا يهمل ولا ينسى. وهو ثقة. انظر تعجيل المنفعة (٥٢٣)، وتقريب التهذيب (٦٨٠)، ولسان الميزان (٨٣/١).

(٢) الكفاية: ٦٠٦. (٣) محاسن الاصطلاح: المستدرك سنة ١٠٠٤، ١٠٠٣.

هذه الملاحظة الدقيقة أساس بنينا عليه ، ولو لاه لما جرؤنا على قول ما قلناه . فهي تظهر العلاقة بين الاستشكال والعلة ، وتبين أن تكلف التأويل يكون على حساب العلة . وأسوق مثالا تطبق عليه القاعدة :

روى الامام مسلم بسنده عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : "أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال : "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الاحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الاربعاء ، وبث فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر الى الليل". (١)

الناظر في هذا الحديث يستشكله مع أن سنده صحيح ، بل هو من أعلى درجات الصحة ، فمخالفته لمريح القرآن بيّنة ، وهو في هذه الحالة أمام طريقين : إما أن يتطلب له علة ، وإما أن يحاول الجمع رفعا للاستشكال . فإن اتجه إلى الطريق الثاني فعليه أن يتذكر ما يلي (٢) :

الضريبة
الأمي

- ١- أن الدليل الآخر المعارض قطعي الدلالة .
 - ٢- أن الاستشكال لا ينصب على حجية السنة .
 - ٣- إمكانية وهم الثقات .
 - ٤- أن يكون جمعه غير متكلف . فإن وجد - بعد استحضار هذه النقاط - أن الجمع ممكن فلا عليه .
- أمّا إن وجد أن الاحكام تطلبه العلة فليتمسك به ، مع لفت الانتباه إلى الرابطة بين الطريقين ، وإلى أنه قد لا يستطيع تحديد العلة .

(١) مسلم / كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، حديث (٢٧٨٩) .

(٢) تطلب النسخ هنا لا ينبغي لائن النص من باب الاخبار ، ولا نسخ في الاخبار .

وقد أُعلِّ هذا الحديث، جمع من علماء السلف، حيث لم يجدوا طريقاً سائغاً للجمع. قال البخاري رحمه الله: "وروى اسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد الأنصاري عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خلق الله التربة يوم السبت. وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب، وهو الأصح". (١)

وقال ابن تيمية رحمه الله: "فإن هذا - أي الحديث - طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري وغيرهما. وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار. وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر بن الأنباري وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهما. والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب، لأنَّه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب. وعلى ذلك تدل أسماء الأيام. وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار أخرى؛ ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة. وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون على هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لا مور يذكرونها...". (٢)

وقد قال ابن كثير بعد أن ذكره: "وهو من غرائب الصحيح". (٣) لكن حاول بعض العلماء الجمع، فهل توفَّقوا فيه؟ هذا نموذج، الباعث إليه نفي المطاعن عن السند. قال الشيخ الألباني: "ولا مطعن في إسناده البتة، وليس هو بمخالف للقرآن بوجه من الوجوه، خلافاً لما توهمه بعضهم. فإن الحديث يمثِّل كيفية الخلق على الأرض وحدها، وأن ذلك كان في سبعة أيام، ونص القرآن على أن خلق

(١) التاريخ الكبير ٤١٣/١ .

(٢) الفتاوى ١٨/١٨ .

(٣) تفسير ابن كثير ٩٤/٤ .

السموات والارض كان في ستة ايام ، والارض في يومين لا يعارض ذلك ،
لاحتمال أن هذه الايام الستة غير الايام السبعة المذكورة في
 الحديث، وانه - أعني الحديث - تحدّث عن مرحلة من مراحل تطور
 الخلق على وجه الارض حتى صارت صالحة للسكنى، ويؤيده أن القرآن
 يذكر أن بعض الايام عند الله كالف سنة، وبعضها مقداره خمسون ألف
 سنة، فما المانع أن تكون الايام الستة من هذا القبيل؟ والايام
 السبعة من أيامنا هذه؟ كما هو صريح الحديث، وحينئذ فلا تعارض
 بينه وبين القرآن". (١)

هذا التوفيق يمكن أن يقال عنه إنّه متكلف لسببين:
 الاول: أنّه مخالف لايةٍ، لا أدري كيف غابت على الشيخ ناصر،
 وهي قوله تعالى "أثّنتكم لتكفروا بالذي خلق الارض في يومين وتجعلون
 له أندادا ذلك رب العالمين، وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها
 وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين" [فصلت: ٩-١٠].
 فالله سبحانه أخبر بأنّه خلق الارض في يومين، وأصلحها للسكنى، من
 حيثه الأقوات وغيرها، في يومين آخرين فتمت أربعة كاملة.

الثاني: أنّه بنى هذا التوفيق على الاحتمال، وهو تجوّز
 بعيد، وإحالة على مجهول، وبناء على ظن، لا يصلح في مقابلة
 النصّ الصحيح الصريح، وسيأتي معنا أن البناء على الاحتمال
 والرأي في رفع التعارض غير مقبول.

فلم يبق - والحالة هذه - إلا أن نقول بأنّ الحديث معلول،
 ولا حرج علينا في ذلك، ولا ينبغي أن تأخذنا هيبة الثقات، فالقدح
 في هذه الحالة ليس مطردا، وكما قال ابن تيمية: "ليس القدح في بعض
 السمعيات قدحا في جميعها". (٢)

واليك قاعدتين عظيمتين لعالمين عميقين، الاول هو الشافعي،

(١) مشكاة المصابيح ١٢١/٣ ، الحاشية .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩٠/١ .

والثاني هو المعلّمي، رحمهما الله، تختصران ما قلناه.

أمّا الشافعي، رحمه الله، فقد قال: "ولا يستدلّ على أكثر صدق الحديث وكذبه إلاّ بصدق المخبر وكذبه، إلاّ في الخاص القليل من الحديث. وذلك أنّ يستدلّ على الصدق والكذب فيه بأنّ يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلائل بالصدق منه". (١)

وأمّا المعلّمي فقد قال عن احتمال الرواية بالمعنى التي قد توقع في الاشكال: "ليس من الحق انكار هذا الاحتمال، لكن ليس من الحق أنّ يجاوز به حدّ فهو احتمال نادر يزيده ندرة أو يدفعه البتة أنّ تتفق روايتان صحيحتان فأكثر، والظاهر الغالب من رواية الثقة هو الصواب، وبه يجب الحكم ما لم تلزم حجة صحيحة على الخطأ". (٢)

(١٠) وأخيراً أختتم بأوجه الشبه بين بحث العلّة وبين بحث الاشكال:

- ١- العلّة تكشف باختلاف. قال ابن حجر - رحمه الله - "فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف" (٣). وكذلك الإشكال، فقد قررنا سابقاً أنّه مبنيّ على ملاحظة الاختلاف.
- ٢- ميدان العلة احاديث الثقات، وكذلك الإشكال.
- ٣- يشترط لاثبات العلّة: ألاّ تختلف مخارج الحديث، وألاّ تتباعد الفاظه، وألاّ يكون السياق في حكاية يظهر تعددها. ففي هذه الحالة يجعل حديثين مستقلّين وتنتهي مظنة وجود العلة (٤). وهذه الشروط هي إحدى طرق رفع الإشكال، فإنّ استطعنا إثبات اختلاف مخارج الحديث... الخ، ينتفي الإشكال. أمّا في حالة عدم استطاعتنا تثبيت العلّة.

(٢) الانوار الكاشفة: ٢٢٩.

(١) الرسالة: ٣٩٩.

(٤) انظر المرجع السابق ٧٩١/٢.

(٣) النكت ٧١١/٢.

وهذا هو الميدان الذي تَدُقُّ فيه النظرات، وتختلف فيه
الاعتبارات، ويحتاج للمعايير الضابطات.

٤- الاستنكار يدفع إلى مظِنَّة وجود العلّة ومن شَمَّ البحث
والتدقيق في الحديث سنداً ومتناً، وكذا ينبغي أنْ يفعل في
الاحاديث المستشكلة .
والله أعلم .

المبحث الخامس

قواعد في علم المشكل
وهيه قاعدتان:

القاعدة الاولى: اساس علم المشكل.

القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع الاستشكال.

المبحث الخامس "قواعد في علم المشكل"

القاعدة الاولى: اساس علم المشكل.

المقصود من هذه القاعدة هو: ما هي العوامل التي دفعت العلماء إلى الاجتهاد في بيان الاحاديث، ورفع مظنة الاشكال عنها. وهذه القاعدة مهمة جدا لأنها تعين في فهم الظاهرة، وفي ضبط حدود رفع الاشكال المقبول. ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

(٤٤)

(١) استحالة تناقض المعصوم صلى الله عليه وسلم: إن التعامل مع كلامه صلى الله عليه وسلم ليس كالتعامل مع كلام غيره، فلو استشكل كلام أحد آخر لهان الخطب ولردّ بأي سبب من أسباب الرد، لأن احتمال وهم الإنسان وجهله متحقق. أمّا الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه من حيث هو مبلّغ عن ربه لا يعتريه ما يعترى البشر من موانع التمديق التام، والقبول الكامل، فلا وهم ولا جهل، لأن الله تبارك وتعالى "قد تولاّه فيما ينطق به بقوله عز وجل: "وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى" [النجم: ٣-٤]. (١)

وصور استحالة التناقض متعددة: أ- فهو - صلى الله عليه وسلم - يستحيل أن يناقض الخبر؛ خبر ربه سبحانه، وخبر نفسه عليه الصلاة والسلام، فالمشكاة التي خرجت منها الأخبار واحدة.

ب - ويستحيل أن يناقض خبره صلى الله عليه وسلم العقل أو الحس أو السنن الكونية، لأن وحي الله كتابا وسنة لا يعارض خلق الله وسنته. وحاشاه عليه الصلاة والسلام من ذلك، فهو دليل جهل إن وقع.

(٢) إن "المطلع على عظمة علم الحديث ودقته ضوابطه، والعارف لجهود العلماء في تصفية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدخيل، وتوصيله لسلامة خالصها سائفا للواردين، من خلال تطبيق ضوابط علم المصطلح، الامر الذي بهر العالم، إن" المطلع على ذلك والعارف لهذا ليعز عليه رد الحديث لمجرد استشكله دون أن يتثبت ويتحرى. لأنه يعلم أن هذا الحديث لم يصله إلا بعد أن مر بمراحل عدة انهكتة بحثا ودراسة. وهذا هو العامل الثاني الذي دفع العلماء إلى تأسيس علم، يدفع الاستشكال. إنّه الثقة بعلوم النقل، وإنّه ثقة بجهود العلماء في خدمة السنة، وإنّه ثقة بالرواة الثقات.

(٣) ويتصل بالعامل الثاني عامل آخر لا بأس من إفراده بالذكر، وهو تكفّل الله سبحانه بحفظ القرآن، ولا يتم حفظ القرآن إلا بحفظ بيانه، فلزم من ذلك حفظ السنة. إضافة إلى أن الله سبحانه أحالنا في أكثر من آية إلى طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، والتمسك بهديه، والالتزام بسنّته. فهل أحالنا على مفقود؟! إن صدق ما وصل إلينا وبراءته من الاختلاف تحقيق للوعد الإلهي. ومن هنا فإنّه لا تسليم لاستشكال الحديث من أول جولة، ومن ثمّ ردّه.

إنّ هذه البدهيات اليقينية المترسّخة في ذهن المسلم ووجدانه، أو هكذا يجب أن تكون، هي التي دفعت العلماء إلى التعامل مع ظاهرة الاستشكال، وعدم التسليم لها، ومع اختلافهم في منهج البيان، وأشكال التعبير عن الحلول، إلا أن وحدة المنطلق جمعتهم. ووحدة المنطلق هي هذه العوامل الثلاثة السابقة. والله أعلم.

القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع الاستشكال:

أصبح من المقرر الآن، وبعد هذه الجولة، أن ظاهرة استشكال الحديث مبنية على أصول الفهم التي يتبناها القاري، وعلى ثقافته المتبناة.

ولذلك فإن البحث في الاستشكال يجب أن يسبقه تقرير لمنهج التعامل مع النصوص. والذي نعتقده بصفتنا مسلمين أن هذا المنهج قد أرشدنا إليه نبينا صلى الله عليه وسلم فهو البيضاء الذي تركنا عليه، حيث لم يتركنا - بأبي هو وأمي - على المعلومات والحقائق المتناثرة، التي هي مجموعة جمل خبرية، بل تركنا على منهج في الفهم، وأحالنا على طريقة في الاستدلال معلومة. وقد ركز الاسلام - أولا - على بناء قاعدة التلقي، ثم بلغ التعاليم فلم تقم إشكالات في فهم هذه التعاليم.

ومشكلة المسلمين أنهم حادوا عن هذا المنهج، فنشأت انحرافات كثيرة، منها ظاهرة الاستشكال. وكان من أهم صور اغفالهم لهذا المنهج التعامل مع العلوم كل على حده بعيدا عن متعلقاته من العلوم الأخرى، الأمر الذي أدى إلى إساءة فهم كثير من القضايا، وعدم إدراك أسبابها، وما حصل في هذه الظاهرة أكبر دليل على ما نقول. والناظر في كتب الحديث وعلومه الممنوعة قبل مرحلة ابن الصلاح رحمه الله يجد أن الناقد كان يحكم على الحديث من خلال منهج متكامل.

وفي هذه القاعدة سنذكر بعض الأسس التي تكون منهج التعامل مع النصوص، والتي - بالتالي - تبين المنهج السليم في التعامل مع الإشكال.

مراجعة خلص

والشرط قبل ذلك تجريد النظم من هواها، ومن مقرراتها

السابقة. ثم إنّه ينبغي أثناء التعامل مع الاستشكال استحضار كل القواعد، فلا يجوز فصل قاعدة عن أخواتها، وإلا وقعنا فيما نحذر منه، وهو ظاهرة التجزيء. وأخيرا فإننا سنكتفي بذكر القاعدة مع

بعض التعليقات، ولكننا سنكثّر من النقولات عن العلماء. صباح عوده
القاعدة الاولى: ان خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 ثبت بيان بنفسه، وحجة بذاته، وهو مستقل في منح المعرفة، ولا
 يعتمد قبوله على موافقة غيره له. (١)

قال الامام الشافعي رحمه الله: "الخبر عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يستغني بنفسه، ولا يحتاج الى غيره، ولا يزيده
 غيره إن وافقه قوة، ولا يوهنه إن خالفه غيره. وإن الناس كلهم
 بحاجة إليه، والخبر منه متبوع لا تابع". (٢)

والرسول صلى الله عليه وسلم بلغ البلاغ المبين، ولا يوجد
 في خبره أي لبس، لأنّ الله صلى الله عليه وسلم افصح الخلق، لا
 يلقي بالكلام على عواهنه من دون تدبر ومقصد.

قال ابن تيمية رحمه الله: "والرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 بلغ البلاغ المبين، وبين مراده، وكل ما في القرآن والحديث من
 لفظ يقال فيه إنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحي الخاص الذي هو مرف
 اللفظ عن ظاهره، فلا بد أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد
 بين مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر، لا يجوز عليه أن يتكلم
 بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل، ويسكت عن بيان المراد الحق،
 ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبيّن أنه
 لهم ويدلهم عليه، لإمكان معرفة ذلك بعقولهم، وإن هذا قدح في
 الرسول صلى الله عليه وسلم الذي بلغ البلاغ المبين الذي هدى
 الله به العباد، وأخرجهم به من الظلمات إلى النور. وفرّق الله به
 بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال...". (٣)

(١) لم نقل بأن القاعدة الأولى والإيذان باستحالة تعارضه صلى
 الله عليه وسلم، لأنّ الخطاب مع أهل ملتنا، ولا يوجد أحد
 يدعي الاسلام يقول بانه صلى الله عليه وسلم يتعارض.

(٢) اختلاف الحديث: ٢٠.

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٣/١.

وقال أيضا: "فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم أعلم الخلق بالحق، وأقدر الناس على بيان الحق، وأنصح الخلق للخلق، وهذا يوجب أن يكون بيانه للحق أكمل من بيان كل واحد". (١)

وقال أيضا رحمه الله: "وأما أهل التحريف والتأويل فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال إلا ما هو الحق في نفس الأمر، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقتها المعروفة، وإلى الاستعانة بغرائب المجازات والاستعارات". (٢)

القاعدة الثانية: النقل طريق من طرق المعرفة الموثوقة.

وضوابط علم الحديث أدق ما توصل إليه العقل البشري في توصيل المعارف. فليس من السهولة أذن رد الأحاديث لمجرد الهوى والتعصب. ولكن هذه الضوابط قد يتخلف تحقيقها على الحديث محل البحث، لأن هذه الضوابط ليست لها العممة، ومثلها تحقيق مناطها. والإشكال الذي تكشفه المقارنة لا بلد أن يكون بسبب السند، فعلينا أن نتوثق ونتثبت.

قال ابن الجوزي رحمه الله: "وإن ارتبت فيه - أي الحديث -

ورأيته يباين الأصول فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم". (٣)
وفائدة هذه القاعدة أن الباحث سيتوقع، دائماً، أن يكون الاستشكال نتيجة خطأ في تطبيق النظرة الكلية في الحكم على الحديث، وفي نفس الوقت فإنه لن يتجاوز حدّه في التعلق بهذا التوقع.

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣/١ .

(٢) السابق ١٢/١ .

(٣) الموضوعات ٩٩/١ وانظر درء تعارض العقل والنقل ٧/١ .

القاعدة الثالثة: إننا مخاطبون باللغة العربية، ففهمهم

الخطاب الشرعي مضبوط بأساليب العرب في البيان وفهمه. وان مخاطبتنا بلسان عربي مبين تقتضي نفي الالتباس. وبقدر ما تبدو هذه القاعدة بدهية واضحة، فإنها - وكما يظهر - من شدة وضوحها اختفت، فإن "البون بين كونها بدهية" في النفس، وبين تطبيقها شاسع جدا. لقد استغل كثير من المستشكلين مرونة اللغة! وتعدد الروايات اللغوية في استحكال الأحاديث، ومن ثم "تفسيرها على وفق ثقافتهم".

وفائدة الأخذ بهذه القاعدة أن كثيرا من الاستشكالات التي تلوه هيمنت لعدم إدراك المعنى بالتحديد ستلغى. فعلى عند الاستشكال أن "نمعن النظر في "معنى النص"، فقد يكون المراد منه معنى غير الذي استنكر". (١)

ويتمثل بهذه القاعدة القواعد الثلاث التالية حيث إنها تكون الأصول التي بها يفهم الخطاب:

القاعدة الرابعة: معرفة معنى اللفظة زمن التنزيل، وإدراك التطور الذي حصل على بعض الألفاظ.

القاعدة الخامسة: الأصل في فهم الخطاب الأخذ بالظاهر.

القاعدة السادسة: والأصل كذلك استعمال الحقيقة. وفي هاتين القاعدتين لا يلجأ إلى الباطن والمجاز إلا بدليل مقبول غير متعسف كما سيأتي.

القاعدة السابعة: تناول الأحاديث تناولا إحاطيا، فإن

التعامل الجزئي مع النصوص أدى إما إلى تكذيبها، وإما إلى الانحراف في فهمها، ومن ثم "استشكالها". وقد نبه القرآن إلى هذه القاعدة العظيمة، فقال جل شأنه: "بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه... الآية [يونس: ٣٩]. وقال سبحانه: "... قال أكذبتكم بآياتي ولم تحيطوا بها علما... الآية [النمل: ٨٤].

إنّ الخطاب الشرعي حجة بيّنة علينا بمجموعه، فلا غناء لحديث عن الآخر. والنصوص بمجموعها لا إشكال فيها، والشرعية بالنظرية الاحاطية لا تشابه فيها، "فكل [النصوص] محكمة على ما اقتضته الحكمة". (١)

لقد كان التخصيص في استقراء الأحاديث، وجمع ذوات الموضوع الواحد في مكان واحد، سببا من أسباب الاستشكال. إنّ أهل السنة لا يضربون النصوص بعضها ببعض بل يتسعون إلى جمعها للوصول إلى مراد الشارع.

عقود

القاعدة الثامنة: الفصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة. فلا

يجوز أن يتعامل المسلم مع الأحاديث المتعلقة بعالم الغيب بنفس المقاييس التي يتعامل بها مع عالم الشهادة. فلا يحق له تصكيم عقله في الأمور الغيبية الخارجة عن حدود إدراكه، ولا يقبل من كل: "من اشتبه عليه شيء" مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم قدّم رأيه على نصّ الرسول صلى الله عليه وسلم في أنباء الغيب التي ضلّ فيها عامة من دخل فيها بمجرد رأيه بدون الاستهداء بهدي الله (٢). والقاعدة في هذا المجال أنّ "الرسول لا يخبرون بمثلات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته". (٣)

والذي "يحكم العقل باستحالته غير ما يعجز عن دركه". (٤) ولذلك فإنّه فيما يتعلق بالعالم الغيبي، إذا صح النقل شهد العقل، فلا عمل له فيها غير الفهم، و "العقل حكّم بنفسه بأن" هذه القضايا خارجة عن دائرة حكمه". (٥)

أمّا عالم الشهادة فلا يتعلق الخطاب به إلا بما يفهم ويدرك

(١) القائد إلى تصحيح العقائد: ١٨٩ بتمصرف.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/١٥٥.

(٣) السابق ١/١٤٧.

(٤) الانوار الكاشفة: ٢١٨. (٥) مقدمة محقق كتاب التمييز: ٦٦.

من غير المستحيلات. وفي هذا المجال يجب أن* نتيقن من مدلول النص، ومن صحة حكم العقل أو الحس* وصراحته، فلا يثرد* النص باللاؤهام والظنون. ولا يلف النص - غير المتواتر - في مقابلة العقل المتيقن، أو الحس* القاطع. والقاعدة في هذا المجال: استحالة تعارض صحيح النقل مع صريح العقل.

وعند البحث في هذه القاعدة يجب الرجوع إلى القواعد المتعلقة باللغة ومدلولات الالفاظ، فلا نتجاوز باللفظ عن مدلوله الواضح الدال على الواقع، ولا نحاول تطويع الواقع كي يوافق الظاهرا معينة متعلقين برواية لغوية هنا أو هناك "فالشكافة التي تجعل الكلمات إمارات على المعاني لا تعطي القدسية للكلمات إلا بمقدار دلالتها الواضحة على المحتوى الخارجي، بينما الشكافة التي تجعل القدسية للكلمات تحاول أن* تفسر الحقائق الخارجية العممية لتوافق الكلمات، وهذا عكس القضية، وانتكاس للوظائف". (١)

إن* كل ما لم يقم الدليل على استحالاته فهو أمر ممكن، لا يمكن للعقل أن* يرفضه لأن* الرفض حكم* يفترض إلى الدليل. وفي هذا الإطار لا بعد* من التفريق بين غير المألوف وغير المعقول.

قال ابن خلدون: "غير أنك لا تطمع أن* تزن به - أي العقل - أمور التوحيد والآخره وحقيقة النبوة، وحقيقة الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره فإن* ذلك طمع في محال. ومثال ذلك رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب فطمع أن* يزن به الجبال وهذا لا يدل على أن* الميزان في احكامه غير* صادق، لكن للعقل حدا يقف عنده ولا يتعدى طوره...". (٢)

قال ابن تيمية رحمه الله: "فإن* من آمن بالله ورسوله إيمانا تاما، وعلم مراد الرسول قطعا، تيقن* شئ ما أخبر به، وعلم أن*

(١) اقرأ وربك الاكرم: ٦٤ .

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٤٢٤ .

ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة من جنس شبه السوفسطائية". (١)

وأخيراً فإنّ هذا التقسيم * إنّما يتعلق بأحاديث الأخبار، أمّا أحاديث الأوامر أو الأحكام أو التكليفات - كما اصطليح على تسميتها - فلا ينطبق عليها هذا التقسيم، وهذه لا علاقة للعقل بها إلا التلقي والفهم والتطبيق، فليست علاقته علاقة حكم وإنّما علاقة شهادة. واظنّ أنّ هذا الباب يدخل في كلمة الشاطبي رحمه الله حيث قال: "حدود القرآن والسنة واضحة المعالم، وهي حدود ثابتة ولا يستطيع العقل إجراء تعديلات عليها ناهيك عن القول بإمكانية إبطال العقل لأي حقيقة أو مبدأ جاءت به الشريعة". (٢)

القاعدة التاسعة: لا يقبل الجمع بمجرد الرأي، بل لا بدّ من أن يشهد به نصّ شرعي شهادة ظاهرة، أو خفية، أو ضابط شرعي ثبت بدليل شرعي، ومن شَمّ صرحوا بأنه لا يكمل للقياس بالجمع إلا الجامعون بين مناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة. (٣)

وهذه القاعدة تلف حاشلاً دون التأويل المتعسف البعيد، وضابطه: "إنه إن عرض على العقول السليمة بدون القرينة، أو تجشّم الجدول لم يحتمل، وإذا كان مخالفاً لإيماء ظاهر أو مفهوم واضح أو مورد نصّ لم يجز أصلاً". (٤)

القاعدة العاشرة: البحث عن سبب الحديث ومناسبته.

القاعدة الحادية عشرة: التمعن في سبب الاستشكال فكثيراً ما يجيء الخلل من قبله. (٥)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢١/١ .

* أكثر ما تنطبق عليه هذه القاعدة أحاديث الفتن.

(٢) المواظقات ٨٧/١ .

(٣) انظر الاجوبة الفاضلة لاسئلة العشرة الكاملة: ٢٢٠ .

(٤) حجة الله البالغة ١٣٨/١ . (٥) الانوار الكاشفة: ٢٧٧ .

القاعدة الثانية عشرة: وأخيرا، عند الاستشكال، ينبغي دراسة

الحديث بعيدا عن التعميمات لأن "وجه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الاحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص". (١)

وهذه قاعدة المحققين من العلماء، فإنهم لا يلقدون الوصل على الإرسال، أو الرفع على الوقف دائما ولا العكس، بل يدرسون كل حديث حديث. (٢)

وعليه فمع أن الأصل قبول الرواية التي تجاوزت مقاييس النقد المعروفة، إلا أن اقتراحها بمانع، ينبغي أن يعيدنا إلى الدراسة الميدانية للحديث، وملاحظة ما اقترن به من معطيات، ومن ثم إعطاء الحكم بعيدا عن الاطلاقات العامة.

(١) النكت ٧٧٨/٢ .

(٢) انظر النكت ٦٠٣/٢ - ٦٠٤ .

الفصل الثالث

منهج ابن حبان في مشكل الحديث في صحيحه

وفيه

خمسة مباحث:

المبحث الأول: أسباب الإشكال عند ابن حبان.

المبحث الثاني: أنواع الإشكال عند ابن حبان.

المبحث الثالث: منهجه في عرض الإشكال.

المبحث الرابع: منهجه في رفع الإشكال.

المبحث الخامس: منهجه في الميزان.

"تمهيد"

مباحث هذا الفصل هي بعض جوانبها نوع من التداخل. فتجنب سبب الإستشكال - مثلاً - هو نفسه طريقة ازالته. لذلك وتجنباً للتكرار فإننا سنقتصر في التمثيل على موضع الشاهد عند كل نقطة، فعندما أتكلم عن أنواع الإشكال - على سبيل المثال - سأسوق من الشاهد ما يوضح النوع، ثم عندما أتكلم عن طريقة إزالة الإشكال سأذكر المثال مستوفى فتتم الصورة. ولقد وجدت أن هذا الأسلوب هو أنسب الأساليب لعرض الموضوع فهو يجنبنا التكرار من ناحية، ويضع على تصوّر كل مسألة تحت ترجمتها اللائقة بها من ناحية أخرى، وهذا باب من أبواب التقسيم أجدى وأولى. والله أعلم.

ثم هناك بعض المسائل التي قام الدافع، ووجد المسوّر، للتعليق عليها، وهي محالّ معدودة. حيث لا ضرورة للتعليق على كل المسائل.

المبحث الأول

"أسباب الإشكال عند ابن حبان"

حصرته أسباب الإشكال في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: ما يتعلق بالمستشكل:

أ- ما يعبر عنه بقوله "ممن لم يطلب العلم من مظانّه" وهو كقولنا عدم التخصص في علم الحديث، وعدم معرفة طرقه ورواياته، مما يؤدي إلى الإساءة في الفهم، وبالشكوك إلى الخطأ في القول. قال رحمه الله: "قد يتوهم بعض المستمعين لهذه الأخبار ممن لم يطلب العلم من مظانّه.."(١). وقال: "ذكر خبر قد أوهم من أغضى عن علم السنن، واشتغل بفدها أنه يفسد الأخبار التي ذكرناها قبل".(٢).

ب- ما يعبر عنه بقوله: "ولا دار في الحقيقة على أطرافه". ونستطيع التعبير عن هذا السبب بأنه: توهم الإشكال لعدم الاستقراء التام، وعدم الإلمام بالروايات واستيعابها. وهذا السبب من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاستشكال خاصة ممن يجهلون هذا العلم، ولم يتفلسفوا منه بالقدر الكافي، فقد يحسب الواحد منهم أن الحديث ليس له إلا طريق واحد، والحال أنه ثابت من عدة طرق إن لم يكن متواتراً، كل هذا لقلّة اطلاعه.

قال: "قد يتوهم بعض المستمعين لهذه الأخبار، ممن لم يطلب العلم من مظانّه، ولا دار في الحقيقة على أطرافه، أن بينهما تضاداً أو تهافتاً".(٣)

وقال: "ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم

(١) انظر الاحسان ٣/٣٩٠.

(٢) السابق ١/٣٤٨.

(٣) انظر الاحسان ٣/٣٩٠.

أنه ناسخ لأمره صلى الله عليه وسلم بالوضوء من لحوم الإبل". (١)
ج - عدم ملاحظة التاريخ، وصورته أن يخبر حديث عن مسألة ما،
ويعارضه حديث آخر في نفس القضية، فيتوهم الباحث أنهما متعارضان
ولو دقق لوجد أن "كل" واحد منهما متعلق بزمان مختلف.

مثال ذلك ما قاله تعليقا على أحاديث عدد أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم، قال: "في خبر هشام الدستوائي، عن قتادة "وهن"
أحدى عشرة نسوة" وفي خبر سعيد عن قتادة "وله يومئذ تسع نسوة".
أما خبر هشام، فإن "أنساء" حكى ذلك الفعل منه صلى الله عليه وسلم
في أول قدومه المدينة، حيث كانت تحته إحدى عشرة امرأة، وخبر سعيد
عن قتادة إنما حكاه أنس في آخر قدومه المدينة، صلى الله عليه
وسلم، حيث كان تحته تسع نسوة، لأن هذا الفعل كان منه صلى الله
عليه وسلم مرارا كثيرة، لا مرة واحدة". (٢)

د - عدم ادراك معاني اللغة، واستعمالات العرب، أو عدم فهم
مقاصد الكلام.

كثيرة هي الاستشكلات الناتجة عن الجهل باللغة، وبالتلو
الجهل بمقصد المتحدث. قال ابن حبان رحمه الله: "قال الله جل
وعلا: "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله"
[الجمعة: ٩]. وقال صلى الله عليه وسلم: "فلا تأتوها وأنتم
تسرعون". فالسعي الذي أمر الله جل وعلا به هو المشي إلى
الصلاة على هيئة الإنسان، والسعي الذي نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عنه هو الاستعجال في المشي، لأن المرء تكثرت له بكل
خطوة يخطوها إلى الصلاة حسنة، فذلك ما وصفته - يعني في ترجمة
نوع هذا الحديث - على أن العرب توقع في لغتها الاسم الواحد على
الشيئين المختلفي المعنى، فيكون أحدهما مأمورا به، والآخر
مزجورا عنه". (٣)

(١) الاحسان ٤١٦/٣ . (٢) السابق ١٠/٤ ، وانظر ٢٢١/١ .

(٣) الاحسان ٥٢٢/٥ ، وانظر - مثالا - ٣٤٣، ٣٣٩، ٣٣٢/١ .

المجموعة الثانية - أسباب راجعة إلى الرواة :

١- اداء الرواة : فقد يذكر أحد الرواة القصة مستوحاة ، ويختصرها آخر، فيتوهم الإشكال. قال رحمه الله بعد أن أورد قصة اغتساله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح، حيث هناك روايتان؛ الأولى أن "فاطمة رضي الله عنها هي التي كانت تستره (١) صلى الله عليه وسلم، والثانية أن "أبا ذر هو الذي كان يستلغره" (٢) صلى الله عليه وسلم. وهذا تعارض لأنَّه صلى الله عليه وسلم لم يغتسل إلا مرة واحدة يوم الفتح! قال رحمه الله: "يُشبه أن يكون المصطفى صلى الله عليه وسلم حيث اغتسل يوم الفتح، ستترتب فاطمة ابنته وأبو ذر جميعا بثوب، فادى أبو مرة مولى أم "هانيء الخبر بذكر فاطمة وحدها، وادى المطلب بن حنطاب الخبر بذكر أبي ذر وحده، حتى لا يكون بين الخبرين تضاد"، ولا تهاتر، لأنَّ الاغتسال منه صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم كان مرة واحدة، فلما أراد أبو ذر أن يغتسل ستره النبي صلى الله عليه وسلم دون فاطمة". (٣)

٢- رواية الصحابي للواقعة بحسب علمه واطلاعه، أو حسب فهمه، وهذا سبب مهم، الاطلاع عليه يدفع كثيرا من الاستشكالات، وفي نفس الوقت يدفع كثيرا من محاولات الجمع المتكلفة.

قال رحمه الله: "هذا خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أنه مفاد" لخبر حذيفة الذي ذكرناه، ليس كذلك، لأنَّ حذيفة رأى المصطفى، صلى الله عليه وسلم، يبول قائما عند سباطة قوم، خلف حائط، وهي في ناحية المدينة، وقد أبنا السبب في فعله ذلك. وعائشة لم تكن معه في ذلك الوقت، إنما كانت تراه في البيوت

(١) انظر الاحسان ٤٦٠/٣ .

(٢) السابق ٤٦٢/٣ .

(٣) السابق ٤٦٣/٣ ، وانظر ٤٤٢/١ ، ٤٨٣/٥ .

يَسْبُولُ قَاعِدًا ، فَحَكَتْ مَا رَأَتْ ، وَأَخْبَرَ حَذِيفَةَ بِمَا عَايَنَ . وَقَوْلُ عَائِشَةَ :
"فَكَذَّبْتُهُ" أَرَادَتْ : فَخَطَّتْهُ إِذِ الْعَرَبُ تَسْمِي الْخَطَأَ كَذِبًا " . (١)

المجموعة الثالثة : أسباب تتعلق بالنص :

١- إختلاف المباح : وهذا السبب يلجأ إليه ابن حبان كثيرا*
لتبرير تنوع الروايات . وسيأتي الكلام عليه في طرق الجمع ، ومعنى
هذا السبب أن " إختلاف الأحكام ليس إختلاف تضاد " وإنما إختلافه
تنوع ، حيث يقصد صلى الله عليه وسلم بيان جواز كل ما ورد .

٢- أن* يكون المقصد من الخطاب التعليم ، وسيأتي بيانه في طرق
الجمع ، وهذه القضية تتعلق بما يمكن أن نطلق عليه دوائر الأحكام ؛
فهناك دائرة التعليم ، ودائرة التربية ، ودائرة الحلال ، ودائرة
الحرام .

٣- أن* يخرج الخطاب حسب الحال ، وسيأتي بيانه في طرق الجمع .

المبحث الثاني

انواع الاشكال عند ابن حبان

المبحث الثاني

أنواع الإشكال عند ابن حبان

لم يقتصر ابن حبان رحمه الله على التعامل مع الإشكال المتعلق بالاحاديث فقط، بل تعرّض لكل حالات الإشكال.

النوع الأول: (توهم تعارض حديث وحديث) وهذا النوع هو الأكثر في الصحيح. مثاله: ما رواه بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يحجّبه من قراءة القرآن شيء إلا أن يكون جُنُوباً" (١)

ثم قال: ذكر خبر قد يوهم من لم يلحكم صناعة العلم أنّه مضادٌ لخبر علي بن أبي طالب الذي ذكرناه. وساق بسنده حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على أحيائه". (٢)

النوع الثاني: (توهم تعارض حديث مع آية) مثاله ما رواه بسنده عن جرير بن عبد الله قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم من صدر النهار... الحديث. وفيه "من سن" في الاسلام سنة حسنة فعمل بها من بعده، كان له أجرها وأجر من عمل بها من بعده، ومن سن سنّة سيئة فعمل بها من بعده، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده". (٣)

هذا الحديث يتعارض ظاهراً مع قوله تعالى: "لا تزر وازرة وزر أخرى": [الأنعام: ١٦٤]. وقد دفع ابن حبان رحمه الله هذا الاستشكال. وسيأتي.

(١) الاحسان ٨٠/٣ . (٣) الاحسان ٨٠/١، ٨٠/٢

(٢) السابق ٨١، ٨٠/٣

النوع الثالث: (توهم مخالفة العقل والعيان والتاريخ)، ومن هذا

النوع عدد لا بأس به ساقه ابن حبان رحمه الله. وقد أحسن في تفسير بعضها، وتكلف في أخرى، وسنأتي بأمثلة على ذلك في مباحث أخرى. ونكتفي في هذا السياق بأمثلة على محلّ الشاهد فقط.

قال: ذكر خبر شنع به بعض المعطلة على أهل الحديث حيث

حرّموا توفيق الإصابة لمعناه.

وروى بسنده إلى أنس رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول

الله: متى الساعة؟ وأقيمت الصلاة، فلما قضى رسول الله صلى الله

عليه وسلم صلاته قال: "أين السائل عن الساعة؟". قال: ها أنا ذا يا

رسول الله. قال: "إنها قائمة فما أعددت لها؟". قال: ما أعددت

لها كبير عمل، غير أنني أحبب الله ورسوله. فقال النبي صلى الله

عليه وسلم: "أنت مع من أحببت" قال: وعنده رجل من الأنصار يقال له

محمد، فقال: "إن يعيش هذا، فلا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة".

زاد هذبة: قال أنس: فنحن نحبه الله ورسوله". (١)

وجه الاستشكال في هذا الحديث واضح، حيث تظهر مخالفته

للعيان، فقد مات هذا الرجل ولم تقم الساعة.

مثال آخر: روى بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم، قال: "إن سورة في القرآن - شلاشون آية - تستغفر

لصاحبها حتى يغفر له: (تبارك الذي بيده الملك) (٢) [الملك: ١].

بتوهم القاريء لهذا الحديث أنه مخالف للعقل.

وتعرض لحديث الزهرة حيث روى بسنده عن ابن عمر أنه سمع

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن آدم لمّا أهبط..."

الحديث. وفيه قال: "فمُثِّلَتْ لهم الزهرة امرأة من أحسن البشر

فجاءها فسألاها نفسها..." (٣) الحديث.

(١) الاحسان ٣٢٤/٢ . (٢) السابق ٦٧/٣ .

(٣) الاحسان ٦٤/١٤ .

مثال على توهم مخالفة التاريخ:

قال: ذكره الإخبار عن قُرب الساعة مِنْ النبوة بالإشارة المَعْلومة .

روى تحت هذه الترجمة بسنده إلى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "بلغت أنا والساعة هكذا" وأشار بإصبعيه، قال: وكان قتادة يقول: كفضل إحداها على الأخرى". (١)

مثال على مخالفة العيان والحس:

قال: ذكر خبر شنع به بعض المعتزلة وأهل البدع على أصحاب الحديث حيث حرّموا توفيق الإصابة لمعناه .

روى تحت هذه الترجمة بسنده إلى ابن سعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "تدور رخي الإسلام على خمسٍ وثلاثين، أو ستٍ وثلاثين، فإن هلكوا، فسبيل من هلك، وإن بقوا بقي لهم دينهم سبعين سنة". (٢)

ثم قال بعده: "هذا خبر شنع به أهل البدع على أئمتنا، وزعموا أن أصحاب الحديث حشوية، يروون ما يدفعه العيان والحس...". (٣)

مثال على مخالفة العقل:

روى بسنده رحمه الله إلى أنس رضي الله عنه أنه قال: نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أحد وقال: "إن هذا جيل يحبنا ونحبّه". (٤)

مثال: وروى بسنده إلى أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما أظلمت الخضراء، ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة، أصدق منك يا أبا ذر" (٥). يخالف ظاهر هذا الحديث واقع الأمر، فتحت

(١) الاحسان ١٢٠١١/١٥ .

(٢) السابق ٤٦/١٥ .

(٣) الاحسان ٤٧/١٥ .

(٤) السابق ٤٢/٩ . (٥) السابق ٧٦/١٦ .

الخضراء المصطفى صلى الله عليه وسلم، والصديق والشاروق رضي الله
عنهما. (١)

النوع الرابع: (ما يتعلق بالعقائد المتبنّاة)

لا بُدّ من إشارة مهمة بين يدي هذا النوع. وهي أنه لا يصحّ
القول بأنّ هذا الحديث أو ذلك مخالف للعقيدة، هكذا بإطلاق! فإي
عقيدة هذه التي يخالفها الحديث؟! فاحاديث الصفات - مثلاً -
تُستشكل أولاً على ضوء ما يتبنّاه الباحث، وهكذا أحاديث القدر،
وغيرها من مسائل الأصول المختلّف فيها.

فلا بُدّ - اذن - من إضافة قيد على توهم الإشكال في أي مجال
من مجالات هذا النوع. فنقول: هذا الحديث يوهّم التشبيه بالنظر إلى
الباحث، أو فيما يتعلق بعقيدة الباحث المتبنّاة... وهكذا.

مثال: ما يكتوهم منه أن القرآن مخلوق، وهو خلاف عقيدة أهل
السنة والجماعة.

فقد روى بسنده إلى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
"القرآن مُشَفَّع، وما حِيلَ" (٢) مصدّق، من جعله إمامه، فلهاده إلى
الجنة، ومن جعله خلف ظهره ساقه إلى النار". (٣)
قال ابن حبان: "هذا خبر يوهّم لفظه مَنّ جهل صناعة العلم أن
القرآن مجعول" مربوط". (٤)

(١) سيأتي بيان هذه الأحاديث في مبحث طرق الجمع.
(٢) أي خصم" مجادل مصدّق، وقيل ساعٍ مصدّق، يعني أن من اتبعه
وعمل بما فيه فإنه شافع له مقبول الشفاعة، ومصدّق عليه فيما
يُرفع من مساويه إذا ترك العمل به. انظر النهاية في غريب
الحديث والناشر ٣٠٣/٤.

(٣) الاحسان ٣٣١/١.

(٤) السابق ٣٣٢/١.

مثال: أحاديث الصفات، وهي ما يتوهم منها التشبيه.

قال رحمه الله: "ذكر خبر شنع به أهل البدع على ائمتنا حيث حرموا التوفيق لإدراك معناه".

وروى بسنده إلى أنس بن مالك؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: "يلقى في النار، فتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها، فتقول: قط قط". (١)

مثال: روى بسنده إلى أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال: "ينزل ربنا جل وعلا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فاستجب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني أغفر له". (٢)

مثال: ما يتوهم منه تكفير المسلم بالذنوب، وهو مخالف

لعقيدة أهل السنة في عدم تكفير المسلم بالكبيرة.

فقد ساق بسنده إلى عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم: "سبابه المسلم فسوق"، وقتاله كفر". (٣)

ما يتوهم منه التشبيه: روى بسنده إلى أبي هريرة قال: قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خلق الله آدم على صورته..." (٤) الحديث.

قال ابن حبان: "هذا الخبر تعلّق به من لم يحكم صناعة

العلم، واخذ يشنع على أهل الحديث الذين ينتمون السنة،

ويذبّون عنها، ويقمعون من خالفها بأن قال: ليست تخلو هذه

"الهاء" من أن تنسب إلى الله، أو إلى آدم، فإن نفست إلى

(١) الاحسان ٥٠٩/١ .

(٢) السابق ١٩٩/٣ .

(٣) السابق ٢٦٦/١٣ .

(٤) السابق ٣٣/١٤ .

الله ، كان ذلك كفراً إذ (ليس كمثله شيء) [الشورى: ١١] ، وإن "نسبّت إلى آدم ، تعرّى الخبر عن الفائدة ، لأنّه لا شك أن كل شيء خلق على صورته ، لا على صورة غيره ...". (١)

مثال على توهم مخالفة عقيدة القدر عند أهل السنة .
روى بسنده إلى أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كل مولود يولد على الفطرة ، فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما تنسجون ابيلكم هذه ...". (٢) الحديث. قد يتوهم القارئ لهذا الحديث "أن" المشركين هم الذين يهودون أو لادهم أو ينصرونهم أو يمجسونهم دون قضاء الله عز وجل في سابق علمه في عبده ". (٣)

مثال آخر يتعلق بالقضاء والقدر:
قال: ذكره خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن الدعاء يدفع القضاء السابق. وروى بسنده إلى أبي هريرة ، أن رجلاً للدغ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "أما إنك لو كنت قلت حين أمسيّت: أعوذ بكلمات الله التامّات من شرّ ما خلق ، ما ضرّك" (٤). يرى ابن حبان رحمه الله أن هذا الدعاء لا يدفع قضاء الله عن الإنسان ، وإنما يدفع فقط ألم اللدغ. (٥)

-
- (١) الاحسان ٣٤٠٣٣/١٤ وسيأتي بيان ابن حبان له في مبحث طرق الجمع .
- (٢) السابق ٣٣٩/١ .
- (٣) السابق نفس الجزء والصفحة .
- (٤) السابق ٣٠٩/٣ .
- (٥) انظر السابق ٣١٠/٣ .

النوع الخامس: (مخالفة القواعد الشرعية المتبنية)

نشير هنا إلى ما اشرنا إليه سابقاً، من أن المخالفة هنا تكون بحسب القواعد المتبنية.

مثال: ما يفتوهم منه أنه مخالف لأصل، وهو عدم تفاوت سور القرآن بالافضلية. روى بسنده إلى أنس بن مالك قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم، في مسير فنزل فمشى رجل من أصحابه إلى جانبه، فالتفت إليه فقال: "ألا أخبرك بأفضل القرآن؟" قال: فتلى عليه (الحمد لله رب العالمين) (١) [الفاتحة: ١].

فابن حبان رحمه الله يرى بأن كلام الله يستحيل أن يكون فيه تفاوت تفاضل (٢).

مثال: ما يفتوهم منه جواز الدعاء للكفار بالمغفرة. روى بسنده إلى سهل بن سعد الساعدي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون" (٣). ومعلوم أنه لا يجوز الدعاء للكفار بالمغفرة، وأنه لو دعا لهم لأسلموا حالاً (٤). وستأتي مناقشته لاحقاً بإذن الله.

النوع السادس- أن (يكون الاستشكال في نفس الحديث)

فقد روى بسنده إلى أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه

(١) الاحسان ٥١/٣ .

(٢) انظر السابق ٥٢/٣ . في الحاشية تفصيل جيد لهذه المسألة، وفيه ان طوائف من السلف والخلف ذهبوا الى جواز التفضيل. وقد احال المحقق الى بحث لابن تيمية حول هذه المسألة في الفتاوي ٢٠٦-٥/١٧ حيث رجح جواز التفضيل، فانظره .

(٣) الاحسان ٢٥٤/٣ .

(٤) انظر السابق ٢٥٥/٣ .

وسلم قال: "إن" في الجنة مئة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيله، بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألت الله، فاسأله الفردوس، فهو أوسط الجنة، وهو أعلى الجنة، وفوقه العرش، ومنه تفجر أنهار الجنة". (١)

فالاستشكال في هذا الحديث ناشئ من عبارته نفسها، فهو ينصّ على أن "الفردوس أوسط الجنة، وأنه في نفس الوقت أعلى الجنة، وهذا تناقض في الظاهر.

وبعد، فهذه هي أنواع الإشكال عند ابن حبان رحمه الله، والذي ذكرناه أمثلة غير متقصة على هذه الأنواع، فنحن لم نقصد الإستيعاب.

المبحث الثالث

"منهج ابن حبان في عرض الاشكال"

"منهج ابن حبان في عرض الإشكال"

تنوع أسلوب ابن حبان رحمه الله في عرض الإشكال ودفعه . فهو غالباً ما يشير إلى الإشكال من خلال التراجم ، ويستخدم في هذا

عبارات دقيقة يشير فيها إلى سبب الإشكال أحياناً

فيقول مثلاً: "ذكر خبر أوهم مستمع أن" اللفاظ الظواهر

لا تطلق بإضمار كيفيتها في ظاهر الخطاب". (١)

ويقول: "ذكر خبر أوهم عالم من الناس أنه يضاد" الأخبار

التي تقدم ذكرنا لها" (٢). ويقول: "ذكر خبر أوهم من طلب العلم من

غير مظانّه أن" الميت إذا مات انقطع عنه الأعمال الصالحة

بعده". (٣)

ويقول: "ذكر خبر شنع به بعض المعطلة على أهل الحديث حيث

حرموا توفيق الإصابة لمعناه". (٤)

ويقول: "ذكر خبر قد يوهم من لم يحكم صناعة العلم أنه

مضاد لخبر علي بن أبي طالب الذي ذكرناه". (٥)

إلى غير ذلك من الأمثلة . والحقيقة أن هذه الطريقة في

الإشارة إلى الإشكال مفيدة جداً ، فهي تلفت انتباه القارئ إلى

مضامين الحديث ، وما يشار حوله من قضايا ، وهي طريقة مبتكرة لم

ينتهجها قبل ابن حبان إلا شيخه ابن خزيمة ، رحمهما الله ، فيما

أعلم - وإن كان ابن حبان مكثراً ومؤكداً لها .

وأحياناً يكتب ابن حبان - بعد عرض الإشكال من خلال الترجمة

(١) الاحسان ٤٢/٩ .

(٢) السابق ٤٣٧/٩ .

(٣) السابق ٢٨٥/٧ .

(٤) السابق ٣٢٤/٢ .

(٥) السابق ٨١/٣ .

- بدفع التعارض من خلال ترجمة أخرى، أو شالشة، وعلى القاريء أن يفهم من التراجم محل^٣ الإشكال ودفعه.

قال رحمه الله: "ذكر خبر^٤ أوهم من طلب العلم من غير مظانّه أن^٥ الميت إذا مات انقطع عنه الأعمال الصالحة بعده" وساق تحت هذه الترجمة حديثاً بسنده إلى أبي هريرة أن^٦ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يتمنّى أحدكم الموت ولا يدعو به قبل أن يأتيه، إنّه إذا مات انقطع عمله، وإنه لا يزيد المؤمن علمه إلا خيراً". (١)

ثم ساق بعد هذا الحديث الترجمة التالية:
"ذكر البيان بأن^٧ عموم هذه اللفظة "انقطع عمله" لم يترد بها كل^٨ الأعمال".

وروى بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه أن^٩ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم^{١٠} ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له". (٢)

إن^{١١} جمع هذين الحديثين في مكان واحد، مع هاتين الترجمتين يوضح مقصودهما، ولو اطلع القاريء على أحدهما منفصلاً عن الآخر، بل لو اطلع عليهما من دون هاتين الترجمتين اللتين هيأتاه لهما الحديثين لظن^{١٢} القاريء أنهما متعارضان.

وأحياناً يزيل الإشكال من خلال ترجمة شالشة بعد أن^{١٣} يشير في الثانية إلى التعارض.

فقد قال: "ذكر وصف الشعرات التي شابت من رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٣). وروى بسنده إلى أنس أن^{١٤} عدد الشعرات السلاتي شابت في رأسه ولحيته صلى الله عليه وسلم كانت سبع^{١٥} عشرة أو ثمان عشرة شعرة. (٤)

(١) الاحسان ٢٨٦، ٢٨٥/٧ .

(٢) السابق ٢٨٦/٧ .

(٣) الاحسان ٢٠٢/١٤ (٤) انظر السابق؛ نفس الجزء والصفحة .

ثم قال: "ذكر خبر أوهم بعض الناس ضد ما وصفناه". (١)

وروى بسنده عن أنس أنها أربع عشرة شعرة بيضاء. (٢)

وبعد ذلك قال: "ذكر البيان بأن قول أنس الذي ذكرناه لم

يُرد به النفي عمّا وراء ذلك العدد" (٣). وروى بسنده تحت هذه

الترجمة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان شيب رسول الله صلى

الله عليه وسلم عشرين شعرة". (٤)

وهو بهذا الفعل يعيّن للقارئ أن قول الصحابي تقريري

فيزول الاستشكال المتوقع.

وأما الصيد الثمين فهو في جوف الشروح والتعليقات، فإن

الفوائد الجمّة من عرض ابن حبان رحمه الله للاستشكال تظهر في

شروحه وتعليقاته على إشر الأحاديث المستشكلة، ففي هذه الشروح

يتجلى علم ابن حبان رحمه الله، وتظهر عقليته الفذة، فهي بحق

ثروة علمية - على ما في بعضها من مآخذ - تتضمن القواعد العامة في

كيفية التعامل مع الأحاديث المستشكلة. وسنذكر بعض هذه التعليقات

في مبحث طرق الجمع.

(١) الاحسان ٢٠٣/١٤ .

(٢) انظر السابق نفس الجزء والمصحة .

(٣) الاحسان ٢٠٣/١٤ .

(٤) السابق ٢٠٤/١٤ ، قال المحقق: اسناده ضعيف، انظر الحاشية نفس

الجزء والمصحة .

المبحث الرابع

"منهج ابن حبان في رفع الإشكال"

كما أن^١ العلل تعتمد في كشفها على الجمع والاستقصاء وتتبع الروايات، فذلك الحال في المشكل، فإن^٢ الطريقة الأساسية في كشف الاستشكال ودفعه هي طريقة جمع (الدلالة)، وتتبعها لفهمها فهماً إحاطياً.

وهذه هي الوسيلة الرئيسة التي يستخدمها ابن حبان في دفع توهم الإشكال، وعلى هذه الوسيلة يعتمد - رحمه الله - في استخدام الوسائل الأخرى.

وقبل أن^٣ نعرض للطرق التي سار عليها في رفع الاستشكال، نذكر بعض القواعد التي ساقها وهو بصدد تفسير النصوص المستشكلة، فقد ضمنها منهجه في تصور الظاهرة، والسبب الذي يدفع المسلم إلى انتهاج سبيل الكشف عن معاني النصوص.

(١) النبي صلى الله عليه وسلم معلّم للخلق، مبين عن الحق، ومن بيانه المجمل المحتاج لمن يعقله. فإذا لم يعقل المرء^٤ مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يثرد^٥ خبره صلى الله عليه وسلم لأن^٦ التبعة عليه هو.

قال رحمه الله: "إن^٧ الله جل^٨ وعلا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معلماً لخلقه، فأنزله موضع^٩ الإبانة عن مراده، فبلغ صلى الله عليه وسلم رسالته، وبين عن آياته بالفاظ^{١٠} مجملية، ومفسرة، عقلها عنه أصحابه أو بعضهم، وهذا الخبر من الأخبار التي يثدرك معناه من لم يحرم التوفيق لإصابة الحق". (١)

وقال: "إن^{١١} المصطفى صلى الله عليه وسلم ما خاطب أمته لفظ^{١٢} بشيء لم يعقل عنه، ولا في سننه شيء لا يعلم معناه". (٢)

(١) الاحسان ١١٤/١٤ . (٢) الاحسان ٤٨/١٥ .

٢) دافِع ابن حبان، رحمه الله، إلى البيان، الثقة،
بالضوابط التي استخدمها أصحاب الحديث، وبما نقلوه عنهم الله،
ثم "الثقة بفهمهم".

قال رحمه الله، بعد أن" بيّن معنى حديث" مستشكل راداً على
من يتهم أصحاب الحديث: "ضِدّ" من زعم أن" أصحاب الحديث حمالة
الخطب، ورعاة الليل، يجمعون ما لا ينتفعون به، ويروون ما لا
يؤجرون عليه، ويقولون بما يبطله الإسلام". (١)

وقال: "هذا خبر شنعاء به أهل البدع على أئمتنا، وزعموا أن"
أصحاب الحديث حشوية"، يروون ما يدفعه العيان والحس" ويصحّحونه،
فإن سئلوا عن وصف ذلك. قالوا: نؤمن به ولا نفكّسه". (٢)

(٣) استحالة تناقضه صلى الله عليه وسلم. قال رحمه الله:
"... ولو تملّق قائل" هذا في الخلوة إلى الباري جل" وعلا، وسأله
التوفيق لإصابة الحق والهداية لطلب الرشد في الجمع بين الأخبار،
ونفي التضاد" عن الآثار، لعلم - بتوفيق الواحد الجبار - أن"
أخبار المصطفى لا تضاد" بينها ولا تهاتر، ولا يكذب بعضها
بعضاً إذا صحّت من جهة النقل". (٣)

(٤) استعمال كل ما صحّ - عنده - وعدم اللجوء إلى النسخ إلا
نادراً.

قال رحمه الله: "فكيف يجوز أن" تجعل إحدى الروايتين
اللتين تضاداً في الظاهر، في فعل واحد ناسخاً لأمر مطلق متقدم،
فمن جعل أحد الخبرين ناسخاً لما تقدّم من أمر النبي صلى الله
عليه وسلم، وترك الآخر من غير دليل يثبت له على صحته، سوغ لخصمه

(١) الاحسان ١١٦/١٤ .

(٢) السابق ٤٧/١٥ .

(٣) السابق ٢٢٨/٩ .

أَخَذَ مَا تَرَكَ مِنَ الْخَبَرِينَ، وَتَرَكَ مَا أَخَذَ مِنْهُمَا...". (١)

هذه النقاط نستطيع أن نسميها، المنطلقات التي يركز عليها ابن حبان - رحمه الله - في إزالة الاستشكالات. والوسائل الاتية، التي هي طرق الجمع تنبثق من هذه المنطلقات.

الوسيلة الأولى: اختلاف المباح: فقد يغنوّع صلى الله عليه وسلم طريقة أداء العبادة، وذلك ليبين لأُمَّتِه أن أيّ كيفية أدّاها المسلم أجزاءه، ولقد لجأ ابن حبان، رحمه الله، لهذه الوسيلة في أكثر من موضع.

مثال: روى بسنده إلى سلمان رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الخفين والعمامة". (٢)
ثم روى بسنده عن المغيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بناصيته، وفوق العِمامة". (٣)

قال رحمه الله: "وهذه اللفظة: "ومسح بناصيته وفوق العِمامة"، قد توهم من لم يحكم صناعة العلم أن المسح على العِمامة دون الناصية غير جائز، ويجعل خبر عمرو بن أمية مجملًا، وخبر مغيرة الذي ذكرناه مفسّرًا له، أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على العِمامة، كان ذلك مع الناصية فوق المسح على الناصية دون العِمامة، إذ الناصية من الرأس. وليس بحمد الله ومنّه كذلك، بل مسح النبي صلى الله عليه وسلم، على رأسه في وضوئه، ومسح على عمامته دون الناصية، ومسح على ناصيته وعمامته ثلاث مرار في ثلاثة مواضع مختلفة، فكل سنة يستعمل من غير أن يكون استعمال أحدهما حتمًا، واستعمال الآخر مكروهًا". (٤)

(١) الاحسان ٤٨٣/٥ .

(٢) الاحسان ١٧٥/٤ .

(٣) السابق ١٧٦/٤ . (٤) السابق ١٧٧/٤ .

مثال: قال رحمه الله ، تفسيراً لاختلاف الأحاديث في محل سجود السهو، قبل السلام هو أم بعده؟ "أمره صلى الله عليه وسلم لمن شك في صلاته فلم يدر كم صلى، فليسجد سجدتين وهو جالس؛ أمر مجمل تفسيره أفعاله التي ذكرناها، لا يجوز لأحد أن يأخذ الأخبار التي فيها ذكر سجدتي السهو قبل السلام، فيستعمله في كل الأحوال، ويترك سائر الأخبار التي فيها ذكره بعد السلام، وكذلك لا يجوز لأحد أن يأخذ الأخبار التي فيها ذكر سجدتي السهو بعد السلام، فيستعمله في كل الأحوال، ويترك الأخبار الأخر التي فيها ذكره قبل السلام، ونحن نقول: إن هذه أخبار أربع يجب أن تستعمل، ولا يترك شيء منها، فيفعل في كل حالة مثل ما وردت السنة فيها سواء، فإن سلم من الاثنتين أو الثلاث من صلاته ساهياً، أتم صلاته، وسجد سجدتي السهو بعد السلام، على خبر أبي هريرة، وعمران بن حصين اللذين ذكرناهما، وإن قام من اثنتين ولم يجلس أتم صلاته وسجد سجدتي السهو قبل السلام، على خبر ابن بئينة، وإن شك في الثلاث أو الأربع، يبني على اليقين على ما وصفنا، وسجد سجدتي السهو قبل السلام، على خبر أبي سعيد الخدري، وعبد الرحمن بن عوف، وإن شك ولم يدر كم صلى أصلاً، تحرّى على الأغلب عنده، وأتم صلاته، وسجد سجدتي السهو بعد السلام، على خبر ابن مسعود الذي ذكرناه حتى يكون مستعملاً للأخبار التي وصفناها كلها، فإن وردت عليه حالة غير هذه الأربع في صلاته، ردّها إلى ما يشبهها من الأحوال الأربع التي ذكرناها". (١)

- (١) الاحسان ١/١٩٥، ١٩٦. ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن سجدتي السهو دائماً قبل السلام، وأن حديث السجود قبل السلام ناسخ لغيره من الأحاديث، وأن آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم كان على هذا. وإلى مثل تفصيل المصنف ذهب أحمد وإسحق رحمهما الله. انظر جامع الترمذي ٢/٢٣٥ - ٢٣٨.

مثال: قال رحمه الله - تعليقا على أحاديث صلاة الخوف

وتنوعها. (١)

: "هذه الأخبار ليس بينها تضاد" أو تهاتر، ولكن المصطفى صلى

الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف مِراراً في أحوالٍ مختلفة،
بأنواع متباينة على حسب ما ذكرناها، أراد صلى الله عليه وسلم به
تعليم أمته صلاة الخوف أنه مباح لهم أن يملأوا أي نوع من
الأنواع التسعة التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في
الخوف على حسب الحاجة إليها، والمرء مباح له أن يملأ ما شاء عند
الخوف من هذه الأنواع التي ذكرناها، إذ هي من اختلاف المباح من
غير أن يكون بينها تضاد" أو تهاتر". (٢)

الوسيلة الثانية : تعدد الواقعة :

والأخذ بها يعتمد على جمع الروايات، والتدقيق فيها لمعرفة
السبب والحال الذي قيلت فيه، حتى يقال بأنها جاءت في حالين، أو
شخصين أو لسبب ما.

مثال: قصة علي بن أبي طالب مع المذي، وسؤاله النبي صلى الله

عليه وسلم عنه مرة، وأمره عماراً بالسؤال أخرى، ثم أمره المقداد
بالسؤال الثالثة. (٣)

يقول رحمه الله : "قد يتوهم بعض المستمعين لهذه الأخبار، ممن
لم يطلب العلم من مظانّه، ولا دار في الحقيقة على أطرافه، أن
بينهما تضاد" أو تهاتر"، لأن في خبر أبي عبد الرحمن
السلمي؛ سألت النبي صلى الله عليه وسلم. وفي خبر إياس بن خليفة
أنه أمر عماراً أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم. وفي خبر
سليمان بن يسار أنه أمر المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه

(١) انظر الاحسان ١١٩/٧ - ١٤٤ .

(٢) الاحسان ١٤٥/٧ ، وانظر أيضا ٣٦٥/٦ .

(٣) انظر الاحسان ٣ / الأحاديث ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦ .

وسلم وليس بينهما تهاتر، لأنه يحتمل أن يكون علي بن أبي طالب أمر عماراً أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم، فسأله، ثم أمر المقداد أن يسأله، فسأله، ثم سأل بنفسه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والدليل على صحة ما ذكرت أن "متن كل" خبر يخالف "متن الخبر الآخر، لأن" في خبر أبي عبد الرحمن "كنت رجلاً مذاءً"، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "إذا رأيت الماء فاغتسل". وفي خبر إياس بن خليفة: "أنه أمر عماراً أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يغسل مذاكيره ويتوضأ"، وليس فيه ذكر "المني" الذي في خبر أبي عبد الرحمن، وخبر المقداد بن الأسود سؤال مستأنف، فيسأل أنه ليس بالسؤالين الأولين اللذين ذكرناهما لأن" في خبر المقداد: "أن" علي بن أبي طالب أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه؟ فإن" عندي ابنته". فذلك ما وصفنا، على أن هذه أسئلة متباينة، في مواضع مختلفة، لعل موجودة، من غير أن يكون بينها تضاد أو تهاتر". (١)

بين هذه الوسيلة وسابقتها عموم وخصوص، فكل اختلاف مباح تعدد للواقعة، وليس كذلك في تعدد الواقعة.

الوسيلة الثالثة: العموم والخصوص:

مثال: قال: "ذكر خبر أوهم من طلب العلم من غير مظانّه أن الميت إذا مات انقطع عنه الأعمال المألحة بعده" ثم روى بسنده إلى أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يتمنّى أحدكم الموت، ولا يدعوه به قبل أن يأتيه، إنّه إذا مات انقطع عمله، وإنّه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً". (٢)

(١) الاحسان ٣/٢٩١، ٢٩٠.

وانظر ١١/٥٠٧ و ١٢/١٥٣ و ١٤/٢٤٢ . و ٥/ الاحاديث ٢١١٦، ٢١١٧ .

(٢) الاحسان ٧/٢٨٥، ٢٨٦.

بعد ذلك ذكر الترجمة التالية: "ذكر البيان بأن" عموم هذه اللفظة "انقطع عمله" لم يرد بها كل الأعمال. وروى بسنده إلى أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له". (١) نرى أن ابن حبان رحمه الله أزال الإشكال من خلال الترجمة مكتفياً بها عن الشرح والتعليق.

مثال: قال رحمه الله تعليقا على جزء من حديث طويل رواه بسنده إلى جرير بن عبد الله وفيه: "... من سن" في الإسلام سنة حسنة، فعمل بها من بعده، كان له أجرها وأجر من يعمل بها من بعده، ومن سن سنة سيئة، فعمل بها من بعده، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده". (٢)

قال رحمه الله: "هذا الخبر دال على أن قول الله جل وعلا: "لا تسزوا وزارة وزير أخرى" [الأنعام: ١٦٤]، أراد به بعض الأوزار لا الكل، إذ أخبر المبيّن عن مراد الله جل وعلا في كتابه أن من سن في الإسلام سنة سيئة، فعمل بها من بعده، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، فكان الله جل وعلا قال: لا تسزوا وزارة وزير أخرى إلا ما أخبركم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تسزوا والمصطفى صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك، ولا خمم خطاب بهذا القول إلا من الله، شهد الله له بذلك، حيث قال: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى" [النجم: ٣-٤] صلى الله عليه وسلم، ونظير هذا قوله جل وعلا: "واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه" [الأنفال: ٤١]، فهذا خطاب على العموم، كقوله تعالى: "لا تسزوا وزارة وزير أخرى"، ثم قال صلى الله عليه وسلم: "من قتل قتيلا"

(١) الاحسان ٢٨٦/٧ .

(٢) الاحسان ١٠٢، ١٠١/٨ .

فله سَلْبُهُ " فأخبر صلى الله عليه وسلم أن " السَلْبَ لا يَخْمَسُ، وأن " القليل يكون " منفرّداً به ، فهذا تخصيصٌ بيانٌ لذلك العموم المطلق " (١).

الوسيلة الرابعة : إدراك المقصد :

إنّ الإطلاع على مقصد الأدلة ، أو معرفة مراد المتكلم من النص ، فيما يتعلق بالنصوص ، ومعرفة مدلول الدليل فيما يتعلق بالأدلة الأخرى ، يزيل الاستشكال ، وهذه الوسيلة بهذا المعنى دقيقة وخطيرة ؛ لأنّ " الخوض فيها بدون الأدوات المعتبرة في فهم الأدلة يوقع الباحث في الخطأ والضلّال ، ويجعل النصوص والأدلة الأخرى ساحة يدلي فيها بدلوه كل من شاء ما شاء . إنّ " البحث في هذه المسألة ليس متروكاً للرأي والهوى . وقد وجدت بعد استقراء مواضع الاستشكال في الصحيح ، أن " ابن حبان رحمه الله يستخدم الأدوات التالية لفهم المراد توطئةً لإزالة الاستشكال .

جاءت لتفهم المراد

١- الإستدلال بأساليب العرب واستعمالهم في لغتهم

روى بسنده إلى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " القرآن شافع مشطّح ، وما حيل " ممدّق ، من جعله إمامه ، قاده إلى الجنة ، ومن جعله خلف ظهره ، ساقه إلى النار " (٢).

قال رحمه الله : " هذا خبر يوهم لفظه من جهل صناعة العلم أن " القرآن مجعول مربوب ، وليس كذلك ، لكن لفظه مما نقول في كتبنا : إن " العرب في لغتها تطلق اسم الشيء على سببه . كما تطلق اسم السبب على الشيء ، فلما كان العمل بالقرآن قاد صاحبه إلى الجنة أطلق اسم ذلك الشيء الذي هو العمل بالقرآن على سببه الذي هو القرآن ، لا أن " القرآن يكون مخلوقاً " (٣).

(٢) الاحسان ٣٣١/١ .

(١) الاحسان ١٠٣/٨ .

(٣) السابق ٣٣٢/١ .

٢- معرفة التاريخ، روى بسنده عن الربيع بن سبرة الجبلي:

عن ابيه أنه قال: أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، في المتعة عام الفتح... (١). الحديث. ثم روى بسنده إلى سلمة بن الأكوع قال: رخص لنا صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً، ثم "نسانا غنيا". (٢)

قال رحمه الله: "عام أوطاس وعام الفتح واحد". (٣)

٣- عندما يكون قصد النبي صلى الله عليه وسلم التعليم،

والتربية، وهذه لفظة دقيقة من ابن حبان رحمه الله، وملاحظة مهمة، لما يمكن أن نسميه فقه الدوائر، فدائرة التحليل والتحريم، غير دائرة التربية، غير دائرة التعليم لبيان جواز الأخذ وجواز الترك... وهكذا.

روى بسنده إلى عائشة أم المؤمنين، قالت: توفي صبي، فقلت: طوبى له، عصفور من عصافير الجنة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "أو لا تدريين أن الله خلق الجنة وخلق النار، فخلق لهذه أهلاً ولهذه أهلاً". (٤)

ظاهر هذا الحديث يتعارض مع ما هو مقرر من أن الصبي الطفل

(١) الاحسان ٤٥٣/٩ .

(٢) السابق ٤٥٨، ٤٥٧/٩ .

(٣) الاحسان ٤٥٨/٩ . قال المحقق: "أوطاس: يصرّف ولا يصرّف، وعام

أوطاس وعام الفتح واحد، فأوطاس وإن كانت بعد الفتح، فكانت في عام الفتح بعده بيسير، فما نهى عنه لا فرق بين أن ينسب إلى عام أحدهما أو إلى الآخر. وغزوة أوطاس: هي غزوة حنين، وحنين وأوطاس موضعان بين مكة والطائف وتسمى غزوة هوازن، لأنهم الذين أتوا لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٤٥٨/٩ الحاشية .

(٤) الاحسان ٣٤٨/١ .

من المسلمين لا يخاف عليه من النار، خاصة وأنه ساق قبله أحاديث على خلافه، ظاهراً، فكيف السبيل إذن بعد قراءة واستحضار وجمع هذه المساعدة وتلك النصوص؟ فلنستمع لابن حبان رحمه الله وهو يقول: "أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله هذا ترك التزكية لأحد مات على الإسلام، ولئلا يشهد بالجنة لأحد وإن عُرِفَ منه اتیان الطاعات والانتفاء عن المزجورات، ليكون القوم أحرص على الخير، وأخوف من الرب"، لا أن "المبني" الطفل من المسلمين يخاف عليه النار...". (١)

فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يقدم من هذا الكلام بياناً حكم شرعي تابع لدائرة الكفر والإيمان، أو الحلال والحرام، بل يقدم - بأبي هو وأمي - بيان حكم شرعي تابع لدائرة التعليم والتربية والله أعلم.

٤- اختلاف الحال، أو كما يعبر عنها ابن حبان بقوله: حَسَبَ الحال.

فقد يصدر عنه صلى الله عليه وسلم قول "يناسب حال قوم معينين، ثم يصدر عنه صلى الله عليه وسلم قول آخر لا يقصده منه مخالفة القول الأول، لكنه يقوله موافقةً لحال قوم آخرين، أو مناسبةً لحال الموقف. أو يذكره حكماً لا يقصده منه الحصر، بل يذكره على وفشق الحال.

روى بمسنده عن سهيل بن بيضاء عن بني عبد الدار قال: بينما نحن في سفرٍ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجلس من كان بين يديه، ولحقه من كان خلفه، حتى إذا اجتمعوا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنه من شهد أن لا إله إلا الله، حرّمه الله على النار، وأوجب له الجنة". (٢)

(١) الاحسان ٣٤٩/١ .

(٢) الاحسان ٤٢٨/١ .

لكن من المعلوم - قطعاً - أن "الإقرار بالشهادة بشقها الأول وحده لا يكفي، وأن" الإقرار بها من دون يقين وإخلاص، وأن" الإقرار بها من غير مقتضياتها، كل ذلك لا يوجب الجنّة، ولا يحرم على النار. ولبيان هذه المسألة يقول ابن حبان - رحمه الله - مقرراً قاعدة مهمة: "هذا خبر" خرج خطابه على حَسَب الحال، وهو من الضرب الذي ذكرت في كتاب "فصول السنن" أن "الخبر" إذا كان خطابه على حسب الحال لم يَجْزُ أَنْ يَحْكَمَ بِهِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، وكل خطاب كان من النبي صلى الله عليه وسلم، على حسب الحال، فهو على ضَرَفَيْنِ: أحدهما: وجود حالة من أجلها ذكر ما ذكر لم تَذْكُرْ تلك الحالة مع ذلك الخبر. والثاني: أسئلة سئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم، فأجاب عنها بأجوبة، فراءيت عنه تلك الأجوبة من غير تلك الأسئلة، فلا يجوز أن يحكم بالخبر إذا كان هذا نعته في كل الأحوال دون أن يضمّ مجملّه إلى مفسّره، ومختصره إلى متّمسّاه". (١)

ما ذكره ابن حبان - رحمه الله - تقرير لمنهج في فهم النصوص عميق، وهو فهم النصّ فهماً خارجياً، مثل تأمل حال المجتمع المخاطب، ومعرفة سبب ورود الحديث. إضافة إلى التحذير من فهم النصّ فهماً جزئياً، بل لا بُدّ من النظرة الكلية، وجمع النصوص جمعاً موضوعياً للوصول إلى الحكم.

وإليك ما اتّبعه في بيان هذا الحديث من خلال التراجع. قال: "ذكر البيان بأن" الجنّة إنما تجب لمن شهد لله جل وعلا بالوحدانية، وكان ذلك عن يقين من قلبه لا أن" الإقرار بالشهادة يوجب الجنّة للمقرّ بها دون أن" يُقرّ بها بإخلاص" (٢). وقال: "ذكر البيان بأن" الجنّة إنما تجب لمن أتى بما وصفنا عن يقين من قلبه ثم مات عليه" (٣). وقال: "ذكر البيان بأن" الجنّة إنما تجب

(١) الاحسان ٤٢٩/١ .

(٢) السابق نفس الجزء والمطبعة. (٣) السابق ٤٣٠/١ .

لمن شهد لله ، جل وعلا ، بالوحدانية ، وقرن ذلك بالشهادة للمصطفى صلى الله عليه وسلم بالرسالة". (١)

وقال: "ذكر البيان بأن" الجنّة إنما تجب لمن شهد لله بالوحدانية ولنبيّه صلى الله عليه وسلم بالرسالة وكان ذلك عن يقين منه". (٢)

خلاصة القول: إن النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال ذلك الحديث لم يقصد الحصر، ويبدو أنه قاله صلى الله عليه وسلم ليبيّن أن الشهادة لله بالوحدانية من موجبات الجنّة ردّاً على سؤال مضمّر.

هـ- ملاحظة دوافع الفعل المتكلم عنه ، وعادات المخاطبين ومعتقداتهم.

فقد يبيّن صلى الله عليه وسلم ، حكماً ، لا يقصد به الإطلاق ، وإنما يقصد منه معالجة عادة ، أو عقيدة عند المخاطبين درجوا عليها في جاهليتهم . ثم يقوم صلى الله عليه وسلم بفعل ، أو يقول قولاً ، أو يقرر سلوكاً يتهاثر ، ظاهراً ، مع البيان الأول . والاطلاع على عادات ومعتقدات البيئة المخاطبة في ذلك الوقت تفسّر الحال ، وتزيل الاستشكال .

فلقد روى رحمه الله حديثاً ينصّ على حرمة الكي". (٣)
ثم ساق بسنده عن جابر قال: رُمي يوم الاحزاب سعدٌ فقطّعت أكتله ، فنزّفته فانتفخت يده ، فحسمه النبي صلى الله عليه وسلم ، بالنار ، فنزّفه ، فحسمه النبي صلى الله عليه وسلم بالنار أخرى". (٤)

(١) الاحسان ٤٣١/١ .

(٢) السابق ٤٣٢/١ .

(٣) انظر الاحسان ٤٤٥/١٣ .

(٤) السابق ٤٤٦/١٣ .

قال رحمه الله: "الزجر عن الكي في خبر عمران بن حصين إنما هو الابتداء به من غير علّة، توجبه، كما كانت العرب تفعله تريد به الوسم (١). وخبر جابر فيه إباحة استعماله لعلّة تحدّثه من غير الاتكال عليه في بئر ثيا (٢)، ضدّ قول من زعم أن أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم تتفاد" (٣).

٦- معرفة سبب ورود الحديث: ساق الأحاديث التي تتكلّم عن تعذيب الميت ببكاء أهله عليه (٤). وهذا الحكم مخالف - في الظاهر - لقوله تعالى "ولا تزر وازرة وزر أخرى" [الأنعام: ١٦٤]. وقد اعترضت عائشة رضي الله عنها على من اطلق هذا الإطلاق مستدلة عليهم بسبب ورود الحديث. وهذا ما يراه ابن حبان رحمه الله، فقد روى بسنده عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن عبد الله بن عمر لما مات رافع بن خديج، قال لهم: لا تبكوا، فإن بكاء الحي عذاب للميت. قالت عميرة: فسألت عائشة، فقالت: يرحمه الله، إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لليهودية، وأهلها يكون عليهما: "إنهم ليبكون، وإنها لتعذب في قبرها" (٥).

الوسيلة الخامسة: الاستقصاء، وتتبع الخبر بالفاظه، كي تعرف الرواية التامة من الناقصة. وهذه الوسيلة مرتبطة بأداء الرواة، حيث يروي بعضهم الحديث مختصراً، وبعضهم يرويّه تاماً، أو يرويّه أحدهم كما رأى، ويرويّه الثاني كما رأى.... وهكذا.

- (١) عادة فاسدة.
- (٢) عقيدة شيركية.
- (٣) الاحسان ٤٤٧/١٣.
- (٤) انظر الاحسان ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٢/٧.
- (٥) الاحسان ٤٠٧/٧.

وفي هذه الحالة إذا لم تستقرأ الروايات فإن الخطأ في الحكم واقع لا محالة .

ويمح مثالا آخر بتفصيله حتى يكون لنا مثالا نحتذي به في التعامل مع النصوص.

قال رحمه الله : "ذكر البيان بأن" الشهداء الذين ماتوا في المعركة يجب أن لا يغسلوا عن دماهم ولا يملأ عليهم . وروى بعد هذه الترجمة حديثا بسنده إلى عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن" جابر بن عبد الله أخبره أن" رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في شوب واحد ، ويقول : "أيهما أكثر أخذا للقرآن؟" فإذا أشير إلى أحدهما ، قدمه في اللحد ، قال صلى الله عليه وسلم : "أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة" وأمر بدفنهم بدماهم ، ولم يغسل عليهم ، ولم يغسلوا" . (١)

ثم قال : "ذكر الخبر المضاد في الظاهر خير جابر بن عبد الله الذي ذكرناه .

وروى بسنده عن عقبة بن عامر أن" رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما فصلّى على أهل أحد صلاته على الميت ، ثم انصرف إلى المنبر فقال : "إنّي فرط لكم (٢) ، وأنا شهيد عليكم ، وإنّي والله لا أنظر إلى حوضي الآن ، وإنّي قد أعطيت مفاتيح خزائن الأرض ، أو مفاتيح الأرض ، والله ما أخاف عليكم أن" تشركوا بعدي ، ولكنّي أخاف أن" تتنافسوا فيها" . (٣)

هذان الحديثان متعارضان - في الظاهر - حيث تنص رواية على أنه صلى الله عليه وسلم لم يصلّ على أهل أحد ، وتنص الأخرى على أنه صلى الله عليه وسلم صلّى عليهم ! فماذا فعل ابن حبان رحمه الله ، أمام هذه الحالة ؟ .

(١) الاحسان ٤٧١/٧ .

(٢) أي متقدّمكم . انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٣٤/٣ .

(٣) الاحسان ٤٧٢/٧ .

قال: "ذكر الوقت الذي فعل صلى الله عليه وسلم ما وصفنا من خبر عقبة بن عامر".

وروى بسنده عن عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم، صلى على قتلى أحد، ثم انصرف وقعد على المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: "أيها الناس إنني بين أيديكم نرط"، وإنني عليكم شهيد، وإنني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكنني قد أعطيت الليلة مفاتيح خزائن الأرض والسماء وأخاف عليكم أن تتنافسوا فيها" ثم دخل، فلم يخرج من بيته حتى قبضه الله جل وعلا". (١)

قال رحمه الله: "خمس" المصطفى صلى الله عليه وسلم الشهداء الذين قتلوا في المعركة بترك الصلاة عليهم، وفرق بينهم وبين سائر الموتى، فإن سائر الموتى يغسلون ويغسلون ويغسلون ويغسلون في المعركة من الشهداء لا يغسلون عليهم، ويدفن بدمه من غير غسل. فأما خبر عقبة بن عامر: "أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد" ليس يضاد خبر جابر الذي ذكرناه، إذ المصطفى صلى الله عليه وسلم خرج إلى أحد فدعا لشهداء أحد، كما كان يدعو للموتى في الصلاة عليهم. والعرب تسمي الدعاء صلاة، فصار خروجه صلى الله عليه وسلم إلى شهداء أحد، وزيارته إياهم، ودعاؤه لهم سنة لمن بعده من أمته أن يزوروا شهداء أحد يدعون لهم، كما يدعون للميت في الصلاة عليه.

وفي خبر زيد بن أبي أنيسة الذي ذكرناه: "ثم دخل، فلم يخرج من بيته حتى قبضه الله جل وعلا" أبين البيان بأن هذه الصلاة كانت دعاء لهم، وزيادة قصد بها إياهم لما قرأ خروجه من الدنيا صلى الله عليه وسلم. ولو كانت الصلاة التي ذكرها عقبة بن عامر كالصلاة على الموتى سواء، للزم من قال بهذا جواز الصلاة على القبر ولو بعد سبع سنين لأن أحدا كانت سنة ثلاث من الهجرة،

وخروجه صلى الله عليه وسلم حيث صلى عليهم قُرباً بـ خروجه من الدنيا صلى الله عليه وسلم بعد وقعة أحد بسبع سنين، فلما وافقنا من احتج بهذا الخبر على أن الصلاة على القبور غير جائز بعد سبع سنين، صح أن تلك الصلاة كانت دعاء، لا الصلاة على الموتى سواء، ضد قول من زعم أن أصحاب الحديث يروون ما لا يعقلون، ويتكلمون بما لا يفهمون، ويروون المتفاد من الأخبار". (١)

الوسيلة السادسة : النسخ

لا يميل ابن حبان، رحمه الله، إلى الآخذ بالنسخ، حتى أنه يستخدم كل ما يملك من علم وعقل في إزالة التعارض قبل أن يلجأ إلى النسخ، ولذلك فإنه أخذ به في ثلاثة مواضع فقط. فقد روى بسنده إلى أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه، وليس بينهما ستر ولا حجاب، فليتوضأ". (٢)

(١) الاحسان ٤٧٤/٧ .

قلت: تأويل ابن حبان رحمه الله الصلاة بالدعاء، بعيد لأنه خروج عن الأصل من غير دليل مقبول، كيف وفي رواية عقبة بن نافع التي أوردها هو نفسه [انظر ص ١١٠]... فصلى على أهل أحد صلاته على الميت.. وانظر شرح الحديث في الفتح (٢١٠/٣).

وترجيحه رحمه الله هو قول الشافعي رحمه الله، وعن أحمد الجواز. انظر المغني ٣٩٨/٢ .

قال ابن حزم رحمه الله: "وإن صلى عليه فحسن، وإن لم يمل عليه فحسن" ثم قال "ليس يجوز أن يترك أحد الأشرين المذكورين للآخر؛ بل كلاهما حق مباح، وليس هذا مكان نسخ، لأن استعمالهما معا ممكن في أحوال مختلفة.." المحلى ١١٦/٥ .

(٢) الاحسان ٤٠١/٣ .

ثم روى بسنده إلى طلق بن علي أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يمس ذكره وهو في الصلاة قال: "لا بأس به إنّه لبعث جسدك". (١)

ولكي يقول بالنسخ لا بد من دليل، فلذلك نراه يقول بعد الحديث السابق "ذكر الوقت الذي وفد طلق بن علي على رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وروى بسنده عن طلق بن علي قال: بنيثت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسجد المدينة فكان يقول: "قدّموا اليمامي من الطّيبين، فإنه من احسنكم له مسّاً". (٢)

ثم قال: "خبر طلق بن علي الذي ذكرناه خبر منسوخ، لأن طلق بن علي كان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم، أول سنة من سني الهجرة، حيث كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة، وقد روى أبو هريرة إيجاب الوضوء من مسّ الذّكر، على كسب ما ذكرناه قبل، وأبو هريرة أسلم سنة سبع من الهجرة، فدلّ ذلك على أن خبر أبي هريرة كان بعد خبر طلق بن علي بسبع سنين". (٣)

ولكن لما كان متوقعا أن يقول قائل، وما أدراك أن طلق بن علي لم يسمع هذا الحديث فيما بعد؟ فيأتي الجواب من ابن حبان رحمه الله: "ذكر الخبر المصريح برجوع طلق بن علي إلى بلده بعد قدومه تلك" وروى بسنده إليه ما يثبت هذا. (٤)

قال رحمه الله: "في هذا الخبر بيان واضح أن طلق بن علي رجع إلى بلده بعد القدمة التي ذكرنا وقتها، ثم لا يعلم له رجوع إلى

(١) الاحسان ٤٠٤/٣ .

(٢) الاحسان ٤٠٤/٣ .

(٣) السابق ٤٠٥/٣ .

(٤) انظر الاحسان ٤٠٥/٣ .

المدينة بعد ذلك، فمن ادعى رجوعه بعد ذلك، فعليه أن يأتي بسنة مصرحة، ولا سبيل إلى ذلك". (١)

اقول: أصاب أم أخطأ في التخريج، ليس مهما: فإن من فاته الصواب الذي يرتاح إليه هنا، أصابه في مكان آخر، لكن المهم هذه المنهجية الدقيقة الإحاطية التي يتسم بها منيخ ابن حبان، رحمه الله، والتي لا غنى عنها لطالب العلم الذي يريد أن يبلغ مرتبة القدرة على الاستنباط والاستدلال والربط.

الوسيلة السابعة: التأويل

تتعلق هذه الوسيلة بأحاديث المفاتيح بشكل خاص، وبالأحاديث التي تعالج قضايا العقيدة بشكل عام.

وابن حبان يتعامل مع هذه الأحاديث - كما غيره - من خلال ثقافته وتبنياته، فيفسر ما يشتكل منها مستعملا التأويل، ومستعينا على ذلك بالمجاز، أو بما يعبر عنه: بالالفاظ المتعارف عليها.

مثال: روى بسنده عن أبي هريرة: سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: "عجب ربنا من أقوام يقادون إلى الجنة في السلاسل". (٢)

(١) الاحسان ٤٠٦/٣ . وانظر الموضوعين الآخرين (٤١٣/٢)، (١٧١/١١) . قلت: حيث صح الحديثان، وقام الإمكان على الأخذ بهما جميعا، تعيين استعمالهما فيقال: إن الأمر للندب حيث يجوز الفعل ويجوز الترك، والعجب من ابن حبان رحمه الله أنه مع تجنبه القول بالنسخ، أخذ به مع القدرة على استعمال الحديثين. قال الترمذي رحمه الله: "وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبعض التابعين: أنهم لم يروا الوضوء من مصر الذكر. وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك" جامع الترمذي

(٢) الاحسان ٣٤٣/١ . ١٣٢٠، ١٣١/١

قال رحمه الله: "قوله صلى الله عليه وسلم: "عجب ربنا" من ألفاظ التعارف التي لا يتهيأ علم المخاطب بما يخاطب به في القصد إلا بهذه الألفاظ التي استعملها الناس فيما بينهم". (١)

هذا التعبير "من ألفاظ التعارف"، كأنه من ابتكارات ابن حبان رحمه الله. وهو بهذا القول قريب من مذهب التفويض في المعنى والكيفية أو مذهب الامرار بلا بيان.

مثال: روى بسنده إلى أبي هريرة قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم: "ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا طيبا، ولا يصعد إلى السماء إلا طيب - إلا كأنما يضعها في يد الرحمن فيعربّيها له كما يربّي أحدكم فلثوه وفصيله، حتى إنّ اللقمة أو الشمرة لتأتي يوم القيامة مثل الجبل العظيم". (٢)

قال رحمه الله: "قوله صلى الله عليه وسلم: "إلا كأنما يضعها في يد الرحمن" يبيّن لك أنّ هذه الأخبار أطلقت بألفاظ التمثيل دون وجود حقائقها، أو الوقوف على كيفيّتها، إذ لم يتهيأ معرفة المخاطب بهذه الأشياء إلا بالألفاظ التي أطلقت بها" (٣)

هنا يصرح - رحمه الله - أكثر بعقيدته، فينصّ على أنّ هذه الألفاظ ألفاظ تمثيل، لكنه مع ذلك، بقي بعيدا عن إعطاء معنى بديل.

مثال: روى بسنده عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يلقى في النار، فتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع الربّ جل وعلا قدمه فيها، فتقول: قطّ قطّ". (٤)

قال رحمه الله: "هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة، وذلك أنّ يوم القيامة يلقي في النار من الأمم والأمكنة

(١) الاحسان ٣٤٣/١ .

(٢) السابق ٥٠٤/١ .

(٣) الاحسان ٥٠٥/١ .

(٤) السابق ٥٠١/١ .

التي عظمي الله عليهما، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعا من الكفار والامكنة في النار، فتمتلي، فتقول قط قط، تريد: حسبي حسبي، لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع. قال الله جل وعلا: "لهم قدم صدق عند ربهم" يريد: موضع صدق، لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه". (١)

هنا يظهر تدخل ابن حبان الواضح في تأويل النص كي يدفع إشكالا فرضته تنبياته العقدية. وهنا تظهر - أيضا - عقيدة ابن حبان رحمه الله. وطريقته رحمه الله في ذلك اللجوء إلى أساليب العرب في التعبير.

مثال: روى بسنده إلى أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "ينزل ربنا جل وعلا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فاستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني أغفر له". (٢)

قال رحمه الله: "صفات الله جل وعلا لا تتكسب، ولا تقاس إلى صفات المخلوقين، فكما أن الله جل وعلا متكلم من غير آلة بألسان ولهوات ولسان وشفة كالمخلوقين، جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه، ولم يجز أن يقاس كلامه إلى كلامنا، لأن كلام المخلوقين لا يوجد إلا بآلات، والله جل وعلا يتكلم كما شاء بلا آلة، كذلك ينزل بلا آلة، ولا تحرك، ولا انتقال من مكان إلى مكان، وكذلك السمع والبصر، فكما لم يجز أن يقال: الله يلهم كبصرنا بلا آشفار والحدق والبياض، بل يلهم كيف يشاء بلا آلة، ويسمع من غير أذنين، وسماخين، والتواء، وغضاريف فيها، بل يسمع كيف يشاء بلا آلة، وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة من غير أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين، كما يكسب نزولهم، جل ربنا وتعالى عن من أن

(١) الاحسان ٥٠٢/١ .

(٢) السابق ١٩٩/٣ .

تشبّه صفاته بشيء من صفات المخلوقين". (١)

هنا لم يثاويل، بل سار على منهج السلف في موقفه من هذا الحديث.

مثال: روى بسنده عن الأغرّ المزني قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إنّك ليغفان على قلبي، وإنّي لأستغفر الله كلّ يوم مئة مرة". (٢)

قال ابن حبان رحمه الله: "قوله صلى الله عليه وسلم: "إنّك ليغفان على قلبي" يريد به: يتردّد عليه الكرب من ضيق الصدر مما كان يتفكر فيه صلى الله عليه وسلم بأمر اشتغاله كان بطاعة عن طاعة، أو اهتمامه بما لم يعلم من الأحكام قبل نزولها، كأنه كان يعثدّ، صلى الله عليه وسلم، عدم علمه بمكة بما في سورة البقرة، من الأحكام، قبل إنزال الله إياها بالمدينة ذنباً، فكان يغفان على قلبه لذلك، حتى كان يستغفر الله كلّ يوم مئة مرة، لا أنّه كان يغفان على قلبه من ذنب يذنبه كماصّته صلى الله عليه وسلم". (٣)

(١) الاحسان ٢٠٠/٣ . وهذا التفصيل بالسلب ليس من منهج السلف، فمنهجهم إثبات مفصّل، ونفي مجمل قال تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) [الشورى: ١١].

(٢) الاحسان ٢١١/٣ .

(٣) السابق نفس الجزء والصفحة . قال السندي: وحقيقته بالنظر إلى قلب النبي صلى الله عليه وسلم لا تلدري، وإنّ قدره صلى الله عليه وسلم أجلّ وأعظم مما يخطر في كثير من الأوهام فالتفويض في مثله أحسن، نعمّ القدر المقصود بالإفهام مفهوم وهو أنّه صلى الله عليه وسلم كان يحمل له حالة داعية إلى الاستغفار فيستغفر كل يوم مائة مرة، فكيف غيره والله أعلم".
عون المعبود ٣٧٩/٤ . قلت: إنّ النبي صلى الله عليه وسلم بشر من البشر، لكنّ حساسيته صلى الله عليه وسلم من الأحوال التي==

مثال: روى بسنده عن سيل بن سعد الساعدي قال: قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: "اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون". (١)

قال ابن حبان رحمه الله: "يعني هذا الدعاء انه قال يوم أحد

لما شجّ وجهه: "اللهم اغفر لقومي" ذنبهم بي من الشجّ لوجيبي، لا

انه دعاء للكفار بالمغفرة، ولو دعا بالمغفرة لأسلموا في ذلك

الوقت لا محالة". (٢)

مثال: روى بسنده عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال: "المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن

يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، المقسطون على أهلكهم وأولادهم وما

وَلَوْ". (٣)

قال رحمه الله: "هذا خبر من ألفاظ التعارف أطلق لفظه على

حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم، لا الحقيقة، لعدم وقوفهم على

المراد منه إلا بهذا الخطاب المذكور". (٤)

وأخيراً: روى بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم: "خلق الله آدم على صورته، وطوله ستون ذراعاً،

فلما خلقه، قال: اذهب، فسلم على أولئك النفر - وهم من الملائكة

كثرت عليه ليست كغيره من الناس، فقد يستغفر مما يراه أحدنا

غير مضر". قال أنس رضي الله عنه: إنكم تعملون العمل لا ترون

فيه شيئاً، كنا نعدّه من الكبائر على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم.

(١) الاحسان ٢٥٤/٣ .

(٢) السابق ٢٥٥/٣ . نقل ابن حجر رحمه الله كلام ابن حبان هذا ثم

قال: "وكأنه بناء على أنه لا يجوز أن يتخلف بعض دعائه على

بعض أو عن بعض، وفيه نظر لثبوت "اعطائي اثنتين ومنعني

واحدة". فتح الباري ٥٢١/٦ .

(٣) الاحسان ٣٣٦/١٠ .

(٤) الاحسان ٣٣٧/٤ .

جلوس - ناستمخ ما يحيونك ... (١) الحديث.

قال ابن حبان رحمه الله: "هذا الخبر تعلّق به من لم يحكم صناعة العلم، وأخذ يشنّع على أهل الحديث الذين يفتحون السنن، ويذبّون عنها، ويقمعون من خالفها، بأن قال: ليست تخلو هذه "البهاء" من أن تُنسب إلى الله، أو إلى آدم، فإن نُسبت إلى الله، كان ذلك كفرًا، إذ "ليس كمثله شيء" [الشورى: ١١]؛ وإن نُسبت إلى آدم، تعرّض الخبر عن الفائدة، لأنه لا شك أن كل شيء خلق على صورته، لا على صورة غيره.

ولو تعلّق قائل هذا إلى باريه في الخلوة، وسأله التوفيق لإمابة الحق، والهداية للطريق المستقيم في لزوم سنن المصطفى، صلى الله عليه وسلم، لكان أولى به من القدح في منتحلي السنن بما يجهل معناه، وليس جهل الإنسان بالشيء دالا على نفي الحق عنه لجهله به. ونحن نقول: إن أخبار المصطفى، صلى الله عليه وسلم، إذا صحت من جهة النقل، لا تتضاد ولا تتهاثر، ولا تتنسخ القرآن، بل لكل خبر معنى معلوم يُعلم، وفعل صحيح يعقل، يعقله العالمون.

فمعنى الخبر عندنا بقوله، صلى الله عليه وسلم: "خلق الله آدم على صورته" إبانة فضل آدم على سائر الخلق، "والبهاء" راجعة إلى آدم، والفائدة من رجوع "البهاء" إلى آدم دون إضافتها إلى الباري جلّ وعلا ربنا وتعالى عن أن يشبّهه بشيء من المخلوقين - أنّه جلّ وعلا جعل سبب الخلق الذي هو المتحرك النامي بذاته اجتماع الذكّر والانثى، ثم زوال الماء عن قرار الذكّر إلى رحم الانثى، ثمّ تغيير ذلك إلى العلقة بعد مدّة، ثم إلى المضغة، ثم إلى الصورة، ثم إلى الوقت الممدود، فيه، ثم الخروج من قراره، ثم إلى الرضاع، ثمّ النظام، ثمّ المراتب الأخرى على حسب ما ذكرنا، إلى حلول المنية به. هذا وصف المتحرك النامي بذاته من خلقه، وخلق الله جلّ وعلا آدم على صورته التي خلقه عليها، وطوله ستون ذراعًا

من غير أن تكون مقدمة اجتماع الذكور والانثى، أو زوال الماء. أو قراره، أو تغيير الماء علقه أو مضغة، أو تجسيمه بعده. فأبان الله بهذا فضله على سائر من ذكرنا من خلقه بأنّه لم يكن نقطة فعلاقة، ولا علقه فمضغة، ولا مضغة فريضاً، ولا رريضاً ففطيماً، ولا فطيماً فشاباً، كما كانت هذه حالة غيره، ضدّ قول من زعم أن أصحاب الحديث حشوية يروون ما لا يعقلون، ويحتجّون بما لا يدرون". (١)

(١) الاحسان ٣٥، ٣٤، ٣٣/١٤ .

المستفاد من كلام ابن قتيبة رحمه الله حمل الحديث على ظاهر معناه مع تفويض الكيفية والحدّ. قال: "والذي عندي والله تعالى أعلم أن الصورة ليست بأعجب من اليدين والامابع والعين وإنما وقع الإلف لتلك لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه لأنها لم تات في القرآن. ونحن نؤمن بالجميع ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حدّ"، تاويل مختلف الحديث: ١٥٠ .

وقال الاجترّي: "هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمان بها، ولا يقال فيها: كيف؟ ولم؟ بل تستقبل بالتسليم والتمديق، وترك النظر، كما قال من تقدم من أئمة المسلمين" ٩ الشريعة: ٣١٥ .

منهج ابن حبان في الميزان

العملية النقدية لاني" منهج لا تعني ذكر ما عليه فقط، فذكر ما له جزء من هذه العملية كذلك. وفي هذا المبحث تقييم لمنهج ابن حبان رحمه الله في مشكل الحديث، لكن لأن ما يؤخذ عليه قليل معدود، فسيتم التركيز عليه. خاصة وأن" إيجابيات منهجه تبيّنت من خلال العرض السابق. على أنه لا بأس من لم" شعبها في النقاط التالية لتبقى على ذكر:

١- عدم الاكثار من القول بالنسخ، وهي ميزة تلحسب له رحمه الله، خاصة وأن" كثيرا من العلماء كان يلجأ الى النسخ عند كل تعارض.

٢- الإحاطية والدقة. (١)

٣- توظيفه لعلوم متنوعة وهو بمقدور بيان الحديث وباختصار، إن" منهج ابن حبان رحمه الله يتسم بالاستقرار والمنهجية الأصولية الدقيقة في التعامل مع النصوص.

الانتقادات التي تؤخذ عليه :

سبق لبعض العلماء أن انتقدوا ابن حبان على بعض ما ذهب اليه من آراء في إزالة الإشكال. وقد ذكر الذهبي رحمه الله أن" للحافظ الضياء جزءاً علق فيه مآخذ على كتاب ابن حبان. (٢)
وقال الذهبي: "وإن في تقاسيمه من الأقوال، والتأويلات البعيدة، والاحاديث المنكرة عجائب". (٣)

(١) انظر صفحة : ٧٦ .

(٢) سير اعلام النبلاء ٩٧/١٦ .

(٣) السابق نفس الجزء والمفحة

وممن انتقده أيضاً الإمام السبكي رحمه الله . (١)
والملاحظات التالية ، هي ما يستطيع الباحث أن يخرج به من
انتقادات عليه - رحمه الله - .

١- التكلف في الجمع : كي يؤكد ابن حبان ، رحمه الله ،
المنطلقات التي تركز عليها وسأثله في الجمع ، يسعى إلى التوفيق
مهما كان متكلفاً وبعيداً ، وإن " ذكاه وعلمه وثقافته لتساعده على
ذلك .

وأحياناً يكون هذا التكلف على حساب العلل . (٢)
مثال ذلك : ما رواه بسنده من طريق الزهري عن أبي عبد الله
الاعرج ، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن " رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : " ينزل ربنا جل وعلا كل ليلة إلى سماء
الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : من يدعوني فاستجيب
له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني أغفر له " . (٣)
ثم روى من طريق أبي إسحق (٤) عن الاعرج (٥) عن أبي سعيد وعن
أبي هريرة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله
يمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول ، نزل ربنا تبارك وتعالى إلى
السماء الدنيا فيقول جل وعلا : هل من مستغفر ؟ هل من تائب ؟ هل من
سائل ؟ هل من داع ؟ حتى ينفجر الصبح " . (٦)

-
- (١) انظر طبقات الشافعية الكبرى ، ١٣٣/٣ .
 - (٢) راجع صفحة (٦٥) .
 - (٣) الاحسان ١٩٩/٣ .
 - (٤) هو السبيعي عمرو بن عبد الله ، اختلط بآخره - انظر تقرير
التهذيب : ٤٢٣ .
 - (٥) ابو مسلم المديني نزيل الكوفة ، وهو غير سلمان الاعرج الذي
يكنى أبا عبد الله . انظر التقرير ١١٤ و ٢٤٦ .
 - (٦) الاحسان ٢٠٢/٣ .

قال رحمه الله: "في خبر مالك عن الزهري الذي ذكرناه. ان الله ينزل حتى يبقى ثلث الليل الآخر، وفي خبر أبي إسحق عن الأغر أنه ينزل حتى يذهب ثلث الليل الأول، ويحتمل أن يكون نزوله في بعض الليالي حتى يبقى ثلث الليل الآخر، وفي بعضها حتى يذهب ثلث الليل الأول، حتى لا يكون بين الخبرين تناقض ولا تضاد". (١)

هذا التعارض واضح، والجمع بهذا القول غير مستساغ، وغير مقبول لأنه مبني على الاحتمال (٢). وهو توفيق على حساب العلل. (٣) وقد عدّ الترمذي رحمه الله الرواية الأولى أصحّ الروايات، قال رحمه الله: "وهو أصحّ الروايات" (٤). وقال ابن حجر رحمه الله بعد أن نقل كلام الترمذي: "ويقوي ذلك أن الروايات المخالفة اختلف فيها على روايتها". (٥)

قال القاضي عياض: "المصحيح رواية "حين يبقى ثلث الليل الآخر" كذا قاله شيوخ الحديث وهو الذي تظاهرت عليه الأخبار بلفظه ومعناه". (٦)

قلت: وهذا هو الأنسب، بدلا من تكلف الجمع، فإنّ توهيم أحد الرواة أولى من التفرع في الإجابات. (٧) ومثله حديث عدد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وقد مرّ الحديث والتعليق عليه. (٨)

-
- (١) الاحسان ٢٠٢/٣ .
 - (٢) انظر صفحة (٧٩) القاعدة التاسعة .
 - (٣) انظر صفحة (٦٥) .
 - (٤) جامع الترمذي ٣٠٩/٢ .
 - (٥) فتح الباري ٣٨/٣ .
 - (٦) شرح النووي ٣٧/٦ .
 - (٧) وانظر أمثلة أخرى: الأحاديث (١٢٠٨) و(١٢٠٩)، والحديث (٤١٣٩) والتعليق عليه ٤٤٤/٩ .
 - (٨) انظر صفحة (٩٦)، الفقرة (ج) .

فإن "عجب المرء لا ينتهي من ابن حبان، رحمه الله، كيف يصدر عنه هذا التوفيق، وهو مَن هو، وذلك (هرباء) من توهيم أحد الرواة. قال الذهبي تعليقاً على كلامه: "أول قدومه فما كان له سوى امرأة، وهي سودة، ثم إلى السنة الرابعة من الهجرة لم يكن عنده أكثر من أربع نسوة... ولا نعلم أنه اجتمع عنده في آن إحدى عشرة زوجة" (١).

وأحياناً يكون التكلّف في التاويل لدفع توهم التشبيه، وقد مر معنا حديث يضع الجبار قدمه في النار (٢) وتوفيقه، وهو توفيق بعيد متكلف، هرباً مما ظنّه تشبيهاً. ولو أنه التزم بمنهج السلف في مثل هذه الأحاديث لما صدرت عنه مثل هذه الأقسام. قال الإمام أحمد رحمه الله عن مثل هذه الأحاديث: "تلقاها العلماء بالقبول، تأسلم الأخبار كما جاءت" (٣).

٢- التاويل: وهو - في نظري - قدح في منهج العالم فيما يتعلق بأحاديث الصفات لمخالفته منهج السلف، وهو من ابن حبان خطأ مضاعف، لأنه من علماء الحديث الذين لا ينبغي أن يقعوا في مثله. قال الإمام الترمذي رحمه الله: "وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات في الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا. قالوا: قد ثبت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يمتوهم، ولا يقال، كيف؟ هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينه وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمرؤها بلا كيف وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة. وأما الجهمية فانكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه.

وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه: اليد والسمع والبصر. فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل

(١) سير اعلام النبلاء ١٠٠/١٦ .

(٢) انظر صفحة (١٣١) و (١٣٣).

(٣) الشريعة: ٣١٥ .

العلم. وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده. وقالوا: إن معنى اليد هنا القوة. وقال إسحق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه، إذا قال: يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه.

وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول كيف ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً. وهو كما قال الله تعالى في كتابه: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير). (١)

٣- التناقض، فهو أحياناً لا يتدخل لتفسير أحاديث الصفات (٢)، ثم في حديث آخر يؤول (٣)، وفي حديث ثالث يثمر "الصفة ويثبتها". (٤)

٤- يشير إلى الإشكال ولا يرفعه. روى بسنده إلى كعب بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يردّها الله إلى جسده يوم القيامة" (٥). ثم قال: "ذكر خبر يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أنه مضاد لخبر كعب بن مالك الذي ذكرناه" وروى بسنده إلى ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الشهداء على بارق نهر بباب الجنة في قبّة خضراء يخرج إليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشياً". (٦)

٥- تكلّف الجمع بين حديث صحيح وحديث ضعيف.

وهنا لا بُدّ من وقفة، وهي أن ابن حبان - رحمه الله - لم

(١) جامع الترمذي ٥٠/٣ .

(٢) انظر صفحة (١٣١) .

(٣) انظر صفحة (١٣٣) .

(٤) انظر صفحة (١٣٣) و (١٣٤) .

(٥) الاحسان ٥١٣/١٠ .

(٦) الاحسان ٥١٥/١٠ ، وانظر ايضاً ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢/١٢ .

يلتفت في صحيحه حديثاً يراه ضعيفاً، والمسألة مبنية على منيجه في توثيق الرجال. فما أثبتته في كتابه هو عنده صحيح. قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله: "ولكنني أستطيع أن أجزم، وأرجح أن" ابن حبان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطاً دقيقة واضحة بيّنة، وأنه وصى بما اشترط - كما قال الحافظ ابن حجر - إلا ما لا يخلو منه عالم أو كتاب، من السبب والغلط، أو من اختلاف الرأي في الجرح والتعديل، والتوثيق والتضعيف، والتعليل والترجيح". (١)

هذه الإشارة ضرورية إنصافاً للرجل رحمه الله. ومع ذلك نقول: لو أنه وافق جمهور العلماء فيما يتعلق بالحكم على الرجال لأراح نفسه من تعنت التوفيق بين حديث صحيح وحديث ضعيف. وهذا مثال يلام ابن حبان رحمه الله عليه، وهو حديث اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وقمة أم هانيء رضي الله عنهما معه. وقد مر معنا (٢). حيث أن الرواية الثانية التي ساقها بسنده عن المطلب بن عبدالله بن حنظلة عن أم هانيء، قالت: "... (٣) الحديث، ضعيف، وقد وثق ابن حبان بين الروایتين بإلقائه التبعة على أداء الرواية. (٤)

(١) مقدمة صحيح ابن حبان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي: ١٥، ١٤.

(٢) انظر صفحة (٩٧).

(٣) انظر الاحسان ٤٦٢/٣.

(٤) انظر الاحسان ٤٦٣/٣.

قال محقق الاحسان: "اسناده ضعيف، المطلب بن عبدالله بن حنظلة، صدوق إلا أنه كثير التدليس والإرسال، ولم يلق أم هانيء" الحاشية ٤٦٢/٣. واذ ذلك كذلك فليس هناك داع لتكلف الجمع مع الحديث الأول الصحيح. وانظر مثلاً آخر في ٢٠٣/١٤.

فليس ابن حبان رحمه الله بالمعصوم، فما هو إلا بشر يؤخذ منه ويرد عليه، وحسبته أن "أخطاءه تعدد"، وتجاوزاته تحد، وإنهما بجنب ما قدّم في هذا المجال معفو عنها.

وهذه التكاليف والهفوات التي أحصيناها عليه لا تنقص من قيمة توفيقاته، وما هو ابن قتيبة يمنتقد وتؤخذ عليه بعض الهفوات، من تكلف وتعنت في التوفيق بين الصحيح والضعيف (١). وما هو الطحاوي، رحمه الله - في كتابيه مشكل الاشارة، وشرح معاني الاشارة يتناول ويتكلف لنصر أصول مذهبه. فليس هناك من يسلم من الخطأ، ولا من الانتقاد.

(١) انظر كتابه تاويل مختلف الحديث، ورسالة الشيخ أحمد عطية طافش، تحقيق تاويل اختلاف الحديث، من صفحة ٣٢-٣٩.

الخاتمة

النتائج والمقترحات

(١) ابن حبان رحمه الله من العلماء الموسوعيين، الذين جمعوا كثيرا من العلوم إضافة إلى علمه الواسع العميق بالحديث وعلومه، وإضافة إلى ذكائه المشهود له ^{بفهم} صحيح وهو مستقل في تبنياته العقدية والفقهية، مخالف لشيخه ابن خزيمة في الأسماء والصفات.

(٢) لم يقف جهد ابن حبان رحمه الله في التصنيف عند إعادة ما قاله سابقوه، بل هو مبدع مجدد؛ فهو صاحب قواعد خاصة في علم مصطلح الحديث، وهو مصنف ذو منهج متفرد في العرض والترتيب.

صالح صرفي
(٣) ارتباط طرائق العلماء في التصنيف بمقاصدهم، وارتباط المقاصد بالطروحات العلمية السائدة، هم مقاصد المصنفين وطرائقهم انعكاس للبيئة العلمية القائمة في أوقاتهم. وإن التصنيف في الحديث كان منفعلا باستقرار المذاهب العقدية والفقهية. وإن القاري يلمس حواراً خفياً بين هذه المذاهب من خلال كتب الحديث.

صالح
(٤) لا ينبغي دراسة ظاهرة الاستشكال بعيداً عن طبيعة الباحث الشخصية وتكوينه العلمي. ثم لا ينبغي فصلها عن الاتجاهات العلمية السائدة في عصره. وإن قراءة الباحث للنص وتفسيره له محكومان بالقواعد التي يتبناها.

(٥) لم يكن هدف ابن حبان رحمه الله من التصنيف جمع الحديث وحفظه، بل كان غرضه شرح فقه مدرسة الحديث، والرد على المخالفين. كل ذلك من خلال عرض الحديث بطريقة مبتكرة تؤدي هذا الغرض.

(٦) تتجسم تراجم ابن حبان رحمه الله بالظول النسبي، وباحتواثها على فوائد كثيرة، وبغلبة الاستنباط عليها. وقد فوّت علينا الترتيب ميزة الترابط بين التراجم، فإنّ كل ترجمة ترتبط مع سياقها السابق واللاحق. وجمع التراجم في سياق واحد له فوائد جمّة، فهو يكشف لنا عن فقه الأحاديث الدقيق الذي أبرزه ابن حبان.

(٧) هناك علاقة واضحة بين ظاهرة الاستشكال من جهة، والمتشابه والتأويل من جهة أخرى.

(٨) لا يصح إطلاق الإشكال على الحديث فلا نقول مشكل الحديث، بل نقول استشكال الحديث. ولو صحّ لما عبّر عن حقيقة الظاهرة، ولا لقي بالتبعية على النصوص بعيداً عن أثر القاريء.

(٩) لم تدرس ظاهرة الاستشكال الدراسة التي تستحقها. واكتفي فيها بإعطاء الحلول لبعض الأحاديث، بعيداً عن التعقيد.

(١٠) ظاهرة استشكال النص وجدت مذ وجد تشريع.

(١١) النسبة الكبرى من الاستشكالات كانت في حقيقتها نقاشاً بين المناهج والمذاهب المختلفة.

(١٢) مظنة وجود قواعد هذا العلم، كتب العقيدة، وكتب الإمام الشافعي، وبعض كتب ابن تيمية. رحمهما الله.

(١٣) هناك علاقة وثيقة بين علم المشكل وبين علم العلل خاصة، والعملية النقدية عامة.

(١٤) السبب في الاستشكال هو القاريء، والسبب الأساس في استشكال

القاريء النظرة الجزئية وعدم الإحاطة والاستقراء .

(١٥) ارتباط دراسة الإشكال بمنهج المعرفة السُّنِّي. فإن درست

النصوص على ضوء هذا المنهج ارتفعت الإشكالات ^{عقد}

(١٦) توفيقات ابن حبان رحمه الله تستحق الدراسة لاعتمادها على

منهجية علمية دقيقة . ولذكره أشناءها قواعد للتعامل مع مثل
هذه الأحاديث.

(١٧) وقعت بعض التكاليفات من ابن حبان رحمه الله أشناء رفعه

لسلاشكالات.

(١) لا بد من وجود جهود في تصنيف الحديث تمنيفاً جديداً وإعادة تبويبه تبويباً متفاعلاً مع الطروحات القائمة، والأولويات الملحة.

(٢) إعتاد النظرة الإحاطية الاستقرائية في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة.

(٣) يجب على طلاب علم الحديث دراسة كثير من قضايا علوم مصطلح الحديث دراسة جديدة، فإنّ هذا العلم لم ينضج فضلاً عن أنه يحترق: كيف وإنّ كثيراً من مسأله بحاجة لقولٍ فصل فيها.

(٤) لا ينبغي التعميم والنظرية في دراسة الأحاديث، وفي تطبيق قواعد علم المصطلح عليها بل لا بدّ من الدراسة التتبعية الميدانية التي تدرس كل حالة على حدة على ضوء ما يحتفّ بها من معطيات وقرائن.

(٥) التفرغ لدراسة ظاهرة الاستشكال دراسة جديدة، بالمنهج السالف.

(٦) نسخ الاستشكالات التي كانت وليدة ظروف معينة، وانعكاساً لمنهجية قاصرة. فإن الظروف تغيرت، والمنهجية ينبغي أن تكون متكاملة فإن اللاحق - إنْ انفكّ عن التعصب - يعلم بما غاب عن السابق، مما يجنبه الأخطاء والأحكام الجزئية.

(٧) لا بد من بيان الأحاديث المستشكلة التي فرضتها المعطيات الجديدة، وعدم الاكتفاء بالدراسة التاريخية لاستشكالات مضي زمانها.

المراجع:

- (١) الإجابة الفاضلة للاستئلة العشرة الكاملة - للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي الكنوي البندي، ت(١٣٠٤هـ) - تعليق عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ط٢، ١٩٨٤ م.
- (٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت(٧٣٩هـ) - تحقيق شعيب الارنؤوط - مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨ م.
- (٣) اختصار علوم الحديث - الحافظ عماد الدين ابن كثير، ت(٧٧٤هـ) - تحقيق أحمد شاکر. دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٤) اختلاف الحديث - الإمام محمد بن ادريس الشافعي ت(٢٠٤هـ) - تحقيق محمد احمد عبد العزيز - دار الكتب العلمية - بيروت. ط١، ١٩٨٦ م.
- (٥) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة - الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت(٢٧٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت. ط١، ١٩٨٥ م.
- (٦) اقرأ وربك الاكرم - الاستاذ جودت سعيد، ط١، ١٩٨٨ م.
- (٧) الإمام الترمذي والموازنة بين جامع وبين الصحيحين - الدكتور نور الدين عترة - مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٩٨٨ م.
- (٨) الانساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، ت(٥٦٢هـ) - تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، الناشر محمد امين دمج، بيروت، ط٢، ١٩٨٠ م.
- (٩) الانوار الكاشفة لما في كتاب "اضواء على السنة" من الزلل والتفليل والمجازفة، العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - المكتب الاسلامي، بيروت. ط٢، ١٩٨٥ م.
- (١٠) تاويل مختلف الحديث - الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت(٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

- (١١) التاريخ الكبير - للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت(٢٥٦هـ) - دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- (١٢) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى - الإمام محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري ت(١٣٥٣هـ) ، دار الفكر .
- (١٣) تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى - الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت(٩١١هـ) - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر ، بيروت .
- (١٤) تذكرة الحفاظ - الإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ت(٧٤٨هـ) - دار احياء التراث العربي .
- (١٥) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الائمة الاربعة - الحافظ احمد بن علي بن حجر ت(٨٥٢هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- (١٦) تفسير القرآن العظيم ، الإمام عماد الدين إسماعيل بن كثير ت(٧٧٤هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- (١٧) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ، الدكتور محمد أديب الصالح ، المكتب الاسلامي ، ط٣ ، ١٩٨٤م .
- (١٨) تقريب التهذيب - الحافظ أحمد بن علي بن حجر ت(٨٥٢هـ) . تحقيق محمد عوامة - دار الرشيد ، حلب ، ط١ ، ١٩٨٦م .
- (١٩) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير - الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، ت(٦٧٦هـ) ، تعليق محمد محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .
- (٢٠) التلخيص والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ت(٨٠٦هـ) ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، ط١ ، ١٩٦٩م .
- (٢١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة - أبو الحسن علي بن محمد بن عراق ، ت(٩٢٣هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق - دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨١م .

- (٢٢) توفيق الأفكار لمعاني تنقيح الانظار - العلامة محمد بن اسماعيل الصنعاني، ت(١١٨٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار احياء التراث العربي، ط١ ، ١٣٦٦هـ .
- (٢٣) الثقات - الإمام الحفاظ محمد بن حبان البستي، ت(٣٥٤هـ)- دائرة المعارف العثمانية، ط١ ، ١٩٧٥م .
- (٢٤) جامع الترمذي - الإمام محمد بن عيسى الترمذي ت(٢٧٩هـ) . تحقيق احمد شاكرو وآخرون - دار الكتب العلمية ، بيروت .
- (٢٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - الحافظ احمد بن علي الخطيب البغدادي، ت(٤٦٣هـ)، تحقيق محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١ ، ١٩٨١م .
- (٢٦) حجة الله البالغة، الإمام احمد شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي ، ت(١١٧٦هـ)، دار التراث، القاهرة، طبع لأول مرة سنة ١٣٥٥هـ
- (٢٧) الحديث والمحدثون، الشيخ محمد محمد أبو زهو، الرئاسة العامة للإدارات والبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٩٨٤م .
- (٢٨) الحقيقة في نظر الفزالي، الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥م .
- (٢٩) درء تعارض العقل والنقل، شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت(٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية .
- (٣٠) دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات، الدكتور أكرم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ ، ١٩٨٣م .
- (٣١) ديوان المتنبي، لأبي الطيب المتنبي، ت(٣٥٤هـ) مع شرحه للشيخ ناصيف اليازجي، دار صادر، بيروت .
- (٣٢) الرسالة، الإمام محمد بن ادريس الشافعي، ت(٢٠٤هـ)، تحقيق الشيخ احمد شاكرو، المكتبة العلمية، بيروت .

- (٣٣) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ .
- (٣٤) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، للإمام محمد عبد الحى الكنوي، ت(١٣٠٤هـ) ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط٣ ، ١٩٨٧م .
- (٣٥) زوائد ابن حبان دراسة ونقد ، رسالة ماجستير ، محمد عبد الله أبو صعليك ، ١٩٨٩م .
- (٣٦) سلسلة الاحاديث الصحيحة ، الشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢ ، ١٩٧٩م .
- (٣٧) سنن ابن ماجه ، الحافظ محمد بن يزيد بن ماجه ، ت(٢٧٥هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية ، بيروت .
- (٣٨) سنن الدارقطني، الإمام علي بن عمر الدارقطني، ت(٣٨٥هـ) ، عالم الكتب، بيروت، ط٤ ، ١٩٨٦م .
- (٣٩) سنن الدارمي، الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت(٢٥٥هـ) ، تحقيق فواز احمد زملي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ، ١٩٨٧م .
- (٤٠) سير أعلام النبلاء ، الإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، ت(٧٤٨هـ) ، تحقيق شعيب الارنؤوط وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٨٣م .
- (٤١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلي، ت(١٠٨٩هـ) ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- (٤٢) شرح علل الترمذي، الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، ت(٧٩٥هـ) ، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار، الزرقاء ، ط١ ، ١٩٨٧م .
- (٤٣) شروط الائمة الخمسة ، الحافظ محمد بن موسى الحازمي، ت(٥٨٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٩٨٤م .

- (٤٤) الشريعة، الإمام محمد بن الحسين الأجلري، ت(٣٦٠هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ط١، ١٩٥٠م.
- (٤٥) صحيح ابن حبان بترتيب علاء الدين الفارسي، ت(٧٣٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٥٢.
- (٤٦) صحيح سنن ابن ماجه، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- (٤٧) صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت(٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.
- (٤٨) الضعفاء الكبير، الحافظ محمد بن عمرو بن موسى العُقيلي، ت(٣٢٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- (٤٩) طبقات الحنابلة، القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، ت(٤٥٨هـ)، محمده محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ١٩٥٢.
- (٥٠) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، ت(٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٤م.
- (٥١) علوم الحديث ومطلعه عرض ودراسة، الدكتور صبحي الصالح، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٩م.
- (٥٢) الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت(٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة المعارف، الرباط.
- (٥٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت(٨٥٢هـ)، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
- (٥٤) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، ت(٥٩٧هـ)، تحقيق الدكتور محمد عمارة، دار المعرفة، مصر.

- (٥٥) الفقيه والمتفقه، الحافظ أحمد بن علي بن شابت الخطيب البغدادي، ت(١٤٦٣هـ)، تصحيح إسماعيل الأنصاري .
- (٥٦) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الإمام محمد بن علي الشوكاني، ت(١٢٥٠هـ)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٩٦٠م .
- (٥٧) القائد إلى تصحيح العقائد، الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، علق عليه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣ ، ١٩٨٤م .
- (٥٨) الكفاية في علم الرواية، الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت(١٤٦٣هـ)، مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمن حسن محمود، دار الكتب الحديثة، مصر، ط١ ، بدون تاريخ .
- (٥٩) لامع الدراري على جامع البخاري، المحدث رشيد أحمد الكنكوهي، ت(١٣٢٣هـ)، تعليقات المحدث محمد زكريا الكاندهلوي، المكتبة الإمدادية، ١٩٧٥م .
- (٦٠) لسان العرب المحيط، العلامة محمد بن مكرم بن علي بن منظور، ت(٧١١هـ)، اعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، وهو مرتب ترتيباً حديثاً، دار لسان العرب، بيروت .
- (٦١) لسان الميزان، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت(٨٥٢هـ)، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١ ، ١٣٣٠هـ .
- (٦٢) المجروحون، الإمام محمد بن حبان البستي، ت(٣٥٤هـ)، المطبعة العزيزية، الهند، ط١ ، ١٩٧٠م .
- (٦٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت(٨٠٧هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة .
- (٦٤) محاسن الاصطلاح، بحاشية مقدمة ابن الصلاح، الإمام سراج الدين عمر البلقيني، ت(٨٠٥هـ)، تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤م .

- (٦٥) مسند الإمام أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، ت(٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٦٦) مشكاة المصابيح، الشيخ محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، توفي بعد سنة (٧٣٧هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٦١م.
- (٦٧) مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، ت(٣٢١هـ)، دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٩٦٨م.
- (٦٨) معالم السنن، الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، ت(٣٨٨هـ)، تصحيح محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٩٣٢م.
- (٦٩) معجم البلدان، الإمام شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، ت(٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت.
- (٧٠) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، ت(٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٦٩م.
- (٧١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، أشرف على طبعه عبد السلام هارون، المكتبة العلمية، طهران.
- (٧٢) معرفة علوم الحديث، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق الدكتور معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٧٧م.
- (٧٣) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ت(٨٠٨هـ)، دار الشعب، القاهرة.
- (٧٤) مقدمة ابن الصلاح، الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ت(٦٤٢هـ)، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.
- (٧٥) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت(٨٠٧هـ)، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية.

(٧٦) الموافقات في أصول الشريعة ، الإمام إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت(١٥٧٩هـ)، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

(٧٧) المواهب اللدنية مع شرح الزرقاني، العلامة أحمد بن محمد القسطلاني، ت(١٩٢٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.

(٧٨) الموضوعات، الإمام عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت(١٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، ط١، ١٩٦٦م.

(٧٩) المناهج الأصولية في الإجتihad بالرأي في التشريع الإسلامي، الدكتور محمد فتحي الدريني، الشركة المتحدة للتوزيع، ط٢، ١٩٨٥م.

(٨٠) — مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، الدكتور علي سامي النشار، دار المعارف، ١٩٦٦م.

(٨١) — منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي، الدكتور عثمان موافي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ط٢.

(٨٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الإمام أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، ت(١٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١م.

(٨٣) نصيحة أهل الحديث، الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت(١٤٦٣هـ)، تحقيق عبد الكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٩٨٨م.

(٨٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت(١٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٣م.

(٨٥) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٧٩م.

الإهداء

المقدمة

١	الفصل الأول:	ابن حبان وصحيحه
٢	المبحث الأول:	حياة ابن حبان وشخصيته العلمية
٣	المطلب الأول:	حياة ابن حبان
٩	المطلب الثاني:	الحياة العلمية في عمر ابن حبان
١٧	المطلب الثالث:	شخصيته العلمية
٢١	المبحث الثاني:	صحيح ابن حبان
٢٢	المطلب الأول:	مقاصده
٢٧	المطلب الثاني:	شرطه ومنزلة صحيحه
٣٢	المطلب الثالث:	تراجمه
٣٧	المطلب الرابع:	تأثره بمن سبقه
٤٠	الفصل الثاني:	مشكل الحديث
٤١	المبحث الأول:	تعريف علم مشكل الحديث واسماؤه وفائده وأهميته
٤٢		تمهيد
٤٤	المطلب الأول:	تعريف علم مشكل الحديث
٥١	المطلب الثاني:	اسماؤه
٥٢	المطلب الثالث:	فائده وأهميته

	المبحث الثاني: تاريخ ظاهرة الاستشكال، وأشهر
٥٤	المصنفات فيها
٥٥	المطلب الأول: تاريخ الظاهرة
٦١	المطلب الثاني: أشهر المصنفات في هذا الباب
	المبحث الثالث: شروط وقوع ظاهرة الاستشكال وأسبابها
٦٣	المطلب الأول: شروط وقوع ظاهرة الاستشكال
٦٥	المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الاستشكال
	المبحث الرابع: علاقة علم المشكل بالعملية النقدية
٨١	المبحث الخامس: قواعد في علم المشكل
٨٢	القاعدة الأولى: أساس علم المشكل
	القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع
٨٤	الاستشكال
٨٥	القاعدة الأولى
٨٦	القاعدة الثانية
٨٧	القاعدة الثالثة
٨٧	القاعدة الرابعة
٨٧	القاعدة الخامسة
٨٧	القاعدة السادسة
٨٧	القاعدة السابعة
٨٨	القاعدة الثامنة
٩٠	القاعدة التاسعة
٩٠	القاعدة العاشرة

الموضوع	الصفحة
القاعدة الحادية عشرة	٩٠
القاعدة الثانية عشرة	٩١
الفصل الثالث : منهج ابن حبان في مشكل الحديث في صحيحه	٩٢
المبحث الأول : أسباب الاشكال عند ابن حبان تمهيد	٩٣ ٩٤
أسباب الاشكال عند ابن حبان	٩٥
المبحث الثاني: أنواع الاشكال عند ابن حبان	٩٩
المبحث الثالث: منهج ابن حبان في عرض الاشكال	١٠٨
المبحث الرابع: منهج ابن حبان في رفع الاشكال	١١٢
المبحث الخامس: منهج ابن حبان في الميزان	١٣٧
الخاتمة : النتائج والمقترحات	١٤٥
المراجع :	١٥٠

"خلاصة"

منهج ابن حبان في مشكل الحديث في صحيحه

تتحدث هذه الدراسة عن منهج ابن حبان في مشكل الحديث في صحيحه، ومشكل الحديث هو توهم معارضة الحديث لحديث آخر أو لدليل آخر.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز جهود ابن حبان رحمه الله في علم مشكل الحديث، وإبراز دقة علم نقد المتن، والدلالة على مصدر من مصادر رفع الإشكال عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولقد اقتصرت الدراسة على استنباط طريقة ابن حبان رحمه الله في التعامل مع مشكل الحديث دون جمع الأحاديث وتحققها.

وقد قسّمت الدراسة إلى ثلاثة فصول:

تحدثت في الأول عن ابن حبان رحمه الله، وركّزت فيه على تحليل شخصيته، ووصف الواقع العلمي المعاصر له لعلاقة ذلك بعلم المشكل.

أما الفصل الثاني، وهو عن مشكل الحديث، فقد تكلّمت فيه عن مشكل الحديث برؤية جديدة، من خلال التركيز على دور القارئ في استكمال الحديث فسبب وجود ظاهرة الاستشكال، كيفية القراءة؛ وهي مجموعة القواعد التي تحكم تفسير نصٍّ من النصوص. وعلى هذا فالدراسة ترى عدم دقة وصف الحديث بأنه مشكل، لأنّ الإشكال ليس نابعاً من الحديث الذي سمّاه الله سبحانه بياناً.

ويبرز هذا الفصل العلاقة المتينة بين العلّة والاشكال، ويركز على التداخل والتشابه بينهما. إضافة إلى بعض القواعد التي تضبط عملية التعامل مع النصوص.

أما الفصل الأخير ففيه استخلاص لطريقة ابن حبان رحمه الله في التعامل مع النصوص التي يتوهم القارئ اختلافها.

وقد تكون هذا الفصل من المباحث التالية : أسباب الإشكال عند ابن حبان، وأنواع الإشكال عنده ، ومنهجه في عرض الإشكال ، ومنهجه في حله ، ثم تقييم لمنهجه .
وأخيراً فقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والمقترحات.
أذكر أهمها :

- ١- لا ينبغي دراسة ظاهرة الاستشكال بعيداً عن طبيعة الباحث الشخصية وتكوينه العلمي.
- ٢- هناك علاقة واضحة بين الاستشكال والمتشابه والتأويل.
- ٣- إن ظاهرة الاستشكال لم تدرس الدراسة التي تستحقها ، ولذلك فلا بد من دراستها دراسة جديدة متعمقة .
- ٤- إلغاء حالات الاشكال التي كانت وليدة ظروف معينة ، والتوجه لدراسة الحالات التي فرضتها الظروف الجديدة .

ABSTRACT

IBN-HIBAN CONCEPT IN HADITH ISSUES STATED IN HIS BOOK

BY

IBRAHIM AHMAD MOH'D AL-ISIS

UPDER THE SUPERVISION OF

DR. MOHAMMED OWAIDEH

ABSTRACT

This thesis is studying the concept of Ibn-Hiban in the Hadith issue in this book Hadith issue is imagining the contradicting of one Hadith to another or to other proof.

This study aimed at showing the efforts of Ibn-Hiban in the science of Hadith problem, and raising up the accuracy of the science of study criticism and the indication of one resource of revealing the questions on the Prophet's Hadith (PBUH).

This study is limited to extract the method of Ibn-Hiban is dealing with such kind of Hadiths without the collection and verifying of the Hadith.

I divided this thesis into three chapters, in the first chapter I talked about Ibn-Hiban, and concentrated on analysing his character, and describing the practical situation he lived in, due to the connection of such in the science of questioning of Hadith.

٤٠٧٣٤٦

In chapter two, about the question of Hadith, I illustrate the questioning of Hadith with new look, through the concentration on the readers role to question the Hadith, then to the reason of this questioning phenomenon, and the way of reading: it is a gathering of rules and basis that control the explanation and illustration of the texts. Basing on these the study considered the explanation of hadith as inaccurate is a problem and questioning matter, because the questioning is not rising from the Hadith that had been called by Allay as statment.

This chapter indicating the strong relation between the vowels and the questioning, and concentrates on their inter-relations among them, in addition to some basis that control the text dealing operation.

In Chapter three, the last, we extract the summary for Ibn-Hiban method to deal with text that may confuse the reader of differences.

The last chapter contained three sections, first the reason for questioning that Ibin-Hiban sees, types of questioning, and his method to describe the questioning, and his method in solving such problems, then evaluation of his method.

Finally, I concluded my thesis to some conclusions and suggestions such as:

1. It is not preferably to study the phenomenon of questioning without knowing the nature of the personal character of the researcher and his knowledge background.
2. There is a clear relationship between the questioning and similarity and illustration.
3. The questioning phenomenon has not given the required studies worth it so it is required to conduct a very deep and condensed study about it.
4. Ignoring all questioning cases that came under special circumstances, and concentrate towards the study of cases that came under new circumstances.